وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الموضوع:

واقع تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية
دراسة ميدانية لمطاحن "مرمورة" قالمة

من إعداد الطلبة
- خالد بركاني

تحت إشراف
الأستاذ: رؤوف زرفة

السنة الجامعية:2013-2014

التشكر

(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد:

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية التربية ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ: **زرفه رؤوف**

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدي والاحترام.

دون أن أنسى جميع أساتذة وطلبة قسم علوم التسيير, خاصة الفوج 2 إدارة أعمال مالية.

دفعة 2014

الإهداءات

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز **"مالك"**

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة **" صورية"**

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أخي **"هارون"**

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معها معنى الحياة

أختي **"منال"**

إلى كل الأقارب جدتي وجدي، أخوالي,وخالاتي, أعمامي ،عماتي ،و كل أبناءهم.

إلى توأم روحي ورفقاء دربي .. إلى أصحاب القلوب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقوني سنوات الدراسة وسرنا الدرب خطوة بخطوة ... أخوتي الذين لم تنجبهم أمي

"جمال", "إسلام", "عبد الرزاق","نصروا"

والى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

خالد

الفهـــرس:

العـــنوان	الصفحة
مقدمة العامة	112
قائمة الجداول	**112**
قائمة الأشكال	**112**
الفصل الأول: الشراكة الأورو جزائرية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول الشراكة	03
المطلب الأول: مفهوم الشراكة و أنواعها	03
الفرع الأول: مفهوم الشراكة	03
الفرع الثاني: نظريات الشراكة	03
الفرع الثالث: أشكال الشراكة	04
المطلب الثاني: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية وشروطها و عوامل نجاحها	06
الفرع الأول: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية	06
الفرع الثاني: شروط قيام الشراكة الأجنبية	07
الفرع الثالث: عوامل نجاح الشراكة الأجنبية	07
المطلب الثالث: مراحل ومميزات الشراكة	07
الفرع الأول: مراحل الشراكة	07
الفرع الثاني: خصائص الشراكة	09
الفرع الثالث: مزايا وعيوب الشراكة	09
المبحث الثاني: الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية	11
المطلب الأول: تاريخ الشراكة الأوروجزائرية	11
المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية	14
الفرع الأول: الفرع الاقتصادي والمالي	15
الفرع الثاني: المحور السياسي والأمني	17
المطلب الثالث: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية	18
المبحث الثالث: حماية الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة وآفاقها وتحدياتها	20
المطلب الأول: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني	20

الفرع الأول: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات	20
الفرع الثاني: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات	20
المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية	21
الفرع الأول: الآثار الايجابية	21
الفرع الثاني: الآثار السلبية	22
المطلب الثالث: تحديات وآفاق الشراكة الأوروجزائرية	23
خلاصة	30
الفصل الثاني:تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية	31
تمهيد	32
المبحث الأول: مدخل عام حول تأهيل المؤسسات الجزائرية	33
المطلب الأول: تعريف التأهيل	33
المطلب الثاني: أسباب التأهيل	34
المطلب الثالث: آليات و إجراءات التأهيل	37
الفرع الأول: آليات التأهيل	37
الفرع الثاني: إجراءات التأهيل	39
المبحث الثاني:برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري	41
المطلب الأول :برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	41
الفرع الأول: أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	42
الفرع الثاني:إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية	43
الفرع الثالث:شروط الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية	44
المطلب الثاني :برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
الفرع الأول:أهداف برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
الفرع الثاني:شروط الاستفادة من برنامج التعاون الجزائري–الأوروبي لتأهيل المؤسسات	48
الفرع الثالث: إجراءات عمل برنامج التعاون الجزائري–الأوروبي لتأهيل المؤسسات	50
المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
الفرع الأول:أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
الفرع الثالث:هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
الفرع الرابع:إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
المبحث الثالث: هياكل الدعم المالي و التقني لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية	56
المطلب الأول: على المستوى المحلي	56
الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
الفرع الثاني:صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
الفرع الثالث : الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي	63
الفرع الأول: البرنامج الأوروبي لمساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة EDPME	63
الفرع الثاني: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ	64
الفرع الثالث: برنامج الهيئة الأوروبية ميدا	65
الفرع الرابع: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة: FINALEP	67
خلاصة	68
الفصل الثالث:واقع عملية التأهيل وأثرها على الداء المالي لمطاحن مرمورة	69
تمهيد	70
المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة" قالمة"	71
المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	71
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة	74
المطلب الثالث :المخطط التنموي (2011_2015) لإعادة تأهيل مطاحن مرمورة	79
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	82
المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة	82
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية	87
المطلب الثالث:تقييم مردودية المؤسسة	93
المبحث الثالث :تفسيرا لنتائج وفق الفرضيات	98
المطلب الأول :تفسيرا لنتائج وفق الفرضية الأولى	98
المطلب الثاني :تفسيرا لنتائج وفق الفرضية الثانية	99

المطلب الثالث: تفسير النتائج وفق الفرضية الثالثة	99
خلاصة	100
الخاتمة العامة	102
قائمة المراجع	105
الفهرس	112
الملاحق	

المقدمة العامة :

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة و متلاحقة و عميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية فلقد تحول العالم إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية, فتوسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية, نتج عن ذلك بروز العولمة كظاهرة انتشرت على كافة المجالات السياسية الاجتماعية و كذا الثقافية, كما ظهرت عدة منظمات ساهمت إلى حد كبير في تنامي هذه الظاهرة و إرساء ملامحها نجد من بينها المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر عنصرا فاعلا من عناصر العولمة إلى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة أبرزها الإتحاد الأوروبي و كذا زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي و سيادة آليات السوق، فأثرت كل هذه المعطيات على إستراتجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية كما ازدادت التحديات التي تواجهها فلم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها فلجأت إلى إستراتجية الشراكة كآلية للتعاون للحد من واقع هذه التحديات و لتحقيق النمو السريع و التوسع الخارجي.

تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح فتكسب المؤسسات الاقتصادية من خلالها الخبرة و التكنولوجيا كما تمكنها من السيطرة على الأسواق و اقتسام الأرباح و المخاطر المرتبطة بالنشاط المشترك و توسيع مجاله، فكل هذه المميزات أكسبت الشراكة أهمية أهلتها لتكون الوسيلة المنتهجة من طرف البلدان و خاصة النامية لتحقيق التنمية من خلال جعلها إطار للعلاقات شمال جنوب فمجال الشراكة حاليا يتعدى المجال الاقتصادي ليشمل الميادين الأخرى, و بما أن الجزائر ليست في منأى عن كل هذه التميزات التي تعيشها الساحة الدولية، و تماشيا معها أحدثت عدة إصلاحات على مستوى هياكلها الإستراتجية و خاصة الاقتصادية منها فجسدت برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق و الانفتاح أكثر على الشراكة الأجنبية و ما يؤكد هذه الرغبة في الانفتاح توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعد مكسبا أساسيا و اقتصاديا هاما، و فرصة سانحة لاحتكاك المؤسسات الاقتصادية الوطنية بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية خاصة مؤسسات القطاع الصناعي، لكن هذه الأخيرة ستكون أكثر عرضة للمنافسة الأوروبية في ظل منطقة التبادل الأورو جزائرية، لذا فالمؤسسة الجزائرية مجبرة على توجيه كل جهودها لرفع هذا التحدي و ذلك من خلال الاستفادة من الفرص الإيجابية التي يتيحها لها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عن طريق تطوير و تحسين نوعية منتجاتها لتطابق المواصفات العالمية و هذا يأتي من خلال عملية التأهيل التي تمس المؤسسة في حد ذاتها، أي تأهيل طرق إنتاجها و أنظمة تسييرها.فللتأهيل يعتبر الحل الواعد بالنسبة للمؤسسات الوطنية في عولمة المبادلات التجارية لأن تفعيل منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية بشكل عادل و إيجابي لكلا الطرفين خاصة بالنسبة للطرف الجزائري يحتم على المؤسسات الوطنية تحسين أدائها والرفع من تنافسيتها.

و سعيا لتحقيق هذا الهدف بتميز على المؤسسات الوطنية أن تعمل على إبرام عقود الشراكة مع المؤسسات الأوروبية في ظل إنفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي خاصة و أن ذلك يعد مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة و دليل على كفاءة تسيرها. كما يعطي دفعا لتشجيع و تنويع الإنتاج و دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أن هذا الاتفاق يتضمن السبل الكفيلة لدعم المؤسسات الاقتصادية الوطنية مع المرحلة الانتقالية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تكريسه لآليات تعاون مثل برنامج الدعم الأوروبي هذا ما دفعنا إلى التركيز على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي دون غيره في موضوع هذه المذكرة خاصة أن الجزائر علقت آمال كبيرة عليها للاندماج في الاقتصاد العالمي بصورة فعلية.

إشكالية البحث:

في ظل كل التغيرات السابقة الذكر وضرورة الدخول في منظمة التجارة العالمية ،و مع توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ينجر عن ذلك من نتائج على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و على الشركات الجزائرية بصفة خاصة نجد أنفسنا أمام التساؤل التالي:

ماهو الدور المنتظر من الشراكة الاوروجزائرية في دفع عجلة تأهيل المؤسسات الجزائرية؟

على ضوء هذه الإشكالية يكن طرح الإشكاليات التالية:

- ما الشراكة ،وما هي أشكالها؟ أهدافها؟
- ما هو مضمون ومحاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؟
- ما المقصود بتأهيل المؤسسات وما هي أسباب وآليات هذه العملية؟
- ما هي ابرز برامج الدعم المالي والتقني المقدمة لدفع التأهيل المالي خاصة في الشركات الجزائرية؟
- كيف كان أثر المخطط التنموي الذي استفادت منه مطاحن مرمورة على أدائها المالي؟

فرضيات الدراسة:

إن معالجة الإشكالية المطروحة تؤدي بنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- في إطار برامج التأهيل يجب أن تتوفر عدة شروط في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قصد قبولها للانخراط فيها والاستفادة من الأموال الممنوحة والمتفق عليها.
- لبرامج التأهيل أثر على الأداء المالي للمؤسسة.
- المؤسسة محل الدراسة لا تولي اهتمام كبير للاستثمارات غير مادية وعملية التأهيل لا تشمل كل وظائف المؤسسة

أهداف الدراسة:

تمر المؤسسة الاقتصادية اليوم بظروف خاصة ذلك نظرا للانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البلاد خاصة على الاتحاد الأوروبي, في ظل كل هذه نجد أن الجزائر لازالت تعتمد في مداخليها بالدرجة الأولى على المحروقات بنسبة 98 %, ومنه فان بعث اقتصاد جزائري خارج المحروقات يكون انطلاقا من مؤسسة قادرة على إثبات وجدودها في الساحة الاقتصادية و الدولية. وهذا ما يتطلب تكريس كل الجهود من أجل تأهيلها والسماح لها بالاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي, في ظل ما يترتب عنها من اشتداد للمنافسة.

وهذا هو الهدف الرئيسي من الدراسة و هو بيان هذه الجهود و المساعي الرامية لتأهيل المؤسسة الجزائرية سواء تلك المقدمة من طرف الدولة أو تلك المتحصل عليها نتيجة الشراكة الأورو جزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع تأهيل المؤسسات في ظل الشراكة الأورو جزائرية تتمثل في :

أ- أسباب شخصية:

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع
- حداثة و سعة الموضوع الذي يعتبر حديث الساعة بالنسبة للباحثين ورجال السياسة والاقتصاد على الساحتين الوطنية والدولية

ب- أسباب علمية:

- محاولة إبراز انعكاسات والآثار المترتبة عن هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني
- كون الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى بديل للمحروقات, والذي يكمن أساسا في وجود مؤسسات وطنية مؤهلة وطنيا و دوليا.

منهجية البحث:

محاولة للإجابة عن إشكالية هذا البحث اتبعنا أسلوب منهجي وصفي تحليلي, وذلك من خلال التطرق إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية ومحاولة تحليل هذا الواقع, وهو ما يتناسب مع الظروف الراهنة والمتمثلة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. حيث تم وصف المبادرات التي قامت بها الدولة من أجل تأهيل مؤسساتها و تحليل مدى فعاليتها.

حيث قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول رئيسية وكل فصل قسم إلى ثلاث مباحث, حيث تناولنا في الفصل الأول الشراكة الأورو جزائرية, وفي الفصل الثاني تأهيل المؤسسات الوطنية في ظل اتفاق الشراكة, وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة ميدانية للوقوف على مدى وواقع التأهيل المالي في المؤسسات الجزائرية وكانت العينة محل الدراسة مطاحن مرمورة.

خطة البحث:

مقدمة العامة

الفصل الأول: الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الأول: عموميات حول الشراكة

المطلب الأول: مفهوم الشراكة و أنواعها

المطلب الثاني: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية وشروطها و عوامل نجاحها

المطلب الثالث: مراحل ومميزات الشراكة

المبحث الثاني: الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية

المطلب الأول: تاريخ الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الثالث: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثاني: الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية

المطلب الأول: تاريخ الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الثالث: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثالث: حماية الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة وآفاقها وتحدياتها

المطلب الأول: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الثالث: تحديات وآفاق الشراكة الأوروجزائرية

الفصل الثاني:تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الأول: مدخل عام حول تأهيل المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول: تعريف التأهيل

المطلب الثاني: أسباب التأهيل

المطلب الثالث: آليات و إجراءات التأهيل

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري

المطلب الأول :برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثاني :برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: هياكل الدعم المالي و التقني لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول: على المستوى المحلي

المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي

الفصل الثالث:واقع عملية التأهيل وأثرها على الأداء المالي لمطاحن "مرمورة"

المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مطاحن "مرمورة_ قالمة"

المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الثالث :المخطط التنموي (2011 _2015) لإعادة تأهيل مطاحن "مرمورة"

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول: تقييم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

المطلب الثالث: تقييم مردودية المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج وفق الفرضيات

المطلب الأول: تفسير النتائج وفق الفرضية الأولى

المطلب الثاني: تفسير النتائج وفق الفرضية الثانية

المطلب الثالث: تفسير النتائج وفق الفرضية الثالثة

الخاتمة العامة.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1_1	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي	13
1_3	توزيع العمال على الوحدات الثلاث	72
2_3	توزيع الفئات المهنية و الإطارات بالمؤسسة	73
3_3	الجدول التمويلي للمخطط التنموي	82
4_3	الميزانية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2010_2013)	83
5_3	الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لفترة (2010_2013)	84
6_3	الميزانية المالية المختصرة لسنة2010	85
7_3	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011.	85
8_3	الميزانية المالية المختصرة لسنة2012	85
9_3	الميزانية المالية المختصرة لسنة2013	86
10_3	حساب رأس المال العامل الدائم بطريقتين للفترة (2010_2013)	86
11_3	تطور نسبة هيكلة الأصول والخصوم للفترة (2010_2013)	87
12_3	تطور نسبة التمويل الدائم للفترة (2010_2013)	88
13_3	نسبة التمويل الخاص للفترة (2010_2013)	89
14_3	نسبة السيولة العامة للفترة (2010_2013)	89
15_3	تطور نسبة الخزينة النسبية للفترة (2010_2013)	91
16_3	تطور نسبة الخزينة الفورية للفترة (2010_2013)	92
17_3	جدول حسابات النتائج للفترة (2010_2013)	93
18_3	تطور مردودية النشاط للفترة (2010_2013)	100
19_3	تطور المردودية الاقتصادية الإجمالية والصافية للفترة (2010_2013)	95
20_3	تطور المردودية المالية للفترة (2010_2013)	97
21_3	أثر الرفع المالي للفترة (2010_2013)	98

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1_3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	77
2_3	الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن مرمورة	78
3_3	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة التمويل الدائم (2010_2013)	88
4_3	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة التمويل الخاص (2010_2013)	89
5_3	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة العامة للفترة (2010_2013)	90
6_3	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة النسبية للفترة (2010_2013)	91
7_3	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة الفورية للفترة (2010_2013)	92
8_3	أعمدة بيانية تمثل تطور مردودية النشاط للفترة (2010_2013)	95
9_3	أعمدة بيانية تمثل تطور المردودية الاقتصادية الإجمالية والصافية للفترة (2010_2013)	96
10_3	أعمدة بيانية تمثل تطور المردودية المالية للفترة (2010_2013)	97

الفصل الأول: الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

تقتضي التحولات التي يعرفها العالم حاليا مع تزايد حدة المنافسة في ظل العولمة مع جميع البلدان خاصة النامية منها رفع تحديات كبرى خاصة في مجال الاستثمار وتحسين

الإنتاجية و خلق فرص العمل, وهذا يتطلب البحث عن فرص الشراكة الأجنبية التي تفسح مجالا للتعاون و تبادل الخبرات والتقنيات المتطورة, لذا فان الشراكة ليست موضة العصر كما يصفها البعض بل هي ضرورة حتمية يفرضها الوضع الراهن في كل المجالات و على كل المستويات, سواء على المستوى الجزئي بين المؤسسات الاقتصادية أو على المستوى الكلي بين الدول, لذلك فالجزائر مطالبة بمسايرة هذه المعطيات الجديدة التي تفرزها الساحة الدولية من خلال خلق مناخ استثماري ملائم لاستقطاب المستثمرين الأجانب وذلك يكون عن طريق جعل الشراكة الأجنبية محور من محاور التنمية الاقتصادية, فهي الوسيلة التي تتيح للاقتصاد الجزائري فرصة الالتحاق و الاندماج الجيد في الاقتصاد العالمي الذي أصبح أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

وعلى ضوء هذا بذلت الجزائر كل الجهود من اجل إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكان لها ما أرادت سنة 2002 حيث تم الإمضاء على هذه الاتفاقية, التي أصبحت سارية المفعول سنة 2005. حيث رأت الجزائر في هذه الشراكة السبيل الأنجع لمواجهة التحديات و الظروف الاقتصادية و السياسية التي تعاني منها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الشراكة بشكل عام وإلى الشراكة الأوروجزائرية بشكل خاص من خلال عرض مسارها ومحاورها, و أهم الآثار التي ستترتب على الاقتصاد الوطني وسبل حمايته.

المبحث الأول: عموميات حول الشراكة

سنتناول في هذا المبحث نظرة عامة عن الشراكة انطلاقا مفهومها وأنواعها ونظرياتها إضافة إلى أسباب اللجوء إلى الشراكة وشروطها و عوامل نجاحها وصولا إلى مراحلها وخصائصها والمزايا والعيوب التي تصادفنا في الأخير حتى نتمكن من وضع قاعدة مفاهمية حول الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة و أنواعها

الفرع الأول: مفهومها

1. لغة: الشراكة لغة هي مصادر الفعل شارك تشاركا ومعناها وقعت بينهما شراكة [1] كما يقصد بها نظام شراكة يجمع بين الشركاء والاجتماعيين أو الاقتصاديين[2].
2. اصطلاحا: الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري أو على أساس ثابت أو دائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراعات والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة الخاصة بعملية الإنتاج كذالك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج و التسويق وبالطبع يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق في هذا التعاون وطبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية[3] كما تعرف الشراكة على أنها اتفاقية يلتزم بمقتضاها أشخاص طبيعيين أو معنويين على المساهمة في مشروع بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف اقتصادي ذا منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات[4] ومنه يمكن القول أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

الفرع الثاني: نظرياتها

ولقد اهتم الفكر الاقتصادي بالشراكة ووضع لها نظريات قصد تنميتها والعمل بها ومن بينها نجد:

1. نظرية تبعية الموارد: تعد هذه النظرية الأولى من نوعها و التي ساهمت في تحليل أهداف الشراكة فالمؤسسة التي ليس بإمكانها استغلال مراقبة كل عوامل الإنتاج تلجأ إلى اتخاذ سبيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى للعمل في مجال نشاطها.
2. نظرية تكاليف الصفقات: إن المؤسسة الاقتصادية وحفاظا على توازنها والاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية يجب أن تعمل على الحفاظ العقلاني للموارد التي يمتلكها وهذا بتقليص التكاليف في الإنتاج و استغلال كل التقنيات التي تساهم في تطوير الإنتاج كما و نوعا. [5]
3. نظرية المجموعات: حيث أن هناك مجموعات احتكار السوق قبل الأقلية وهذه النظرية تعتمد على توطيد التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في شكل احتكاري وضرورة الاهتمام لجميع المجالات الحساسة، في الاقتصاد العالمي والتي تعد مركز قوة وعامل تماس للمؤسسات الاقتصادية ونجاحها والتي نجد منها نشاطات البحث و التطوير والتي تعد عاملا حساسا في تطوير المؤسسات الاقتصادية مع التطورات التكنولوجية.

---

[1] منجد الطلاب، المشرق، بيروت، 1974، ص 378.

[2] Petit Larousse illustré, maison débitions Larousse, paris 1999, page 259.

[3] كمال رزيق ومسدود فارس، "الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.

[4] حبيب عبد الرزاق، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة 2002.

[5] أحلام سويداني، "التسير الفعال للمديونية الخارجية في اطار الشراكة الأوروجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، دفعة 2006، ص 72.

4. نظرية الإنتاج الدولي وإستراتجية العلاقات: وفقا لهذه النظرية فإن الشراكة بين المؤسسات تتجلى في طريقتين:

أ: تتمثل في كون الشراكة هي طريقة لتفادي المنافسة مما يؤدي إلى تكوين إستراتجية علاقات و ترابط بين الشركاء

ب: تتمثل في كون الشراكة وسيلة توطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم المنافسين لها. [1]

الفرع الثالث: أشكالها

لقد تعددت أشكال الشراكة حسب حاجة الدولة إليها وبحسب المزايا التي تتوفر فيها نظرا لاختلاف طموحات ودوافع الأطراف المشاركة من جهة والتباين في شعيرات المحيط من جهة أخرى وتتحدد أشكال الشراكة في نوعين:

أولا:حسب طبيعة الشركاء

1. الشراكة العمومية: تعمل المؤسسات (المحلية أو الأجنبية) في قطاعين أو مجالين مشابهين في العملية الإنتاجية وتتجلى هذه الشراكة في العلاقات الوسيطة بين المورد و الزبون، نظرا لأن الشراكة بين هؤلاء ضرورية للتطور السريع لعملية البحث في تحسين مرد ودية ونوعية المنتج تماشيا مع التطورات التكنولوجية وتعتبر الدولة هي المسئولة عن تطوير وتدعيم هذا النوع من الشراكة.
2. الشراكة الأفقية: يسمى بالتحالف الاستراتيجي حيث تتكون بين منافسين وينجم عن هذا النوع من لشراكة عدة مشاكل من بينها أنها قد تقوم على أساس غير نبيل من قبل أحد الشركاء، حيث يعمل الشريك على كسب خبايا المعرفة التكنولوجية وبرامج البحث و التطوير للشريك وفي حالات أخرى قد يغل الشريك على البحث عن نقاط القوة و الضعف للمؤسسة المتفاوتة من خلال المشاريع الاقتصادية القائمة في إطار الشراكة. [2]

ثانيا:حسب نوعية ومجال النشاطات المتعلقة بالشراكة

1. الشراكة التجارية: تتجسد هذه الشراكة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي عبارة عن علاقة بين الممون والمنتج و الزبون أو المصدر و المستورد.
2. الشراكة الصناعية: تتكون في مؤسستين أو أكثر مستقلتين عن بعضهما سواء من نفس الجنسية أو مختلفة من خلال الاستثمار في بلد ما يتوفر على ثروات باطنية ومعدنية يتم استخراجها ونقلها من أجل تصنيفها داخل شركات تكون محل شراكة بين مؤسستين أو أكثر لأن الأجنبية منها توفر التكنولوجيا و براءة الاختراع للمحلية.
3. الشراكة المالية: يعتبر هذا النوع من الشراكة الأكثر انتشارا وأكثر ملائمة لتجسيد الشراكة الأجنبية بمعناها الحقيقي وذلك من خلال عدة صيغ:

_ الشراكة المتساوية أو غير المتساوية: يمكن للمؤسسة أو الدولة أن تشترك مع خواص محليين أو أجانب حيث تكون نسبة المشاركة في رأس المال المستثمر غير متساوية ومن أهم الدوافع للجوء إلى هذا النوع من الشراكة:

- التهرب من القيود و العوائق الجمركية
- اقتسام الأعباء و المخاطر

[1] "الشراكة الأورومتوسطية"، عن الموقع:http://www.4algeria.com/vb/4algeria.336024/.

[2] أحلام سويداني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- التعرف على الشبكات التجارية العالية
- إمكانية دخول أسواق جديدة والتي يستحيل دخولها بشكل انفرادي.

_ الاندماج:من خلال اتفاق مؤسستين أو أكثر وهي طريقة استحدثت للانتشار خاصة عندما تكزن الوضعية التنافسية لإحدى المؤسسات صعبة أو حرجة تهدف إلى السعي إلى توفير مبالغ كافية لعملية البحث والتطوير.

4. شراكة المناطق الحرة: جاء هذا النوع من الشراكة من أجل تحقيق عدة أغراض ومزايا منها:

_ الإعفاء الجبائي: من خلال عدم فرض ضرائب على المواد الأولية التي تدخل للبلد الأصلي من بلد الشريك الأجنبي وعدم التمييز بين المتعاملين الأجانب من خلال منحهم نفس الامتيازات المتمثلة في منحهم الأراضي التي تقام عليها المؤسسات، حرية الانتقال لمدة زمنية طويلة داخل حدودها الجغرافية.

_ الشمولية:يتم إقامة مشاريع جميع أنواع المنتجات دون استثناء. [1]

المطلب الثاني: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية وشروطها و عوامل نجاحها

الفرع الأول: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية

تلعب الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع للأسباب التالية:

1. دولية الأسواق: إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة الاهتمام بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه من جهة، واتفاق أكبر على جمع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها بكل ما أوتيت من إمكانيات من جهة أخرى.
2. التطور التكنولوجي: أن التطور التكنولوجي يعتبر عاملا أساسيا في تطوير المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها وتفتحها على الأسواق الخارجية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عملا مستمر يوما بعد يوم مما يستوجب على المؤسسة اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية.
3. التغيرات المتوفرة في المحيط أو نمط التغيير: إن أنماط التغيير تشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، فالتغيرات المتوارثة في المجال الدولي على كافة المستويات يستدعي اهتمام بالغا من المؤسسات الاقتصادية وحافزا للدخول مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى.
4. المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها و التي تشكل ثقلا لا باس به، ومن أهم هذه الإمكانيـــات نجـــد :التقدم و الابتكارات التكنولوجية، اقتحام السوق السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

[1] أمزلين سليم، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، دفعة 2007، ص ص 1_ 9.

الفرع الثاني: شروط قيام الشراكة

من بين الشروط الواجب توفرها لنجاح الشراكة ما يلي:

1. ضرورة توفر شركتان أو أكثر تعد شراكة إستراتجية لغرض تحقيق زيادة عالمية في نشاط ما، ما مثال ذلك السيطرة على التكلفة أو تميز سلعي أو مزيج من العنصرين.
2. تحقيق علاقة تبادلية حيث يمتلك كل شريك عدد من عناصر القوة التي يشترك بها مع الطرف الآخر وتحقق له مزايا التعلم و المعرفة المتجددة.
3. يجب أن تكون رؤى وجهود الشركاء عالمية وتفوق مجد الخبرة المحلية للشركة للتعرف على العالم.
4. يتم تنظيم العلاقات بين الشركاء إما أفقيا أو رأسيا أو في الاتجاهين معا بما يؤدي إلى نقل الموارد بين الشركاء حسب الحاجة بما في ذلك التكنولوجيا والخبرات الناذرة.
5. يمكن للشركاء التعرف بحرية منفصلة على الأسواق والمناطق الخارجية عن حدود الاتفاق التكنولوجي.

الفرع الثالث: عوامل نجاح الشراكة

هناك مجموعة من العوامل الرئيسية الضرورية لنجاح الشراكة:

1. التعاون والتفاهم بين الأطراف
2. تجنب الصراعات والمنازعات بين الأطراف
3. تعتبر التعاون والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسية لتحقيق التوازن بين الشركاء
4. توفر ثقافة التعاون والقيم المشتركة
5. الإدارة: يجب أن تشتمل اتفاقية الشراكة تحديدا واضحا للقرارات وكيفية الاحتكار في البدائل ومعالجة المخاطر وحسم النزاعات وخطوط السلطة. [1]

المطلب الثالث: مراحل ومميزات الشراكة

الفرع الأول: مراحل الشراكة

أولا:مرحلة المفاوضات

التفاوض هو نوع من الحوار أو تبادل الافتراضات بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية أو قضايا مهمة بينهما وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة، أي أن التفاوض نشأ تأسيسا على وجود ركنين أساسيين بين الأطراف المتفاوضة:

- وجود مصلحة مشتركة
- وجود قضية نزاعية. [2]

تهتم هذه المرحلة بتنظيم وتهيئة ملف التفاوض الذي يتضمن المعلومات الرئيسية حول المشروع الاقتصادي الذي يريد طرفي الشراكة إقامته ومن أجل السير الحسن للمفاوضات لابد أن يكون الذين يمثلون طرف الشراكة مختصون في مجال التشريع الوطني لكل بلد باعتبار أهمية الجوانب القانونية، حيث لا تتعارض النصوص وطبيعة النشاط الممارس المصادق عليها في الوثائق مع القوانين السارية المفعول في البلد الذي

---

[1] فريد التجار، "التحالفات الإستراتجية من المنافسة إلى التعاون"، استيراد النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 23 ، 24.

[2] محمد طارق،"مهارات التفاوض والتعاقد الحديثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 21.

ستقام به الشراكة ولابد من أن تكون المشاريع الاقتصادية المراد القيام بها واضحة الأهداف منذ البداية ومرتبة حسب درجة الأهمية وتمر المفاوضات بأربع مراحل أساسية:

1. تبادل وجهات النظر
2. -تبادل المعلومات بشكل سري والمتمثلة في الإمكانيات التي يتوفر عليها كل طرف وذلك تمهيدا للمفاوضات الرسمية
3. -إعداد برتوكول اتفاق يتضمن الخطوط العريضة لاتفاق الشراكة
4. إجراء مفاوضات رسمية يتم من خلالها مناقشة الجوانب العريضة التي قدمها كل طرف ويمكن إيجازها فيما يلي: [1]

_ تعرف مفصل ودقيق خاصة من خلال إبراز نوع النشاط (تجاري، صناعي، ...)

_ مدى توسيع العمليات الواردة في الشراكة وإبراز مدى إمكانية زيادة حجة نشاط الشركة وتوسيع توزيعها داخل اقتصاد ما على المدى البعيد

_ تنظيم وتقسيم رأس المال من خلال نسبة مساهمة كل شريك في رأس مال المؤسسة

_ إدارة المؤسسة أو الشركة حيث أن الذي يساهم بنسبة أكبر في رأس مال الشركة يتولى اتخاذ القرارات فيها وبالتالي إدارتها و تسيرها

_ الحقوق والواجبات حيث أن واجبات أطراف الشركة تتمثل في تسديد الأجور وتحمل الخسائر ... إلخ، أما حقوقهم تتمثل في الحصول على الأرباح وفقا لمساهمتهم في رأس مال الشركة ... إلخ.

ثانيا:التنظيم الهيكلي للمؤسسة المختلطة

يتولى مجلس الإدارة تسيير وتنظيم المؤسسة من خلال تقسيم رأس المال حسب النسب المتفق عليها في بنود عقد الشراكة سواء كان رأس المال عبارة عن أصول مادية أو كمية حيث قبل بداية نشاط المؤسسة يتفق الطرفان المحلي و الأجنبي على المساهمة في رأس مال الشراكة فإذا كانت نسبة مساهمة كل منهما متساوية فإنهما يقومان بتسيير الشراكة بشكل متساوي. أما إذا كان الطرف الأجنبي مساهما ب 80 % في رأس مال الشراكة والمحلي 20% فذلك يعني أن الطرف الأجنبي باعتباره مالكا لأغلبية رأس المال يقوم بتسيير وتنظيم المؤسسة أما مجلس المراقبة فهو يتولى مهمة التأكد من أن المؤسسة تشغل بصفة عادية يوما بعد يوم من خلال مراقبة عدم تسجيل تجاوزات من طرف الشركاء كمحاولة أحدهم سحب أموالهم قبل نهاية فترة نشاط المؤسسة أو محاولته تشغيل عدد إضافي من العاملين يتجاوز طاقتها الحالية مما سيزيد من المصاريف و التكاليف وهو ما ينعكس سلبا على الأرباح.

ثالثا:مرحلة التسيير

يتم خلال هذه المرحلة تجسيد نشاط الشراكة من خلال تبني رؤية إستراتجية ومالية وتسويقية بعيدة المدى، ففي البداية يتم تحديد حجم المنتجات التي سيتم بيعها برأس مال محدود داخل أسواق معينة تتوفر على منتجات أقل جودة وبأسعار مرتفعة وهو ما سيؤدي إلى رواج منتجاتها وزيادة الطلب عليها، مما سيدفع بمسؤولي الشركة لرفع رأسمالها من

[1] أمزلين سليم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أجل مضاعفة طاقاتهم الإنتاجية وليكون ذلك مقرونا برفع مستوى جودتها وتقليص لكلفتها قدر الإمكان حتى تستطيع منافسة المنتجات الأخرى عبر كافة الأسواق الإقليمية والعالمية وهو ما يساهم في ارتفاع حجم المبيعات وزيادة الأرباح المحققة وذلك يستوجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الالتزام بالشروط و اقتسام الأرباح و الخسائر من خلال احترام الشروط المبرمة في اتفاقية الشراكة في عدم تجاوز المهام والصلاحيات وتقاسم الأرباح وتحملهم الخسائر وفقا لنسب مساهمتهم في رأس المال
- تقييم المهارات والمسؤوليات الإدارية من خلال قيام المدراء والمسئولين بإجراء تقييمات شهرية وفصلية في إطار استراتيجي طويل المدى. [1]

الفرع الثاني: خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة وأداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين فتضمنت هذه العملية جملة من الخصائص كما يلي:

- التقارب والتعاون المشترك أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المواجهات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا لأطراف المتعاقدة
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين
- الحرية في تحقيق الأهداف المشتركة
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وكني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال بل يمكن أن تتم من خلال تقييم خبرة أو نقل تكنولوجيا
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة
- التقاء الأهداف بين المتعاملين والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء و المتعاملين
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

الفرع الثالث: مزايا و عيوب الشراكة

أولا:مزايا الشراكة

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي:

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول الشركات الأم وتلك الناشئة في مختلف الفروع الأجـــنبية
- اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية و الأجنبية و الصادرات و الاستثمار المباشر
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عكس

[1] أمزيان سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 13_14.

الاستثمـار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للكرف الأجنبي الذي يخـدم مصالح دول المركز أساسا

- تساعد الشـراكة على تخفيف العبء في ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليـل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكر أرباح إلا بقدر نصيـب الشريك الأجنبي فقط ، كون أن المشروع المشترك قائم على جزء كبيـر في رأس ماله على الاستثمارات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات و توفيـر مناصب الشغل
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشـريك الأجنبي وهذا الواقع يمثل ضمانا لهـذا الأخير و يقلل فـي المخاطر
- سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية و براءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة
- الحصـول على امتيازات و إجـراءات تفصيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحـصل عليها في بلـدانها الأصلية
- الإنتـاج بتكـاليف منقوصة، التحويل التكنولوجي، وتحويل مناهج التسييـر وإمكـانية الحصول على التمويل.

ثانيا:انعكـاسات و سلبيـات الشراكة

تخلق الشراكة جملة من السلبيات نذكر منها:

- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك وذلك بتقـديم سلع أو خدمات مضرة أو ذات جودة ونوعية رديئة و بأسعار مرتفعة أو زرع ثقافة استهلاكية تتنافى مع نظم المجتمع و مبادئه
- يترتب أحيـانا على تحالفات بين الشركات الكبرى خلف مراكز تجارية ضخمة يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية
- تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار
- يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات
- يؤدي التحالف أو الشراكة إلى إنشـاء كيانات كبرى تقل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية. [1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للشراكة الأوروجزائرية

إن الجزائر أحد الدول المتوسطية الإثناعشر والدول المغاربية الثلاثة والتي سعت إلى توقيع اتفاق الشراكة ولكن لهذا الاتفاق مسار طويل وشاق لمفاوضات بدأت قبل مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995،وبالفعل اقترحت اللجنة الأوروبية على الجزائر الخطوط العريضة لمفاوضات من نوع جديد على غرار اتفاق أفريل 1996 بين الطرفين القائم على التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي ،فبعد حوالي 18 جولة من المفاوضات وبتاريخ 2001/12/19ببروكسل ،تم التوقيع بالحرف الأولى على اتفاقية ثنائية بين الجزائر والإتحاد

[1] الشراكة، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، عن الموقع: http//ax.wikipédia.org

الأوربي في إطار المشروع الأورومتوسطي والتي تمَّ التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 2002/04/22بفالنسيا الإسبانية لتدخل ضمن مرحلة التطبيق في 2005/09/01،وهذا يرفع من أهمية النتائج الإستراتيجية التي ستؤثر على الاقتصاد الوطني بأكمله.

المطلب الأول: تاريخ الشراكة الأوروجزائرية

أبرمت الجزائر أتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي في 01-07-1976 على مدى عشرين سنة, ذات طبع تجاري و مدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات و مقرونة بقروض, يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار والهدف من ذلك هو:[1]

- ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية

جدول رقم (1-1) الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي

البروتوكولات المالية	مبلغ كل بروتوكول	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار	
		قروض من بنك	رأس مال المخاطر
البروتوكول الأول 78-81	95	70	19
البروتوكول الثاني 82-86	139	107	16
البروتوكول الثالث 87-	224	187	04

[1] محمد محمود الإمام, " تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي", مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, طبعة 1, 2006, ص 568.

91			
البروتوكول الرابع 92-96	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر: صالح صالحي, "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية" , منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,في اللقاء الأورو مغاربي, 2005,ص 51

وتتوزع هذه المبالغ في شكل دعم مالي و هبات قابلة للتسديد, وقروض خاصة بشروط تفضيلية بمعدل فائدة ميسرة في حدود 1 بالمائة و مدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة, ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

ولقد سجل اتفاق التعاون لسنة 1976 نتائج تجارية صافية لصالح الإتحاد الأوروبي مع الإشارة إلى تواضع و محدودية الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج و عصرنه الزراعة وخلال قمة لشبونة في جوان 1992, عبرت المجموعة الأوروبية على ضرورة تعزيز العلاقات بينها و بين الشركاء المتوسطين, وفي 13 أكتوبر 1993 وبطلب من الجزائر أبدت المجموعة الأوروبية استعدادها للدول في محادثات أولية بهدف التفاوض حول إطار جديد للتعاون الأورو جزائري أي قبل انعقاد مؤتمر برشلونة بهدف قطع أمام الو.م.أ التي طرحت آنذاك مشروع الشرق أوسطية والتي احتضنت إحدى الدول المغاربية فعاليات القمة الأولى (قمة الدار البيضاء).[1]

في سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك, ونحو الأمر الذي قاد إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية:

- الزراعة
- التعاون الاقتصادي
- الصناعة
- التعاون المالي
- الخدمات
- التعاون الاجتماعي الثقافي

وفي 10 جوان من 1996 وبعد انعقاد مؤتمر برشلونة وافق المجلس الشؤون العامة للإتحاد الأوروبي على هذه المفاوضات, لتنطلق رسميا في 5 مارس 1997, حيث عقدت الجولة الأولى 27-28 ماي من نفس السنة ببروكسل, لتعرف المفاوضات إنقطاعات بسبب اختلاف في وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية ومطالبة الجزائر

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

للطرف الأوروبي الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الوطني وبنية التجارة الخارجية المعتمدة على المحروقات فضلا عن مخلفات الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك.[1]

وبعد توقف دام 3 سنوات أستأنفت المفاوضات من جديد في 15 أفريل 2000 بعد أن أظهر الطرف الأوروبي ليونة و عزمه على استكمال المفاوضات, و بدفع خاص من رئيس الجمهورية "السيد عبد العزيز بوتفليقة", و في غضون عدة جولات تخطى الطرفان عددا من القضايا و تذللت الكثير من العقبات و تحقق تفاهم شبه كلي ليتوصلا في 13 ديسمبر 2001 إلى التوقيع بالأحرف الأولى لاتفاق الشراكة في بروكسل و هذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم التوقيع الرسمي في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية.[2]

إن سرعة عقد اتفاق الشراكة منذ استئنافه في أفريل 2000 وعزم الطرف الجزائري على إنهاء المفاوضات قبل نهاية سنة 2001 جعل الكثير من الملاحظين يصف ذلك بالتسويق السياسي من جهة والظروف السياسية التي عرفتها الساحة الدولية خصوصا بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 من جهة أخرى، غير أن البعض الآخر يرى الأمر عاديا ويعتبر ذلك مكسبا هاما وتحديا في نفس الوقت.

عموما يمكن القول أن الجزائر لم تكسب رهان المفاوضات وسرعان ما دخلت في صف الدول المتوسطية والتي سبقتها في ذلك، فالاتفاق المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لم يأتي بجديد، بل بالعكس من ذلك سيفرز الكثير من المشاكل والمتاعب للاقتصاد الوطني بعد دخوله حيز التنفيذ المرتقب في نهاية جوان 2004.[3]

لقد وضع الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار أداة مالية جديدة, الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية, و التأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة, و هذه الأداة هي برنامج MEDA 1 و MEDA 2 يهتم برنامج MEDA 1 بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة من 1996-1999 و كان حظ الجزائر من هذا البرنامج عن البروتوكولات المالية السابقة من حيث خضوع تمويلات من هذا البرنامج إلى مبدأ السنوية حيث أن المبالغ المخصصة للعام أذا لم تستهلك قبل نهايته يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول موضوع التحويل وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة بين الدولة و دول الاتحاد الأوروبي فيم كانت البروتوكولات الأخرى تتوجه لتمويل مشاريع معينة. كما نشير إلى أن حصة الجزائر مثلت 5 % فقط المبالغ المخصصة لبرنامج MEDA 1 ككل و هو 3435 مليون أورو. ولقد تم توجيه هذه الأموال المجالات التالية: [4]

- المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الفترة 95-98 و التي مست مجال التجارة الخارجية, خوصصة المؤسسات العمومية, السكن و الشبكة الاجتماعية , وهذا المبلغ مقداره 125 مليون أورو.

---

[1] عبيد كمال،"الشراكة الأوروجزائرية الواقع والتحديات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعه الشلف، دفعة 2006، ص 82 .

[2] عبد الرحمان مبتول، "الجزائر في مواجهة تحديات العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2002، ص145,

[3] يومية الخبر، العدد 37224، 11 مارس 2003، ص 3 عن الموقع: . www.elkhaber.com

[4] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- تطوير القطاع الخاص و هذا بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تطوير القطاع المالي و إصلاح الخدمات البريدية.
- دعم البنية التحتية و حماية البيئة.

أما برنامج MEDA 2 فهو يغطي الفترة من 2000-2006 و يعمل على ضمان أفضل و أحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة و المبلغ المخصص للجزائر هو 90.2 مليون أورو يهدف إلى:

- التحكم في النمو الاقتصادي
- تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات
- معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية
- العودة إلى السلم المدني و تحقيق الأمن و الاستقرار.

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية

يتضمن الاتفاق الموقع بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي 110 مادة مقسمة إلى تسع موضوعات, بالإضافة إلى ست ملاحق و سبع بروتوكولات مكملة للاتفاقات فضلا عن خمس إعلانات مشتركة, و تشمل الموضوعات التسع ما يلي: [1]

1. الحوار السياسي
2. القواعد الأساسية لحركة التبادل الحر للمنتجات
3. ممارسة النشاط و إمداد الخدمات
4. انتقال رؤوس الأموال, المنافسة و الشؤون الاقتصادية الأخرى
5. التعاون الاقتصادي
6. التعاون الاجتماعي و الثقافي
7. التعاون المالي
8. التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية
9. الأحكام المؤسسة العامة و الختامية.

و تتناول الملاحق ما يلي:

1. القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي
2. الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية القائمة
3. الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية القائمة
4. قائمة المنتجات الخاضعة للحق الإضافي المؤقت D.A.P
5. كيفية تطبيق قواعد المنافسة
6. ملحق خاص بالملكية الصناعية و الفكرية.

و تتضمن البروتوكولات ما يلي:

1. القواعد الطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الإتحاد الأوروبي

[1] بتول بشرى عبيدي سامية، "الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، دفعة 2011، ص ص 40-43.

2. القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر
3. القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الاتحاد الأوروبي
4. القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري للإتحاد الأوروبي داخل الجزائر
5. القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية المصنعة
6. تعار يف قواعد المنشأة والطرق و وسائل التعاون الإداري
7. التعاون الإداري في ميدان الجمارك.

وسنقدم هذه الموضوعات بشكل من التفصيل كما يلي:

الفرع الأول:المحور الاقتصادي والمالي

من أهم القضايا التي عالجها هذا المحور ما يلي: [1]

أولا:إقامة منطقة تجارة حرة

1. حرية حركة السلع: حيث تم في هذا الإطار التفاوض حول حرية انتقال السلع والتي تم تصنيفها ضمن ثلاثة مجموعات تخضع لعملية التفكيك الجمركي, بما يؤدي بعد 12 عاما دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الوصول إلى انعدام التعريفة الجمركية حيث أن:
   - القائمة الأولى : تتعلق بسلع التجهيز و تخضع لتفكيك جمركي بنسبة 100% بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
   - لقائمة الثانية: تتعلق بالمواد الأولية قطع الغيار و السلع المنتجة محليا و تخضع لعملية تفكيك بنسبة 25% على مدار أربع سنوات من سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
   - القائمة الثالثة: تتعلق بالمنتجات المحلية وتستفيد من إعفاء من عملية التفكيك لمدة ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ, ويبدأ التفكيك من السنة الرابعة بمعدل 10% لكل سنة و ذلك لغاية السنة الثانية عشر.
2. الزراعة و الصيد البحري: يعتبر هذا المحور من أعقد المحاور حيث تمت معالجة تحرير المنتجات الزراعية منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة للطرفين.
3. خدمات و حركات رؤوس الأموال: حيث ركز الطرفان على توفير المناخ الملائم لاستثمار و تهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال, وفي ميزان المدفوعات إلى اعتماد معايير تعديليه على العمليات التجارية و المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات, و كذا دعم التنمية الاقتصادية و تحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. مع التأكيد على الشروط الاستثمارية و إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيقه و بالتالي نقل التكنولوجيا, وكذا تبسيط قوانين الاستثمار و القانون الجبائي و كذا تدابير مكافحة الازدواج الضريبي.

ثانيا:التعاون الاقتصادي

يتم تطوير التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال حوار اقتصادي منظم ويغطي مجالات السياسة الاقتصادية الكلية حيث حدد 18 مجالا للتعاون هي:

[1] عبد المجيد قدي, "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف،سنة 2004, ص ص 92,93.

التعاون الإقليمي، التعليم والتدريب، التعاون العلمي والتكنولوجي، البيئة، التعاون الصناعي، الاستثمار وتشجيعه، تقارب القوانين، الخدمات المالية، الزراعة والأسماك، النقل، البنايات التحتية للاتصالات والمعلومات، الطاقة، السياسة، الجمارك والتعاون في مجال الإحصائيات وغسيل الأموال ومكافحة المخدرات.

إن الهدف من هذا التعاون هو إعادة صياغة الاقتصاد الجزائري على النهج الأوروبي بغية تهيئة المناخ الاقتصادي وتسهيل تنفيذ الاتفاقية ولفتح المجال أكثر أمام الشراكة الأوروجزائرية لتعمل في بيئة ملائمة، وهو ما ينبغي أن يكون الأولوية لتنمية الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: التعاون المالي[1]

يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعما لإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل
- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

رابعا:التعاون في مجال الاستثمار[2]

كذلك قامت الجزائر بالدخول في استثمارات مشتركة مع دول الاتحاد, على سبيل المثال استعداد مجموعة "انترمارش" الفرنسية للاستثمار في الجزائر, كذلك كشف السيد رئيس المجموعة "وولد سنتر" انه في حالة ما إذا لقي استعداد من السلطات الجزائرية, ورغبة بفتح مجال شبكات التوزيع الكبرى أمام المستثمرين الأجانب, فإن المجموعة ستقوم بدراسة كل مؤهلات السوق الجزائرية إضافة إلى خصوصيتها من طريق إرسال ريق خاص. كما يوجد هناك اتفاق بين الحكومة الجزائرية و حكومة بلغاريا حول الترقية و الحماية المتبادلتين للاستثمار الموقع في الجزائر في 1998/10/25.

خامسا: التعاون في مجال الصناعات الكيماوية و الاسمنت

قام الوفد الاقتصادي الأوروبي بجولة للالتقاء بالمتعاملين الاقتصاديين بغرض تكملة المحادثات التي أجراها رجال الأعمال الجزائريين في شهر أكتوبر 2001 بمرسيليا في إطار اللقاء المتوسطي الثاني عشر حيث إن المؤسسات الفرنسية الحاضرة سبق لها إن تعاملت مع شركات جزائرية في مجال البيتروكمياء و الكهرباء, حيث أن معظمها ساهم في تزويد مؤسستي سونا طراك وسونلغاز بأنظمة متطورة للآمن الصناعي عن طريق التجهيزات الكهربائية و كذا الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالأمن الصناعي. [3]

الفرع الثاني:المحور السياسي و الأمني

[1] سمينة عزيزة، "الشراكةالأوروجزائريةبينمتطلباتالانفتاحالاقتصاديوالتنميةالمستقلة"، مجلة الباحث، العدد 9، الصادرة سنة 2011، ص 154.

[2] لخضر فراط, "مجالات التعاون الأورو جزائرية", جريدة الخبر, العدد 2988, الصادر بتاريخ 2002/01/12, ص4.

[3] أنجيلا ميركل, "إرساء الشراكة المستدامة", 2008, عن موقع:www.djazairess.com.

حيث تعرض هذا المحور إلى الجوانب التالية:[1]

- التنسيق و العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.
- العمل على تطوير أسس و مبادئ الديمقراطية في النظم السياسية و الاعتراف بحق كل دولة في تقرير نظامها السياسي و الثقافي و الاجتماعي و القضائي الذي يناسبها.
- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة و الوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي, كحرية التعبير و حرية المساهمة في السلام , وحرية العقيدة و الدين والقضاء على التمييز على أساس الأعراف و الجنسيات و اللغات و الأديان.
- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء و الامتناع على التهديد باستعمال القوة.
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و مكافحة الجريمة المنظمة و المخدرات.
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية الكيماوية و البيولوجية, بالانضمام إلى المنظمات الدولية و الإقليمية المهتمة بهذه الشؤون كالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن هنا يمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية قد شملت معظم الجوانب سواء كانت اقتصادية سياسية وأمنية مبرزة في طياتها بعضا من إيجابيات الشراكة.

المطلب الثالث: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

يفترض لإنشاء منطقي التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي توفر العديد من العناصر لإنجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا ونوعيا وبالخصوص للمؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة وذلك من بتوفر الشروط التالية: [2]

1. تفعيل السياسات التصنيعية الجديدة: يعد مؤشر التخصص والكفاءة في الوقت الحالي من أهم السياسيات الصناعية في العالم، حيث أصبحت كل الدول صغيرة كانت أم كبيرة تبحث عن الشروط التي تمكنها من احتلال و الاحتفاظ بالوضعيات التنافسية على مستوى الأسواق الدولية. والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تبنى أسس النمو؟ وكيف تخلق ميزة تنافسية في بعض القطاعات؟ وما هي خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري التي ستحدد قدرتها على خلق والاحتفاظ بالميزة التنافسية؟ وما هي القطاعات التي يمكن أن تمتلك فيها ميزة تنافسية تميزها عن منافسيها؟ وما هي السياسة العمومية الواجب القيام بها في تكوين مؤسسات ذات كفاءة؟

إن تحليل المحيط التنافسي الذي يواجه المنتجين اليوم يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات، وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها الجزائر أكثر قدرة على النمو والرفع من حصتها السوقية. حيث يمكن ذلك من خلال خلق مجموعات قطاعين متكونة من المؤسسات والصناعات التي تدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي. كما أن

[1] عبد المجيد قدي, مرجع سبق ذكره, ص ص 94,95.

[2] بتول بشرى عبيدي سامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 54 56.

التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية إضافة إلى ذلك يمكن اتفاقية التبادل الحر من خلق مجال جديد للسياسات الصناعية الوطنية وهذا عن طريق:

- تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية
- تطوير الهياكل القاعدية للتكنولوجيا (مخابر مراكز تقنية صناعية)
- سياسات التنمية وترقية المعايير والمواصفات
- تمويل النشاطات الحرفية والتجارية
- عصرنه الإدارة وإصلاح النظام التربوي والهياكل القاعدية وهياكل الاتصال

2. إعادة التأهيل: إن إعادة التأهيل الصناعي ليس فقط مشكلة مالية ولكنها قضية إستراتجية، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي، وهياكل دعم التأهيل... لكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها لمشكل التمويل وهنا يظهر دور الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات ودعم برنامجMEDA والاستثمارات الأجنبية، كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة موارد التمويل الداخلي البنكي والمالي، هل يمكنه القيام بهذه المهمة؟ فمشكلة التمويل تطرح طبيعة النظام المالي، كما أن تنوع موارد التمويل المؤسسات هو تحدي أساسي للسنوات القادمة وهذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية. فهل يمكن للبورصة أن تكون وسيلة وساطة وبأي شروط يكون ذلك؟
3. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة: لأجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط، وخاصة القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا وكل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار وهي مجمل الأوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التحتية التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة كما أنها متداخلة إلى حد كبير، كما أن أهم العناصر المكونة لجاذب الاستثمار يصعب حصرها وهيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطويرها وضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي وتغيراته.
4. إصلاح وتقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي
5. التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة لمنافسة وآلياتها
6. الخوصصة وإصلاح القطاع العام لضمان سرعة استجابة الإنتاج وقطاعات التجارة في الاقتصاد على أوضاع السوق مما يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية والمدخرات، بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد
7. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك الاستقرار المالي وانضباط الميزانية، وسياسة مرونة الأسعار بهدف تخفيض التعريفة الجمركية على وجه الخصوص سعر الصرف الذي يتميز بالاستقرار والقدرة الحقيقية على المنافسة.

المبحث الثالث: حماية الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة وآفاقها وتحدياتها

المطلب الأول: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني

في الظروف الحالية المؤسسات الجزائرية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية، ومادامت الجزائر ضمن الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي فلابد أن تحمي اقتصادها ومؤسساتها عن طريق مجموعة من التدابير منها: [1]

الفرع الأول: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات:

أولا: اتفاقية الإجراءات الوقائية

يسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة, وحسب المادة 19 من اتخاذ تدابير وقائية لحماية صناعتها المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أي سلعة بشكل يسبب ضررا كبيرا, وتأخذ هذه الإجراءات فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها.

ثانيا اتفاقية الخدمات

تختلف التجارة في السلع عن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالأساليب و الإجراءات الحمائية التي تواجهها,فالخدمات تفرض عليها القيود الحمائية بموجب التشريعات و القوانين الوطنية في الدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته. وفيما يخص الجزائر فإن قطاع الخدمات فيها غير مؤهل لمنافسة الخدمات الغربية و منه فإن فتح الجزائر الباب أمام الخدمات الأجنبية قد يهدد قطاع الخدمات المحلي لذلك يجب أن تكون هناك حماية لهذا القطاع.

الفرع الثاني: حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثناءات

أولا:آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة

هي عن استثناء من آلية الوقاية الواردة في الاتفاق العام للوقاية حيث ينص الاتفاق بعدم اللجوء إلى الحد من الواردات سواء بفرض قيود كمية, أو بزيادة الرسوم الجمركية عما تعهدت به الدول في جدول تنازلاتها إلا بإجراء تحقيق من قبل جهة محايدة داخل الدولة, وذلك بعد أن يثبت المنتجون للسلعة بأنهم تضرروا من تزايد الواردات الأجنبية.

ثانيا:الحق في استخدام القيود الكمية

لقد نصت المادة 11 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة صراحة على تحريم استخدام القيود الكمية لكن هناك استثناءات يسمح فيه باستخدام هذه القيود على الواردات لحماية ميزان المدفوعات, حيث و حسب المادة 12 من اتفاقية المنظمة يمكن للجزائر في حالة تعرضها للعجز في ميزان المدفوعات إن تستخدم القيود الكمية.

ثانيا: الحق في الحماية من المنافسة غير العادلة (الإغراق)

وهذا لا يتحقق لمجرد أن السلعة تباع في البلد المصدر بل يجب تور شرطين هما :

[1] ناصر دادي عدون وآخرون, "الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة", دار المحمدية العامة, الجزائر, 2003, ص ص 185-190.

- أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات أو الأرباح.
- ضرورة وجود علاقة نسبية بين السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وما يحدث من أضرار للصناعة المحلية ذلك أن الانخفاض قد يكون راجع لسبب آخر غير الإغراق كأن تحدث حالة كساد عام في البلد المستورد مثلا.

ثالثا:الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع

إن السلعة المستورة المدعمة تباع في سوق الدولة المستوردة بسعر اقل من السعر الذي كان يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم, وفي هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن تضفي ضريبة مضادة للدعم تسمى رسما تعويضيا , وهي تشترط وجود الدعم و الضرر الملموس و كذلك العلاقة السببية بينهما كما سبق الإشارة إليه في حالة الإغراق.

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية

يختلف تقييم اتفاق الشراكة من دولة لأخرى حسب معطيات مختلفة منها الأهداف المشكلة و كذا شكل الشراكة, وقيمة مساهمة كل طرف وبذلك اتفاق الشراكة يخلف الآثار التالية:

الفرع الأول:الآثار الإيجابية

- من المنتظر أن يساهم اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي في إعادة إدماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية.
- يعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بمثابة الطريق لعصرنه الآلة الصناعية, ويفتح السوق الجزائرية على المنافسة التي تحفز على تحسين الإنتاج كما سمح بان تكون الجزائر شريكا كامل العضوية على الساحة المتوسطية و بالتالي الاستفادة من المزايا الممنوحة.
- سمح اتفاق الشراكة من تخفيض نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية و نصف مصنعة, وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتج الجزائري.
- فيما يخص التفكيك الجمركي تم الاتفاق على مدة 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل, والذي بدا سنة 2002 وتعتبر هذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم و تتكيف مع المنافسة التي تفرضها أوروبا.[1]
- يتيح الاتفاق للمنتج الجزائري احتلال مكانة في السوق الأوروبية إذا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجوها, واستغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتجاتها, وفي هذا الإطار تحصلت 30 مؤسسة عمومية و خاصة على شهادة الجودة.
- يمكن الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية التي التزم الطرف الأوروبي بتقديمها للجزائر بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل المؤسسات الصناعية ورفع قدرتها على المنافسة , وزيادة مستويات الإنتاج و الجودة وفي هذا الصدد أقترح الجانب الأوروبي برنامج MEDA يهدف إلى دعم المؤسسات الوطنية الصناعية في مواجهة المنافسة.

[1] تصريح عبد المجيد مناصرة لجريدة المساء بتاريخ 2002/01/18 عن الموقع:www.elmassa.com

- في مجال الفلاحة تضمن اتفاق الشراكة ما يقارب 800 منتج فلاحي حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية.
- التزام الطرف الأوروبي بدعم الطرف الجزائري في مجال الخبرة و التأهيل و الاستثمار المباشر ودعم الخوصصة بالإضافة إلى الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تستفيد الجزائر من مسالة القرب الجغرافي للإتحاد الأوروبي و ذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتجات الوطنية مما يزيد القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية, لانخفاض التكلفة الإجمالية لعملية التصدير و تحقيق سعر تنافسي للمنتج.[1]

الفرع الثاني:الآثار السلبية

رغم الآثار الايجابية السابقة في اتفاق الشراكة فهناك جملة من المخاوف التي تترجم في أثار سلبية على الاقتصاد الوطني أهمها:[2]

أولا:على مستوى ميزانية الدولة

نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية الجمركية على المنتج الوطني و هذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية, وبالتالي فغن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء, ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها, وسيترتب عنها خسائر مالية تقدر ما بين 4.1 و 7.1 مليار دولار مما يؤدي إلى تدني إيرادات الميزانية للدولة, ولتغطية هذا العجز تقوم الدولة بفرض رسوم داخلية جديدة, أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا, أو انتهاج سياسة مالية متقشفة مع العلم أن الرسوم الجمركية تمثل 10% من إيرادات الدولة أي حولي 3% من الناتج المحلي.

ثانيا:على مستوى التشغيل

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتج الوطني الأدنى جودة و الأغلى سعرا, سيتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة , لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتج الأوروبي مما يعني تسريح العمال, والسبب في هذا أن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتجاتها و كذا تطبيقها للمعايير الدولية, أما مؤسساتنا فالكثير منها لم يحصل على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية.

ثالثا:على مستوى الميزان التجاري

قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا و بعد الاتفاق سيتأكد بل سيرسخ هذا المبدأ و بالتالي فإنا وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ذلك أن المنتج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى السواق الخارجية نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية. أن الاتحاد الأوروبي

[1] تصريح عبد المجيد مناصرة لجريدة المساء بتاريخ 28-01-2001 عن الموقع www.elmassa.com
[2] ملوكي إبراهيم, "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد", 2008, عن موقع:www.3loum.org

قوة موحدة عملاقة بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة, إدا فالعلاقة غير متكافئة تجمع العمالقة و الضعفاء.

رغم ما يترتب على اتفاق الشراكة من آثار ايجابية إلا أنه يضم آثارا سلبية سواء كان ذلك في المدى المتوسط و حتى البعيد، خاصة و إن الاقتصاد الجزائري في بداية تحرره ولا زال يعاني من المشاكل.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق الشراكة الأوروجزائرية

لقد انقضت أكثر من 18 سنة على إعلان برشلونة عام 1995 الذي وضع الأساس للشراكة الأورومتوسطية، وتوقيع عدد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط ومن بينها الجزائر، فهناك من يرى بأن فوائد الشريك الجزائري التي تأتي عن طريق الشراكة ضئيلة للغاية ومشكوك فيها وغير مؤكدة على المدى الطويل، وأن لذلك ينبغي على الجزائر أن تتقدم بإنجاز إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة لتكييف الأوضاع الاقتصادية ومتطلبات هذه الشراكة، فالاقتصاد الجزائري في بيئة حمائية استمرت لعقود عديدة دون أن تؤدي هذه الحماية إلى بلوغ الصناعات الناشئة مرحلة النضج [1]. وأنه من أجل تأمين ميزة تنافسية للقطاعات الاقتصادية ولا سيما الصناعية فإن ذلك يتطلب المرور بمرحلة انتقالية من خلال إدخال التغيرات المطلوبة بالتدريج وتوفير الدعم الضروري.

لكن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي يحتاج من جهة إلى فترة أطول مما حددته اتفاقية الشراكة، ومن جهة ثانية مضاعفة الدعم المالي الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للجزائر، إن برنامج تأهيل القطاع الصناعي وتنمية الموارد البشرية وتحديث المؤسسات ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة يتطلب معونات مالية وقتية تتجاوز ما هو متاح حاليا بكثير، كما يعتبر التأهيل الجيد والتنافسي للمنظومة الإنتاجية من أهم تحديات الاقتصاد الجزائري لتوليد عرض تنافسي في الأسواق العالمية وفي ظل العولمة والانفتاح على العالم الخارجي عبر التفكيك الجمركي على الجزائر أن تطور الأنظمة الإنتاجية وديناميكيات التنمية للسلع والخدمات المنتجة التي تتلاءم مع الطلب في الأسواق العالمية، ويتجلى هذا التأهيل في مقدرة الدولة المؤسسة أو الشركة على توليد ثروة أكبر من منافسيها في الأسواق العالمية، ويشمل أيضا القدرة على التصدير والاستخدام الأمثل للثروات الإنتاجية وعوامل الإنتاج في الدولة وزيادة الإنتاجية مع المحافظة على رفع مستويات المعيشة للأفراد. [2]

المتشائمون يقللون من فوائد الشراكة ويركزون على التفاوت الشديد في أوضاع الشريكين الأوروبي والجزائري ويرون بأن هناك اختلال واضح في موازين القوة لصالح الإتحاد الأوروبي الذي يحول الشراكة إلى نوع من الهيمنة ويجعل منافعها لصالح الشريك الجزائري وينتج عن هذه الشراكة توزيع غير متساوي للمنافع، لأن الصادرات الصناعية التي تدخل للجزائر من الاتحاد الأوروبي تستفيد من إزالة الحواجز الجمركية وهو ما يفقد الجزائر عائدات مالية هامة، (العائدات الجبائية)، ومما يدفعها إلى فرض الضرائب على المواطنين قصد تغطية النقص في تلك العائدات وهذا ما من شأنه أن يولد مشاكل اجتماعية، وفي المقابل فإن الاتحاد الأوروبي يمتنع عن منح مزايا مماثلة للمنتجات الزراعية

[1] بتول بشرى عبيدي سامية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 2003، ص 93.

الجزائرية، كما يتجلى التوزيع غير المتساوي للمنافع بين الشريكين الجزائري والأوروبي في عدم وجود نص واضح يتناول مشكلة المديونية الخارجية. إن هناك مبادرات فردية من بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلا لتحويل ديونها إلى استثمارات، زيادة على مسألة العمالة التي تحرم حق العمال الجزائريين من العمل في البلدان الأوروبية. [1]

إذا كان لاتفاق الشراكة الأوروبية مع الجزائر دور في تعميق العلاقات التاريخية التقليدية بين الطرفين ونظرة مشتركة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني ونمو اقتصادي يكفل تضييق الفوارق الاجتماعية وفوارق الدخل ومواجهة التحديات المطروحة على الطرفين في مجالات كثيرة، فإنه يمثل كذلك إطارا استراتجيا بالنسبة للجزائر ويحقق تكاملا عميقا ومتعددا مع الاتحاد الأوروبي، ويحث إصلاحات واسعة النطاق في الميادين السياسية والمؤسسات والاقتصاد والضرائب والمالية العامة. [2]

إن مكاسب هذه الاتفاقية ليست فورية ولا يمكن تصورها على المدى القريب بل بالعكس ستعرف الجزائر مشكلات راهنة في المالية العامة بسبب النقص في إيرادات الجمارك الناجمة عن عملية التفكيك الجمركي، والذي يجب تعويضه من مصادر دخل أخرى، زيادة على تأثير النسيج الصناعي لهذه البلدان خلال المرحلة الانتقالية وعلى الاقتصاد ككل، ستكون لها آثارها الوخيمة، وستبقى المنافع التي تتوخاها الجزائر على المدى المتوسط والبعيد ذات أهمية إستراتجية جراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المؤسسية التي ستؤدي إلى تحديث الاقتصاد والكيان السياسي والاجتماعي بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي ومواجهة تحديات العولمة، وفتح آفاق جديدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الواقع أن اتفاق الشراكة ليس دواء كما أنه ليس علاجا سحريا للمشكلات التي تواجهها الجزائر على الصعيد الاقتصادي الكلي وأن تحقيق المنافع والمكاسب يقتضي القيام بتصحيح متين وصارم يقترن باستثمارات متنوعة وإصلاحات عميقة وترسيخ هذّه المكاسب يتطلب الانفتاح الحقيق على بقية أنحاء العالم. [3]

إن المشكلات التي تواجه الاقتصاد الجزائري تختلف عن المشكلات التي تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية، تكون أولويات الجزائر تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية التجارية والاستثمارية والوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية، فضلا على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان. [4]

إن المطلوب من طرف الزائر ليس نظاما اقتصاديا جديدا بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي، يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري نهوضا حقيقيا في مجالات

---

[1] عرفان تقي حسين، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة الدراسات العليا، طرابلس، العدد 6، 1996، ص 69.

[2] بتول بشرى عبيدي سامية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] عرفان تقي حسين نفس المرجع، ص 121.

[4] فتح الله ولهلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"، دار توبقال للنشر، 1997، ص 129.

* تأهيل العمالة: إعادة تنظيم العمالة من خلال جعل حجمها يتماشى مع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة,

الزراعة والسياحة والصناعة ويسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا وتطويرا بنيويا ونوايا المؤسسات التعليمية وتأهيل العمالة (*) وسيولة دائمة للتنمية.

لذلك فالسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن للجزائر بناء كيان سياسي واجتماعي ديمقراطي حديث واقتصاد ديناميكي قادرا على المنافسة الدولية في إطار العولمة المتزايدة، وما دور اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار؟

على الجزائر في هذا الصدد أن تحافظ على الاستراتجيات والسياسات التي أثمرت في الماضي، ولكن ينبغي عليها أن تعيد إنشاء مؤسساتها وأن تؤمن أطرا وبني تحتية جديدة لذلك تحتاج هذه الدول إلى حلول ترتكز على قوة السوق وتعزيز قدراتها التنافسية كي تتمكن من التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها والتي يجب مواجهتها والتصدي لها من خلال القيام بأنشطة تستهدف على وجه الخصوص: [1]

- إعادة تأهيل المالية العامة وإحداث إستراتجية مزدوجة تستهدف تقليص حجم القطاع العام وخفض الدين العام عن طريق تطبيق برنامج الخوصصة والاستغناء تدريجيا عن الملكية العامة، مما يؤدي إلى تخفيض النفقات العامة بمقدار كبير ودائم، ويكون من خلال ترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه نحو النفقات الإنتاجية والاستثمارية مع إصلاح شامل للضرائب من حيث نطاقها وفعاليتها.
- المحافظة على حرية الاقتصاد وحرية التبادل التجاري والمدفوعات وتحركات رأس المال، وتدعيم الانفتاح من خلال الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحرير الاقتصاد وتنفيذ الخوصصة، ورفع القيود أمام القطاع الخاص، وإتاحة عمل الأسواق البحرية، وهذا يعني إنشاء الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص، في توفير البنية التحتية وخدماتها وتفعيل الإطار القانوني اللازم للخوصصة.
- إصلاح أسواق رأس المال وذلك من خلال إنشاء هيئات مستقلة لأسواق رأس المال وهو أمر يضمن مشاركة ديمقراطية في ملكية المؤسسات امخوصصة ويحقق من إمكانية نشوء الاحتكارات كما يضمن الرقابة عليها.
- القيام باستثمارات ضخمة ذات تكنولوجيا عالية كفيلة بتطوير الجهاز الإنتاجي للجزائر وتقديم السلع والخدمات ذات المواصفات العالمية في مجالات الزراعة، الصناعة، والخدمات وفي مجالات تطوير مؤسسات التعليم، وتأمين الكوادر البشرية المدربة على التكنولوجيا العالية والمتطورة، كما أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي توجيه استثماراته إلى الجزائر للمعرفة والتكنولوجيا، وإلى خلق فرص العمل وتحريك الآلية الإنتاجية، وبالتالي الارتقاء بمستويات التجارة والمبادلات التجارية، ويجب على الجزائر أن ترفع كل الحواجز وتقضي على المسببات التي لطالما تذرع بها الأوروبيين، وفي قلة استثماراتهم وعكوفهم عن تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر التي يرجعونها إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغياب المؤسسات القانونية والدستورية والبيروقراطية وما ينتج عنها من رشوة وفساد.
- تحقيق التنمية المستديمة من خلال توفير القاعدة العلمية والتكنولوجية ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية، وهو الدور

[1] مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤى مشتركة للشراكة الأورومتوسطية"، مجلة شؤون عربية، العدد 88، 2004، ص 314.

المطلوب من الجزائر، وبالتالي يستوجب عليه المساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة. [1]

إن التحديات التي تواجه اقتصاد الجزائر كثيرة جدا وعليها استخدام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق ما تحتاجه، قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار ومعدلات نمو الناتج المحلي، وهذا لا يمكن تحقيقه من خلال الشراكة لوحدها بل يجب الأخذ بعين الاعتبار بل يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الأصعدة الاقتصادية ، الاجتماعية، التكنولوجية، التعليمية، السياسية والثقافية بزيادة المدخرات وتحسين إدارة الضرائب (*) وإعادة توطين رأس المال وإصلاح المنظومة المصرفية وتحرير أسعار الصرف وتخصيص الموارد واستخدامها بأكفأ الطرق وضمان حقوق المستثمر من الأجانب وتحرير قطاع الخدمات وتحسين المنافسة المحلية وتخفيض تكاليف التصنيع، وإحداث مراكز للبحث والتطوير والاهتمام بالعامل البشري، وتأهيله، وإصلاح نظام التعلم والتحكم في النمو السكاني وترشيد استغلال الطاقة وتوفير الغذاء والخروج من التبعية ... كلها تحديات تواجه الاقتصاد الجزائري يجب العمل على رفعها والتصدي لها وأن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب أن يسير محرك النمو بيسر، وأن يتوفر الدعم اللازم لعمليات الابتكار ونقل التكنولوجيا وأن يكون هناك ما يضمن للمشروعات والأعمال الجديدة وسهولة التنفيذ وعدم مواجهة العقبات ولعل أهم الاستنتاجات المهمة هو أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية تمثل تحديا لها أكثر منه علاجا لمشكلاتها غير أنه لابد من استغلالها أحسن استغلال للتخفيف من حدة سلبيات الإصلاحات الاقتصادية التغلب على العديد من المشكلات التي تعيق اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ونجاحها سيعتمد على التقدم عن طريق انجاز أهم أهدافها المتمثلة في تشجيع التدفقات الاستثمارية للجزائر، وزيادة المعونات المالية والفنية، واستخدام أدوات محددة لتوسيع الحوار. [2]

إن المزايا التي ستكتسبها الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تعتمد على مقدرتها في مواجهة سياسات التصحيح وعلى مدى قدرتها على التكيف الايجابي مع الشراكة زيادة على مدة قدرتها التفاوضية واقتراح السياسات التي تنسبها لاسيما تلك المرتبطة بمقدرتها على تعزيز صناعتها التحويلية في هذا الصدد فالشريك الأجنبي مطالب بتقوية الجزائر بالقدر الذي يسمح له بإطلاق طاقتها الكامنة وتوسيع نطاق مبادراته بما في ذلك حرية حركة اليد العاملة ورؤوس الأموال إلى الحد الذي يجعلها قادرة على الوقوف أمام المنافسة الدولية. [3]

إن نجاح عملية الشراكة الأوروجزائرية يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك فالحافز الأساسي لهذه الشراكة يكون لا محالة من خلال البحث عن كيفيات تقليص فوارق التنمية التي تفصلها عن الشريك الأوروبي، وذلك بالانفتاح وإمكانية التموقع في العولمة. [4]

---

[1] أمزلين سليم، مرجع سبق ذكره، ص 111.

* _ تحسين إدارة الضرائب: من خلال فرض ضرائب معقولة تتماشى مع تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية.

[2] Fatiha Talahite, "partenairait euro-méditerranéen", Paris, 1998, page 309.

[3] مفيد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[4] أمزلين سليم، مرجع سبق ذكره، ص 113.

وسيكون لاتفاقية الشراكة أثر مهم في عدة قطاعات اقتصادية لاسيما في الزراعة والصناعية وسوف تحتاج هذه القطاعات إلى تحديث الأجهزة والمعدات واعتماد القواعد والمعايير الدولية وذلك لتمكين المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي وفي سائر الأسواق الدولية، ولا شك أن المنافع المتوخاة من تطبيق الإصلاحات القانونية والنظامية المؤسساتية ستؤدي إلى تحديث وتحرير التجارة وتحديث الاقتصاد وتدعيم قدرته على التنافسية الدولية، نتيجة لارتفاع معدلات الاستثمار وارتفاع القدرات الإنتاجية وسيكون اتفاق الشراكة مؤشرا لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب بوصفه ليلا على التزام الجزائر بتحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة وسوف تكتسي السياسات الاقتصادية لدى الجزائر المزيد من المصداقية عندما ترتبط ببرنامج التحرر الاقتصادي والذي ما من شانه أن يشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية.

إن عملية تنفيذ إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية تتصف بالأهمية الإستراتجية للشريكين، ولتحقيق التقدم بهذا الصدد من الضروري معالجة قضايا وملفات تساهم في تحقيق أهداف إعلان برشلونة، ومن الضروري اعتماد إستراتجية أوروبية تقوم بإصلاح آلية لتقديم المساعدات والتعاون، لتعيق التزام الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإحداث منطقة سلام وازدهار، وتصميم برنامج جديد وخطة فعالة لتشجيع الاستثمارات، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشركاء، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشارك فعليا في تقوية البنية التحتية للزائر وإنشاء مصرف للاستثمار الأوروبي الجزائري ويعمل بالتنسيق مع البنك الأوروبي للاستثمار والمنظمات المالية الدولية، والصناديق العربية، وزيادة التمويل المخصص لمشاريع البنية التحتية وعليها أيضا العمل على سد الفجوة في مجال المعلوماتية وتطوير روابط الاتصال.

ولا يمكن تصور تقدم نحو النجاح الكامل لاتفاقيات الشراكة إذا لم يقم الاتحاد الأوروبي بإجراء تغييرات أساسية في ثلاثة ميادين مرتبطة سياسته في التعامل والتعاون مع الجزائر هي :

- أن يعتمد الاتحاد الأوروبي سياسات متجهة نحو السوق فيما يتعلق بالقطاع الزراعي
- أن يقوم بإصلاح عميق في سياسته الزراعية، التي تتوفر على ميزة تنافسية، وأن الإصلاح سيمكن الجزائر من تصدير كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي والمصنوعات الزراعية
- لابد بذل مجهودات لتعديل كلا ما يتعلق بالحواجز التجارية الجمركية المتبعة من الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر ممارسات تجارية حمائية تشوه التبادل التجاري. [1]

إنه بعد فوات أكثر من 15 سنة من إعلان برشلونة نجد أن الوقت قد حان لتعمل جميع الأطراف بمزيد من العزم والواقعية لتصنيف الفرو قات وسد الفجوات الاقتصادية ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من ثورة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال العمل بنهج سليم كي يحقق نجاح الشراكة، مدعما بالمساعدات المالية في إطار برنامج meda ومن الضرورة أيضا إرساء التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على أساس متين بواسطة حوار بناء واضح الأهداف، وبواسطة العمل على

[1] محمد محمود الامام، "اتفاقية الشراكة الأوروبية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، 1998، ص 128.

تحقيق أهداف التعاون في جميع الميادين السياسية، الأمنية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويجب أن تتوفر لدى الاتحاد الأوروبي إرادة سياسية قوية تنتهز الفرص التاريخية والجغرافية والإستراتجية المتاحة في الحوض المتوسط لتقوية أواصر الترابط والتعاون وتكوين منطقة سلام واستقرار وازدهار وتتميز بالديمقراطية والأمن والتنمية والتفاعل بين الحضارات، وتعاون يكفل المصالح المشتركة. [1]

خلاصة:

لقد ظهر جليا من هذه الاتفاقية أو ما يمكن اعتباره ذا أهمية و في نفس الوقت يخلق تحدي و رهانات كبيرة, هو خلق منطقة التبادل الحر في أفاق 2017. وهي المنطقة التي يركز عليها كثيرا الاتحاد الأوروبي و يعتبرها أساس هذه الشراكة, إذ أن مجمل أهداف هذه الأخيرة سواء كانت سياسية, اقتصادية أو اجتماعية تنصب كلها في إنشاء هذه المنطقة.

وكما هو معلوم فأن هذه المنطقة هي عبارة عن مجموعة من الدول التي تتفق فيما بينها على إزالة الحواجز الجمركية وكذلك تجنب التحديد الكمي للواردات لكل من السلع و الخدمات, مع المحافظة على السياسة التجارية الخاصة بكل طرف.

وباعتبار المؤسسات هي وحدات اقتصادية منظمة لتزويد سوق أو عدة أسوق بالمنتجات تحت شكل سلع و خدمات, فهي أذن تشكل حجر الزاوية في هذه المنطقة. هذا ما

[1]Bruno Ponson, "Une typologie des partenariats nord-sud", paris, 2000, page 11.

يدفعنا إلى التساؤل عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة المنافسة التي تنتظرها في ظل هذه الشراكة.

الفصل الثاني: تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

مع الانفتاح الأخير التي تشهده الجزائر, وخاصة بعد إبرامها لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية, وجدت المؤسسة نفسها في مأزق حقيقي, يتمثل أساسا في المنافسة الشديدة التي يفرضها المنتج الأوروبي عالي الجودة. ما أدى إلى دق نقوس الخطر, وبالتالي البحث عن الحلول الكفيلة بتخطي هذا المأزق.

يتعين على المؤسسة الجزائرية رفع التحدي في ظل منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية وذلك بتوجيه كل جهودها لتطوير و تحسين نوعية منتجاتها لتطابق المواصفات العالمية, وهذا لا يأتي من فراغ وإنما من خلال تأهيلها لكي تستطيع مواجهة المنافسة الدولية, سواء بتأهيل طرق إنتاجها و أنظمة تسييرها أو بتأهيل محيطها الاقتصادي خاصة في ظل عولمة المبادلات و تطور مفهوم العلاقات الدولية ما بين المؤسسة الإنتاجية و الصناعية و تطور المستوى الصناعي في العالم. ومن اجل هذا فقد سطرت الجزائر البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي. وكذلك استفادت من مجموعة من برامج الدعم لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الطرف الأوروبي. حيث سأعرض في هذا الفصل إلى ماهية و أهمية التأهيل للمؤسسات الجزائرية, مع التطرق للبرامج المذكورة سابقا.

المبحث الأول: مدخل عام حول تأهيل المؤسسات الجزائرية

إن تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأوضاع الراهنة مرتبط باكتساب مجموعه من المقومات المتمركزة حول روح الثقافة والحكم الراشد، والانفتاح على المبادلات الدولية.

المطلب الأول: تعريف التأهيل

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم التأهيل لكن جلها تنصب في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لمواكبتها تغيرات السوق والتطورات التكنولوجية و التقنية، لذا سنحاول تقديم أهمها:

أولا.تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت" منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "التأهيل بأنه عبارة عن: [1] " مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية ".وحسب هذه المنظمة يهدف التأهيل إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات تنافسية، ويشترط في ذلك: [2]

- القيام بفترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي، بنص صراحة على التدرج في التحرير)
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

ثالثا .تعريف" عبد الحق لميري Abdelhak Lamiri"

يقول" **عبد الحق لميري** " أن: التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات الإدارة والتسيير، وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة"، يشير هذا التعريف إلى أن التأهيل يعبر عن رفع مستوى وأداء المؤسسة إلى مستوى المؤسسات المنافسة لها مستقبلا عن طريق تطبيق أساليب الإدارة والتسيير المتطورة [3].

كما تم تعريفه : " التأهيل يعني تطوير المؤسسة من اجل إن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مرودية اقتصادية " [4]

مما تقدم يمكننا القول أن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية و الدولية.

---

[1] نصيرة قريش، " آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 16 و 17 أفريل 2006، ص 1048.

[2] آمال رزيق وعمار بوزعرور، " التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحرية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29/ 30 أكتوبر 2001،ص 10.

3 Abdelhak Lamiri ,"Management de l' information , redressement et mise à niveau des enterprises ", OPU, Alger, 2003, p 171.

[4] بخاخشة موسى, "تأهيل المؤسسات الاقتصادية لدعم الميزة التنافسية", الملتقى الوطني التأني حول تسيير المؤسسة الاقتصادية, جامعة قالمة, 2007, ص37

ومن ثمة فقد تبنت الجزائر برنامج التأهيل للرفع من مستوى مؤسساتها مع نظيراتها في الساحة الدولية وذلك لمسايرة التحولات الجديدة العالمية بحيث تزيح هذا النظام الحمائي الذي يقوم على حماية المنتج الوطني بالحواجز الجمركية وتتجلى ملامح ذلك من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 14 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتوقيع عليه في 22 أفريل 2002 بفالنس، إضافة إلى ملامح انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتأهيل في الوقت الحالي أصبح أمرا ضروريا واستغلالا لفترات انتقالية وقد شرع في تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية والذي يمتد على 12 سنة، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي و يتجسد على مرحلتين هما: [1]

- مرحلة التكيف على مدى 5 سنوات
- مرحلة الضبط على مدى 7 سنوات.

ومن أجل الوصول إلى تنفيذ الأهداف المنشودة يجب قبل تنفيذ البرنامج إنشاء هيئات التوجيه والتسيير ودعم البرنامج مع متابعة لتنفيذه على أكمل وجه، حيث أن أي عملية تقوم بخصوص الإصلاح سواء التأهيل أو الخوصصة لابد يجب أن تقوم على معايير من لإنجاح مخطط الإصلاح وتتمثل هذه المعايير في:[2]

- تجنب أن يكون المخطط التصحيحي دون علاقة بالتشخيص، فلا يمكن تجاهل ما يظهره التشخيص لأن صورة المؤسسة تقع في مشكلة عدم التناسق إذ لم يتم الأخذ في الحسبان نتائج التشخيص
- يجب أن يكون تطبيق فعلي في الميدان فنجاحه مرهون به، كما يجب توفير الوسائل المادية والبشرية والمالية لتحقيقه وتكيف كل الجهود لأجله

المطلب الثاني: أسباب التأهيل

إن أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والقيام ببرامج التأهيل تكمن في العوامل التالية[3]:

1. التحديات: تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية، نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، والاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل 2002 في إطار الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.
2. ضعف التسيير والتكوين: تتميز المؤسسات الجزائرية بعدم إتباعها للأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة، كما أنه لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب وتكوين عمالها نتيجة للصعوبات المالية، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

---

[1] توفيق عبد الرحيم، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 25.

[2] رابح قزي وحورية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ابتراك للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 17.

[3] إبتسام بوشويط، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، دفعة 2010، ص ص 31-34.

3. الصعوبات الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية: تتلخص أهم المشاكل الإدارية في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل) المواد، العمال، الآلات والأموال(...،تخطيط ووضع برامج للعمل، صعوبة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة "وعدم القدرة على"2 اتخاذ القرارات والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة كل هذه تعتبر مقدمات لمشاكل إدارية قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها"، ويعتبر نقص المعلومات الاقتصادية الدقيقة وصعوبة الحصول عليها من المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية والتوسعية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية، ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات.."
4. الصعوبات الفنية :من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الجزائرية ما يلي:

- ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح، فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستندي وتوفير النقد الأجنبي تشكل عائقا في حد ذاتها.
- صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة المشاريع، وإن وجدت فقد

تجدها بعيدة عن مرافق البنى التحتية) الأراضي غير مهيأة بالماء والغاز وقنوات صرف المياه وشبكات
الاتصالات و الطرق غير المعبدة(ونقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات
نقل إضافية، فضلا على مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا
المستخدمة، والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، مع عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر
في انجازها.

5. الصعوبات التسويقية :تتمثل أهم الصعوبات التسويقية التي تواجهها المؤسسات فيما يلي

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق
المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه

المؤسسات فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في

مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين .... الخ .الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.
- تجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.
- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى المؤسسات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة من شروط ومواصفات السلع المنتجة، وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات المحلية في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

6. الصعوبات التمويلية: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات محدودية التمويل وأسعار الفائدة المرتفعة على القروض وإشكالية الضمانات وشروط سدادها وكذا صعوبة الحصول عليها لارتفاع درجة المخاطرة، ويمثل التمويل محور اهتمام المؤسسات إلى درجة القول أنه يمثل الحد الفاصل بين بقاء أو زوال المؤسسة لذا يتوجب عليها اجتياز عقبة المشاكل التمويلية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها.

لقد رأينا فيما سبق أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمشاكل التي تعيق عملها والتي تحد من كفاءتها الاقتصادية، وبالتالي من قدراتها التنافسية أمام الوضع الجديد المتميز بسيطرة وتفوق المؤسسات التي تتميز بالكفاءة العالية، والإنتاجية المرتفعة، وقدراتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الجيدة .لذا سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على برامج التأهيل التي قامت تها الجزائر من أجل رفع تنافسية مؤسساتها الاقتصادية من خلال التطرق إلى أهدافها وهياكلها وإجراءات تنفيذها.

المطلب الثالث: آليات و إجراءات التأهيل

حيث سيتم التطرق هنا إلى مستويين رئيسين للتأهيل الكلي و الجزئي نظرا لأهمية كل منهما في إعطاء تلك الدفعة الجديدة للمؤسسة للتمكن من إبراز إمكانياتها و قدراتها لتتمكن من الاستحواذ على مكانة معتبرة في السوقين المحلي و الدولي و ذلك على النحو التالي:[1]

الفرع الأول: آليات التأهيل

[1] سلامي شمس الدين, "تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصادي العالمي في ظل الشراكة الأورو متوسطية", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير, تخصص مالية المؤسسات,جامعة قالمة, دفعة 2011, ص ص 105- 108

أولا: آليات التأهيل على المستوى الكلي

1. تأهيل المحيط القانوني: باعتباره يحدد الحقوق و الواجبات للمؤسسات و مختلف المتعاملين معها, لذلك لابد من توفير إطار تشريعي وقانون يحمي الحقوق والواجبات و يتماشى مع المتغيرات العالمية والضوابط التي تحكم اقتصاد السوق.
2. تأهيل المحيط المصرفي: يعتبر التمويل من أهم الإشكاليات التي تطرح أمام المؤسسة, وهذا لوجوب توفره قبل الشروع في أي نشاط اقتصادي. لذلك فانه من الضروري العمل على توقير مل ما من شانه إن يساعد المؤسسة على التزود بالأموال اللازمة في الوقت المناسب, ويكون هذا بالتأكيد من خلال تحسين و ترقية عمل النظام المصرفي الوطني و محاولة تيسير طرق الحصول على القروض.
3. تأهيل المحيط الإداري: الذي يحدد علاقة المؤسسة بالإدارة الوطنية و يكون ذلك من خلال التخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية, بوضع إطار إداري مرن و مناسب قادر على التكيف مع الاحتياجات و متطلبات المؤسسة و يتسم بالشفافية و قلة التعقيد. وكذلك إعادة النظر في طرق التسيير الإداري لمختلف الإدارات و الهيئات العمومية التي تتعامل مع المؤسسة و إعادة هيكلتها, واعتماد اللامركزية في تسييرها للوصول إلى إدارة تتعامل اقتصاديا في جميع إجراءاتها و خدماتها.
4. تأهيل المحيط الجبائي: وذلك من خلال تأهيل النظام الضريبي و جعله مسايرا لمستوى متطلبات المؤسسات و هذا بفرض عليها ضرائب تأخذ بعين الاعتبار خصائصها و إمكانياتها و الظروف التي تواجهها. وعليه فان تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة الاقتصادية سيساهم بالضرورة في تعزيز القدرة التمويلية الذاتية مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة جراء لجوؤها إلى الإقراض الخارجي.

ثانيا: آليات التأهيل على المستوى الجزئي

1. تأهيل وظيفة التموين: حيث يعتبر من أهم وظائف المؤسسة لأنه يوفر عناصر المخزون من خارج المؤسسة والتي ستسمح لها بمزاولة نشاطها الأساسي. لهذا يجب الاعتناء بهذه من خلال التزود باحتياجات المؤسسة في الوقت المناسب, محاولة تخفيض تكاليف الشراء إلى اقل ما يمكن, مراعاة النوعية و الجودة في عملية الشراء باختيار الموردين المناسبين, ضف إلى ذلك المراقبة والمتابعة الدائمة لحركة المخزون.
2. تأهيل وظيفة الإنتاج: من الأولويات الاهتمام بهذه الوظيفة للحصول في الأخير على منتجات تامة بالمواصفات المطلوبة , ولتحقيق ذلك لابد من مراعاة العناصر التالية:
   - تجديد الأداة الإنتاجية المستعملة
   - العمل وفق التكنولوجيات المتطورة
   - مراعاة النوعية و الجودة
   - الأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية
   - الإنتاج وفق رغبات المستهلك
   - احترام وقت الإنتاج.

3. تأهيل وظيفة التسويق: سواء كانت مؤسسة صناعية أو مؤسسة خدمية, فإن الهدف الرئيسي التي تسعى إليه يتمثل في تصريف منتجوها الذي يعتبر أساس تواجدها, واليوم أصبح القيام بهذه المهمة على أكمل وجه هو أساس المنافسة. لهذا فإنه يجب :
   - دراسة مفصلة لرغبات و ميول المستهلك
   - تنشيط مبيعات المنتج الحالي واكتساب زبائن جدد, أو إضافة منتجات جديدة والدعاية لها
   - دراسة منافذ التوزيع الحالية والبحث عن منافذ جديدة
   - التغليف الصحيح للمنتجات
   - دراسة مفصلة للسوق تسمح لها بمعرفة أهم المنتجات المنافسة.
4. تأهيل الوظيفة المالية: إن تأهيل وظيفة المالية سيسمح للمؤسسة تحقيق أحسن مردود و بتكاليف اقل ما يمكن. ولتحقيق ذلك يجب عليها :
   - دراسة الاحتياجات المالية الضرورية المتعلقة بنشاط المؤسسة
   - دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة
   - اختيار أحسن طرق التمويل باختيار أحسن مزيج تمويلي مع الأخذ بعين الاعتبار
   - توفير الأموال بالكمية المناسبة, بالتكلفة الملائمة, وفي الوقت المناسب
   - إنفاق هذه الأموال كما يجب لتحقيق أغراض المؤسسة.
5. تأهيل وظيفة الموارد البشرية: ما يطرح اليوم من إشكال أمام المؤسسات ليس فقط في الحصول على معلومات والتكنولوجيا المتطورة والمراد الأولية, وإنما يتعدى ذلك إلى كيفية إدارة و تسيير هذه الأمور, الأمر الذي أدى إلى الإقناع بأن هذا لن يأتي إلا من خلال قدرات بشرية وكفاءات مؤهلة بإمكانها التحكم في أسس و طرق و مبادئ الإدارة الحديثة والتنفيذ الدقيق لعملية الإنتاج. من هنا يظهر جليا أهمية العنصر البشري في المؤسسة الاقتصادية, والذي يجب أن يلقى رعاية خاصة تؤهله لتحقيق أهداف و إستراتجيات المؤسسة, ويكون هذا من خلال التدريب المستمر للعمال و محاولة تكييفهم مع التطورات الحاصلة مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

إضافة إلى تأهيل هذه الوظائف فإنه يجب على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة بطرق تحصيل المعلومات وكذا مجال البحث و التطوير, لتكون دائما في الصورة متتبعة لما يجري في محيطها الخارجي و قادرة على مواجهة ما يعترضها من أخطار و صعوبات.

الفرع الثاني: إجراءات التأهيل

هناك مجموعة من الإجراءات وضعت لتتماشى واليات عملية التأهيل نوجزها كما يلي :[1]

1. تأهيل النظام القانوني و التشريعي: بدا الاهتمام بتطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وطرق إنشاءها و سبل دعمها و تأهيلها حيث عرفت حسب هذا القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات و تستوفي معايير الاستقلالية وتشمل من 1 إلى 250 عاملا. ولتذليل الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الصغيرة و

[1] قريش نصيرة, مرجع سبق ذكره, ص ص 150-154

المتوسطة عملت الجزائر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أسندت إليها المهام التالية:

- تجسيد و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ترقية و إدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ترقية الخبرة و المشاورة و النصح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- منح خدمات تقنية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد إدماجها في دينامكية العصرنة لتحسين التنافسية لكن عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجبهات المختصة
- توفير قاعدة البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن إن نستفيد منه لتطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج و الإدارة و غيرها، إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المختصين لتقديم النصح و المساعدة

كما تم وضع قانون الاستثمار لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت 2001 ويتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار والذي جاء ليحل محل القانون رقم 93-12 بتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة .

كما أعطى هذا القانون حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثماراتهم ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذا التصريح يشمل معلومات تقنية خاصة بالمشروعات المراد إنشاؤها وذلك حتى يستفيد من مختلف الضمانات و الامتيازات الممنوحة له.

2. تأهيل النظام الجبائي: زيادة على الحوافز الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل في انجاز الاستثمار
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمشاءات الأساسية الضرورية و بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
- تطبيق حق ثابت في التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

3. تأهيل الجهاز المصرفي: لتأهيل الجهاز المصرفي عملت الجزائر على استحداث وإقامة الهياكل المالية التالية:

- صندوق ضمان القروض « FONDS DE GARANTIE DES CREDITS » حيث انشأ بموجب المرسوم رقم 273_02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002
- صندوق رأس مال المخاطر « FONDS CAPITAL RISQUE » والذي تأسس سنة 2004 برأس مال يقدر ب 3.5 مليار دج
- التمويل بالقرض الايجاري « LEASING » تم إقامة شركة للقرض الايجاري وهي مؤسسة برأس مال تونسي أوروبي اعتمدها مجلس القرض و النقد في أكتوبر 2005 على أن تبدأ النشاط في نهاية السداسي الأول من سنة 2006.

4. تأهيل العقار الصناعي: في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسات ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط, وقد بدا الشروع في تنفيذه في شهر أوت 2005, وقد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج.
5. تأهيل العنصر البشري:

- تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم انجاز 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي و الاقتصادي.
- كما خصصت الوزارة الوصية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل العناصر الجوهرية لتأهيل مؤسساتنا من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها منذ شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يقومون بدورهم بتأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري

هناك ثلاث برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأول برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، الموجه لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية العمومية والخاصة تحت إشراف وزارة الصناعة ، والثاني برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (إطار برنامج MEDA) تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،أما الثالث فهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.[1]

المطلب الأول :برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية
الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث باشرت وزارة الصناعة في

[1] Boughadou Abdelkrime, " Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes", Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger , 2006,p 4.

انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000 ، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ، ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (ONUDI) وبعض الدول المقدمة للأموال) بريطانيا ألمانيا، فرنسا،(... ، وذلك في إطار" البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر. "

حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب خاص موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان" صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، وتسير هذا الصندوق"اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية."[1]

الفرع الأول: أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط،وعلى مستويات مختلفة كلية (MACRO) جزئية (MICRO) وقطاعية (MESO) ونلخص هذه الأهداف كما يلي:

1. على المستوى الكلي: يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في النقاط الرئيسية التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث،وهذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية
- وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات

الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي

- وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات ومحيطها
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا واتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين والوسائل المتوفرة للمؤسسات.

2. على المستوى القطاعي: إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المشاركة والمساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة،من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها، ولهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات،ويتعلق الأمر أساسا ب: [2]

- جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية في القطاع الصناعي؛
- هيئات شبه عمومية(تقنيين، مكاتب استشارية والدراسات في الجودة، مدارس ومعاهد التكوين في الإدارة...)
- معاهد ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية

[1] Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, "Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique", Ministère de L'Industrie & ONUDI Alger, 2003, p p 75_ 78.

- منظمات ومراكز التكوين المتخصصة،وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي وذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق
- البنوك والمؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة ومرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل
- هيئات تسيير المناطق الصناعية، حث تعتبر المناطق الصناعية مكانا لتنفيذ المشاريع والاستثمارات خاصة وأنها تواجه العديد من العراقيل الصعوبات.

إذا علمنا بأن هدف تأهيل محيط المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات،من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها والتي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

- التكوين في منهجية تقييم المشاريع
- منهجية تقييم ومتابعة مخططات التأهيل
- تشخيص ودراسات الجدوى لإمكانية إنجاز هياكل جديدة
- المساعدة في إنشاء و تنفيذ الهياكل الجديدة.

3. على المستوى الجزئي: يعتبر برنامج التأهيل على مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص و تحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة، وهذا ما يوضح بأن هذا البرنامج لا يعتبر إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما هو عبارة عن إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج ، والدولة هنا تلعب دور المدعم لمساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل."

بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية لتطوير تنافسيتها، يستهدف
تحضيرا جيدا لمحيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة وفضاءات التبادل
الحر الأورو متوسطي، و يتمثل ذلك في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصرنة أدوات
إنتاجها وأنظمة تسييرها التي تحقق من خلالها الجودة في المنتجات للحصول على شهادات المطابقة
للمواصفات العالمية والتكوين الإداري، وتطبيق المخططات التسويقية والاتصالية،...

الفرع الثاني: إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية:

يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط تأهيل المؤسسة:

وتتمثل هذه المرحلة في:[1] مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص استراتيجي عام يسمح بتحديد المكانة

[1] نجار حياة و مليكة زغيب، " إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية" ، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة، يومي 22/ 23 أفريل 2003 ، ص 136.

الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية، ويعرف براون G. Brown تشخيص المؤسسة بأنه عبارة عن:[1] اكتشاف وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال أحسن للثانية ."أي أن التشخيص يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف أو محاولة تحويلها إلى نقاط قوة عن طريق تصحيحها.

وبعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام، وتلخيص نقاط القوة والضعف، وتكوين الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص

وتحديات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذلك بإعداد مخطط لتأهيلها، حيث يرفقان مع طلب

المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ولهذا يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة (استيفاء شروط الملاءة في المؤسسة) والاستفادة من الإعانات المالية، وعادة ما تنجز هذه الدراسات والتشخيص الاستراتيجي من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة.

المرحلة الثانية :تنفيذ إجراءات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

بعد الموافقة والمصادقة من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على مخطط التأهيل، يتم تحديد كيفية منح الإعانات، حيث أن تنفيذ الاستثمارات المادية واللامادية المحددة في مخطط التأهيل تعطي للمؤسسة الحق في الاستفادة من المساعدات المالية.

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية

هناك مجموعة من الشروط لابد أن تتمتع بها المؤسسة المرشحة للتأهيل من أجل الحصول

والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات الصناعية، وبصفة عامة تتمثل معايير القبول في النقاط التالية:[2]

1. أن تكون المؤسسة تابعة للقانون الجزائري، مكونة قانونيا في الجزائر وتنشط منذ أكثر من ثلاث3) سنوات
2. تنتمي للقطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، مهما كانت وضعيتها القانونية
3. تضم المؤسسة أكثر من 30 عاملا دائما، ولكن هذا الشرط تم تعديله سنة 2005 ليصبح كما يلي : [3] 20 عاملا دائما بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، و 10 عمال بالنسبة لمؤسسات الخدمات التي لها علاقة بالصناعة
4. أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري

[1] Kamal Hamdi, Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise, Rissalah, Alger, 1995, p 10.

[2] Funds de Promotion de la Competitive Industrial, "Questionnaire d' information préalable pour l'adhésion au Programmers de mise a niveau ", Minister de l' Industries et de la restructuration,2000, Alger, p,p 2,3.

[3] Manuel Des Procédures," nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle", Ministère de l'Industrie, p 13.

5. أن تكون لديها قدرة على تحقيق التوازن المالي وما يثبت ذلك هو النتائج المالية(صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة، نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات)
6. التقدم بطلب مرفق بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية الشاملة ومخطط التأهيل بالإضافة إلى شهادة بنكية تثبت الموافقة على التمويل من قبل البنك (رسالة نية من البنك الممول)

كما أن المؤسسة الراغبة في الانخراط إلى برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات المالية المقترحة
من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، عليها أن تختار مكتب دراسات صاحب كفاءة جيدة وقدرة كبيرة للقيام بالتشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطط التأهيل للخروج باقتراحات وتوصيات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تمتاز به ا المؤسسة بدقة. ومن هنا فإن المؤسسة تخبر كتابيا الأمانة التقنية لوزارة الصناعة باختيارها مع الإشارة إلى اسم مكتب الدراسة أو المستشارين المتعامل معهم، كما تتخذ القرار بالخوض في برنامج التأهيل بإرسال وثيقة تعريفية بالمؤسسة تحتوي على:[1]

1. معطيات عامة حول المؤسسة (الاسم التجاري، الوضعية القانونية، عنوان المؤسسة، تاريخ الإنشاء، رقم التسجيل في السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، اسم وعنوان بنك المؤسسة، رقم الحساب البنكي...)
2. معطيات مالية، تقنية وبشرية (رأس المال الاجتماعي وتقسيمه، تطور الأموال الخاصة، تطور رقم الأعمال للسنوات الثلاثة الأخيرة، الأجور، عدد العمال الموظفين والاستثمارات المنجزة...)

وبناء على ذلك تتمكن الوزارة والهيئة المكلفة بذلك من معرفة المؤسسة المعنية بالانخراط في
البرنامج، إذا فالمؤسسة تقوم بإيداع طلب المساعدات المالية مباشرة إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، مصحوبا بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية العامة ومخطط التأهيل ممضيا في نفس الوقت من قبل المؤسسة ومكتب الدراسات ويسلم إلى الأمانة التقنية للجنة، حيث يتكون الملف الخاص بتأهيل
المؤسسات من العناصر التالية :

- طلب الانخراط في برنامج التأهيل
- بطاقة فنية عن دراسة التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل ممضي من طرف المؤسسة

ومكتب الدراسات

- مخطط تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمة مع البنك
- الوضعية المالية والمحاسبية للثلاث سنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبيين، محافظي حسابات أو محاسبين معتمدين
- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

[1] Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, op- cit, p 21.

وعليه يمكن القول بأن المؤسسة التي ترغب في الترشح للاستفادة من المساعدات المالية الخاصة
ببرنامج التأهيل، لابد أن تتوفر فيها عدة شروط ومواصفات، ولهذا تتقدم إلى اللجنة التقنية بذلك الملف من أجل فحصه بدقة والتأكد ومعرفة مدى قابلية هذه المؤسسة وملائمتها للحصول على المساعدات وفقا للمعايير التي تم تحديدها من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهو ما يتم من خلال تقديم مخطط للتمويل حسب الاتفاق المبرم مع بنك المؤسسة، ومختلف الممولين الآخرين (مساهمين وأموال خاصة)،ومنه إذا تم اكتشاف بأن بعض المعايير والشروط لم يتم احترامها أو أنها غير كافية، فسوف يتم إخبار المؤسسة فورا بالشروط التي يجب أن توفرها أو تضيفها من أجل الاستفادة من مساعدة الصندوق.

ومن هنا فإن قرار الأمانة التقنية حول ملف المؤسسة، لا يخرج عن أحد الحالات التالية:

- الحالة الأولى :حالة القبول :في هذه الحالة يخضع الملف للتقييم وتكون بطاقة فنية للمؤسسة وترسل إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- الحالة الثانية :حالة التعديل : في حالة نقص في الملف، تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بذلك من أجل إكمال الملف.
- الحالة الثالثة :حالة الرفض :في حالة عدم مطابقة الشروط الموضوعة، تعلمها بقرار الرفض وبالتالي عدم الاستفادة من الإعانات.

بعد المراحل السابقة ودراسة وتحليل الملف، تقوم الأمانة التقنية بتسليم الملف إلى اللجنة الوطنية
للتنافسية الصناعية مصحوبة بتوصياتها، وبعد المداولة يتخذ القرار حول طلب المؤسسة، علما أن
المعلومات الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسرية، وعليه فإن الأمانة التقنية لا تقدم للجنة سوى ملخص في
شكل متفق عليه من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات، بعد ذلك يتم إبلاغ المؤسسة بقرار اللجنة في حالة المصادقة على الملف من قبل الأمانة التقنية، مع تقديم اتفاق نمطي (Convention) مع وزارة الصناعة حيث تحدد هذه الاتفاقية الحقوق والواجبات للأطراف المتفقة (مؤسسة – وزارة) فيما يتعلق
بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

المطلب الثاني :برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، ويتمثل هذا الاتفاق في"برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة"، التي تشغل أكثر من 20 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات

الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة المؤسسات الأوروبية، ويتميز هذا البرنامج بما يلي:[1]

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الصناعات التقليدية
- تحدد مدة هذا البرنامج ب 5 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007، وقد مدد إلى سنة أخرى أي إلى غاية 2008 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 29.6 مليون أورو، 57 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي و3.4 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية، والباقي 2.5 من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج
- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين؛
- مقره الجزائر العاصمة وله خمس فروع في :الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران وسطيف.

الفرع الأول: أهداف برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في:[2] تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر . ويركز برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور:[3]

1. تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل من أساليب التسيير، أنظمة الإنتاج، صيغ التمويل، تسيير المحزونات، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع والتوزيع والتصدير، تكوين الموارد البشرية، إدخال نظم المعلومات والاتصالات، العمل على تحسين النوعية والصيانة وغيرها من الأمور. فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و تدريب وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.
2. دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول

---

[1] Abdelkrim Boughadou, "Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne: Ce que vous devez savoir", Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat ,Octobre2005, p 3

[2] Programme MEDA, "Euro Développement PME, programme d'appui aux petites et moyennes entreprises privées", Commission Européenne&Ministère de la PME et l'Artisanat,juin 2005,p 5.

[3] نوري منير، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة . و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف ، ص875

المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية، في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للتعريف بهذا البرنامج ،المعاهد العمومية والإدارات المركزية، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تغطية ضمانات صناديق الضمان
- تعزيز قدرات هياكل الدعم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

الفرع الثاني:.شروط الاستفادة من برنامج التعاون الجزائري –الأوروبي لتأهيل المؤسسات

يستفيد من البرنامج كل من :

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة :والتي تتوفر فيها الشروط التالية:[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والخدمات التي لها علاقة بالصناعة، أي التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية: الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية، الصيدلة والصناعات الكيميائية، مواد البناء، السلع المصنعة، صناعة الأحذية والجلود،ا لصناعة الالكترونية، الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل
- عدد العمال أكثر من 20 عاملا دائما
- يجب أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية
- أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل الباقي 80% يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

2. الهيئات المالية والمشرفين الخواص: تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (leasing) ورأس المال المخاطر (capital-risque) أو كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات ، الصغيرة والمتوسطة، وحتى تتحصل هذه الهيئات على الدعم من طرف برنامج التأهيل يجب أن تقوم بتقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية، وتكون مطابقة

[1] Euro Développement PME, "Programme MEDA d'appui aux PME/PMI Algériennes", Commission &Ministère de la PME et l'Artisana. Européenn

للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول، وأن تكون مسجلة على المستويين الجبائي والاجتماعي مع الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية والباقي 80% يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

3. الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يضم هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية، دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الأشكال التالية:[1]

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي
- الإدارات المركزية الاقتصادية
- الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة دعم الاستثمار...
- غرف التجارة والصناعة
- بورصة المناولة والشراكة؛ حيث أنشئت كمراكز للإعلام التقني الصناعي (بنك للمعطيات)
- جمعيات أرباب العمل
- مراكز ومعاهد التكوين المتخصصة
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية
- التنظيمات العمومية للتأطير:مثل وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

وحتى يقدم لها الدعم من طرف هذا البرنامج يجب أن تقوم هي الأخرى ب: ([2])

1. تقديم مشروع موجه لتحسين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني، تجاري، إداري، نقابي ومتخصص
2. تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية و غير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

3. تحسين العرض بتنويع التكوين ، وتحسين العرض الخاص بالنوعية
4. الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول
5. الالتزام بدفع مشاركة % 20 من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة والباقي % 80 يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: إجراءات عمل برنامج التعاون الجزائري -الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل

النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية والتي تدعى" وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات

[1] طاهر سيلم، "إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية"، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، يومي 12/ 15 سبتمبر 2006، ص 5.

[2] منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص78 .

الصغيرة والمتوسطة"،وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى 12
ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات، وتلعب وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا
للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي يغطي فترة 5 سنوات، ومخططات عملية
سنوية في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية
والسلطات الوزارية. ويستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر وحدة تسيير البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر العاصمة، ولها 12 ملحقة إقليمية، حيث يقوم خبير معين من طرف وحدة تسيير البرنامج بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من المستفيد وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة، بعدها يقوم هذا الخبير بتقييمه لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، بعد ذلك يتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادقة عليها من طرف المستفيد، ثم يدرس ملف طلب التدخل من طرف لجنة المتابعة ، وبعد الموافقة عليه يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.

المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 18_01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي:[1] "
تقوم الوزارة المكّلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية."

<u>الفرع الأول: أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>

تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي:[2]

1. قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20عاملا، والتي تمثل % 97 من نسيج

[1] البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي التقديري لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية، ص 5.

[2] Abdelkrim Boughadou, op- cit, p 34.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد"برنامج وطني لتأهيل
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ."وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية

2. إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها؛
3. يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها. ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لها بتحسين ملموس لقدرتها التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير و كذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:[1]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.
- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض)
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات؛

كما سيسمح أيضا للوصول إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة تكون:

- قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.

[1] مداخلة السيد مصطفى بن بادة، حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والتوسطة ، قصر الثقافة عنابة، يوم 29 أفريل 2007 ، على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours2 .

- تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.[1]

وينتظر من هذا البرنامج أن يحقق تنمية سوسيو -اقتصادية مستدامة على المستوى المحلى والجهوي
بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تنافسية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم
مضافة جديدة ،وتوفير مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جوارية تكون في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

1. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:[2] " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:

_ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها
_ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته
_ ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
_ تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية
_ متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
_ انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
_ ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية
_ جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها

[1] كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة، نجدها على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours5 ، .تاريخ الاطلاع 14/ 08/ 2008.

[2] المرسوم التنفيذي رقم05 _ 165المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 ، الصادرة في 4 ماي 2005 ، ص 2 .

- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في إطار[1] قانون المالية لسنة 2006 بموجب مادته 71 تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 302-124 على مستوى الخزينة الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ويعد الصندوق الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 1 مليار دج سنويا لتنفيذ هذا البرنامج الوطني،

ويعتبر وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآمر بالصرف الرئيسي، وتغطي نفقات الصندوق نشاطات التأهيل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، وله كمهام أساسية:[2]

- المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين
- تمويل الدراسات القطاعية
- تقديم الدعم للمراكز التقنية
- المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تستطيع الاستفادة من إعانات الصندوق هي تلك المؤسسات التي تستوفي فيها الشروط التالية:[3]

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري
- ألا تقل مدة نشاطها عن سنتين
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية؛
- أن تتوفر على هيكل مالي متوازن.

3. اللجان الجهوية للقيادة:

اللجان الجهوية للقيادة هي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومختصين لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل بالإضافة إلى مكاتب التسهيلات والتدعيم، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة عبر مناطق جهوية تظم جميع الولايات، وتقوم بالمهام التالية :[4]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم06 - 240المؤرخ في 8 جمادى الثاني 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، الصادرة بتاريخ 9 جويلية 2006 ، ص17.

[2] عبد الحق بوعتروس و محمد دهان، "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة"، الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21/ 22 نوفمبر 2006، ص 12.

[3] البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص8

[4] صالح صالحي، "أساليب تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/ 27 نوفمبر 2007 ، ص 27.

- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل
- تحديد أفضل الطرق لتمويل مخطط التأهيل
- تقديم قرارت التأهيل.

الفرع الرابع: إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أول خطوة لبدأ البرنامج يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية
لتطوير المؤسسات الصغيرة باعتبارها المسئولة على برنامج التأهيل الوطني، أما الخطوة الثانية يشرع في التشخيص الأولي(Pré Diagnostic) للتعرف على واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف
إدماجها في البرنامج الوطني للتأهيل، بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج وتتم عملية المطابقة بواسطة ملأ صاحب المؤسسة لبطاقة تعريفية مستخرجة من الوكالة مرفقة بالوثائق التنظيمية التالية :[1]

- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني لضمان الأجراء
- الحصيلة المالية للسنتين الأخيرتين.

بعد ذلك يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي العام بناء على التشخيص القبلي، وينجز التشخيص بنية التعرف العميق بواقع المؤسسة ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها) الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، وتحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات(، يسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ. ثم تأتي مرحلة إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، حيث تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاق المهمة بحضور الخبراء ورئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، وتقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة المهمة إلى غاية المصادقة على التقرير (التشخيص ومخطط التأهيل)، ومن تم الشروع في دفع المساعدات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات، يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

على العموم تتجلى علاقة برامج التأهيل بالمساهمة في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية
بالتأهيل، ابتداء من الخطوة الأولى التي تتمثل في القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لتحديد نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة وعلى أساس ذلك يتم وضع مخطط التأهيل الذي يضم الاستثمارات المادية واللامادية، ثم تأتي مرحلة تنفيذ برنامج التأهيل للاستفادة من المنح والمساعدات المقدمة في إطار برنامج التأهيل سواء للمؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التخفيف من أعباء هذه المؤسسات والاستفادة من الفرص المتاحة لتقديم سلع وخدمات مبتكرة تتميز بالجودة العالية وبأسعار معقولة تكون محفزة لاكتساب قدرة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين والأجانب، كما تستفيد ، المؤسسات المنخرطة في هذه البرامج من مرافقة الدولة لحصولها على شهادة الجودة العالمية ISO والتي تعكس رغبة

[1] علي شوقي بوديعة، "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007 ، ص 30_ 34.

تلك المؤسسات للوصول إلى الأسواق الخارجية وتحسين صورتها أمام زبائنها ، خاصة وأن المستهلك أصبح يدرك جيدا أن المؤسسة الجيدة هي التي تملك هذه الشهادة. وتشكل برامج التأهيل مجالا رحبا تستطيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلاله اكتساب معارف تتعلق بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على طرق التنظيم، التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بطريقة تسمح الوصول إلى إرضاء كل من العميل الداخلي من خلال الاهتمام به، وكذا العميل الخارجي من خلال توحيد جهود المؤسسة لتلبية احتياجاته والعمل على كسب ولائه بما يخدم أهداف المؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ولهذا تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية عملية مكلفة جدا وتتطلب مبالغ مالية ضخمة لتمويلها وإنجاحها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها، حيث تعتبر مرحلة منح الإعانات والمساعدات المالية هي المرحلة الأخيرة لتنفيذ وانجاز مخطط التأهيل.

المبحث الثالث: هياكل الدعم المالي و التقني لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول: على المستوى المحلي

الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صناديق الضمان هي: [1]" آلية تمويلية تسهل على المؤسسات الطريق للوصول لخطوط القروض المحلية والأجنبية لتمويل استثماراتها " وبرامج تأهيلها، وتعد آلية ضمان الاقتراض من أهم آليات ترقية: [2] "التعاملات المصرفية بين المشاريع التي تفتقد للضمانات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) و مؤسسات التمويل (البنوك) من خلال توفير حجم معين من الثقة لأطراف التعامل، أو بعبارة أخرى طرفا ثالثا يمثل حلقة وصل بين البنوك وأصحاب المشاريع في غياب شرط الضمان"، ولهذا الغرض قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكفل الصندوق ضمان الاستثمارات للمشروعات والقروض متوسطة وطويلة الأجل اللازمة لذلك، وهو يتحمل الأقساط المتعثرة سدادها من القرض تدفع فورا للبنك وفق النسب المحددة في العقد، أما في حالة الإفلاس يقوم الصندوق بتعويض النسب التي تم ضماتها من القرض، والباقي يتحمله صاحب المشروع.

أولا .نشأة وتعريف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ هذا الصندوق بموجب: [3] "المرسوم التنفيذي رقم 373_02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، برأس مال: [4] "1.1 مليار دج مكتتب كليا من الخزينة".

---

[1] عبد الحق بوعتروس و محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] سمير سحنون و شعيب بونوة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاآل تمويلها في الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17_18 أفريل 2006، ص 427.

[3] موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29
تاريخ الاطلاع يوم 23.12.2008.

[4] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **"الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"**، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17_َ8 أفريل 2006 ،ص 356.

ويعرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه: " مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1] ، وقد بدأ نشاطه بصورة رسمية في 14مارس2004 يعتبر صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [2] "أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي، ويندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

ثانيا: مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية: [3]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في الحالات التالية :إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات
- تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق ، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.

ثالثا: المؤسسات المؤهلة وغير المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء بعض المؤسسات وفيما يلي نذكر المؤسسات التي تستفيد من ضمانات الصندوق و المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضماناته.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02_ 373 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص 13.

[2] بلعزوز بن علي، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل"2، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18_17 أفريل 2006 ص ص491 ، 492

[3] مرسوم تنفيذي نفس المرجع، ص ص 13-14.

1. المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق

إن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لجموعة من المعايير نذكر منها:

- المؤسسات التي تساهم أو التي تقدم خدمات جديدة (غير موجودة في الجزائر)
- المؤسسات التي تحقق قيمة مضافة معتبرة
- المؤسسات التي تساهم في تقليص الواردات ، أو في تنمية وزيادة الصادرات
- المؤسسات التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة بالجزائر
- المؤسسات التي تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل التي ستخلقها
- المؤسسات التي توظف أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات
- المؤسسات التي تنشأ في مناطقها نسبة بطالة مرتفعة
- المؤسسات التي تساهم في عملية الابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة.

2. المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق ونذكرها:

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية وعجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء
بالتزاماتها
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون01 _ 18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها (أنظر الملحق رقم 02) : البنوك والمؤسسات المالية؛ شركات التأمين؛ الوكلات العقارية؛ المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة (المسعرة في البورصة)؛ المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة فقط (التصدير والإستراد، تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية)
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

رابعا:عمل صندوق ضمان القروض في إطار برنامج ميدا

يعتبر صندوق ضمان القروض في إطار برنامج ميدا عن وسيط مالي بين منح ومساعدات برنامج
ميدا وبين المؤسسات المستفيدة من هذه المنح.

1. القروض المؤهلة للحصول على الضمان : وتتمثل في:
   - قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار
   - قروض الاستغلال
   - القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.
2. القروض غير المؤهلة :وتتمثل في:
   - إنشاء المؤسسة
   - نقل المؤسسة
3. كيفيات التغطية ومبلغ الضمان:

يغطي 80 % من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دج، ومبلغ
التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج، المدة القصوى هي 07 سنوات
لقروض الاستثمار العادية، و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار.[1]

الفرع الثاني:صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الوزاري رقم04 _ 134 المؤرخ في 19 أفريل2004 بدأ نشاطه الفعلي في مارس 2006 ، وهو عبارة عن: [2] " شركة ذات أسهم ، يتكون رأسمال الصندوق المسموح به من ثلاثين (30) مليار دينار، ويقدر الرأسمال المكتتب بعشرين (20) مليار دينار منها نسبة 60 % مكتتبة على الخزينة ونسبة 40 % على البنوك، ويتكون الفرق بين الرأسمال المسموح به والرأسمال المكتتب من سندات غير مكافئة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة." ويمكن الإشارة أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة
الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

1. أهداف الصندوق : يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي: [3]

_ ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل
الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

_ تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق.

_ لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

2. المخاطر المغطاة والضمانات المقدمة من الصندوق :تتمثل المخاطر المغطاة من الصندوق في:[4]

_ عدم تسديد القروض الممنوحة.

_ التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

ويتم تغطية المخاطر على أجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة،

---

[1] موقع صندوق الضمان: http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=36&Itemid=43 تاريخ الاطلاع: 23/ 12/2008.

[2] مرسوم رئاسي رقم 04_134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 أفريل 2004 ، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض .استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004 ، ص31

[3] نفس المرجع السابق، ص 32.

[4] المرسوم الرئاسي رقم 04_134، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة % 80 عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة
صغيرة ومتوسطة، ونسبة % 60 في الحالات الأخرى المذكورة سابقا، كما يتم تحديد العلاوة المستحقة لتغطية الخطر بنسبة أقصاها % 0,5 من القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

إدارة الصندوق وعمله : تتشكل الجمعية العامة للصندوق من:

- وزير المالية أو ممثله
- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله
- ممثل عن كل من بنك أو مؤسسة مالية مساهمة في الصندوق
- رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يحضر كملاحظ

تحدد صلاحيات الجمعية العامة بموجب القانون الأساسي الذي يتم إعداده أمام موثق طبقا لأحكام القانون التجاري. يدير الصندوق مجلس إدارة يتكون من:

- وزير المالية أو ممثله، رئيسا
- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله
- المدير العام للخزينة
- ممثلين (2) تنتخبهما البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في الصندوق لمدة ثلاث (3)سنوات قابلة للتجديد، ولا يجوز الترشح لتعيين هذين الممثلين إلا للمساهمين في الصندوق الحائزين نسبة **5%** على الأقل من الرأسمال.

يحضر المدير العام للصندوق اجتماعات مجلس الإدارة بدون ممارسة حق التصويت، ويخول له الصلاحيات الواسعة لضمان سير الصندوق وإدارته، ويمثل الصندوق في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين.

الفرع الثالث :الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06_ 240 المؤرخ في 4 جويلية 2006 ، يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124 _ 302 الذي عنوانه: [1] "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

أولا: إيرادات الصندوق**:** وتتمثل في: [2]

- مخصصات ميزانية الدولة
- الهبات والوصايا
- كل الموارد و المساهمات أو المساعدات الأخرى.

ثانيا: نفقات الصندوق **:** وتتمثل في:

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 06_240، المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 4 يوليو 2006 ، يحدد آليات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124_302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45 ، الصادرة .بتاريخ 9 يوليو 2006 ، ص17.

[2] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 محرم 1428 الموافق ل 7 فبراير 2007 ، يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 124_302 الذي عنوانه:الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 ، الصادرة بتاريخ 17.، 18 مارس 2007 ، ص ص 16، 17.

تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك المتعلقة بالمصاريف المرتبطة بدراسات القطاعات والفروع ونشر المعلومة الاقتصادية، وتغطي نفقات الصندوق نشطات التأهيل الآتية:

1. نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :وتشمل:
   - الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الإستراتيجية
   - إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة
   - إعداد دراسات السوق
   - المرافقة قصد الحصول على شهادة مطابقة الجودة
   - دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
   - أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية
   - دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وتشمل:
   - إنجاز دراسات عن فروع النشاطات
   - إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات
   - إنجاز دراسات عامة لكل ولاية
   - تقديم الدعم للجمعيات المعنية من أجل تعميم وفهم وتأطير برنامج التأهيل
   - تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية
   - إعداد وتنفيذ المخططات الإعلامية والتحسيسية حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
   - إصدار المجلات المتخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
   - نشاطات المتابعة والتقييم والسهر حول ملاءمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: نسب المنح والإعانات المالية المقدمة من طرف الصندوق:

يقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو التالي: [1]

- تمويل مصاريف التشخيص الإستراتيجي العام بنسبة 100% ، في حدود 600.000 دج لكل مؤسسة
- تمويل مصاريف الاستثمارات اللامادية بنسبة 100%
- تمويل مصاريف الاستثمارات المادية بنسبة20%

ويقدر الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية واللامادية في حدود 5.000.000 دج لكل مؤسسة، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي

[1] Programme Nationale de Mise à Niveau de la PME Algérienne, sur site: http://www.algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/Programme-National-de-Mise-de-Niveau-de-la-PME-Alg%C3%A9rienne ,dernier vus.21/11/2008 ,p 01.

تحددها الوزارة، إضافة إلى هذا يقدم الصندوق دعم في حدود 1.200.000 دج لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة العالمية (ISO9001)

ويقدم الصندوق دعمه المالي على شكل منح وفق ثلاث (3) مراحل:

- المرحلة الأولى :بعد إنجاز 40% على الأقل من إجمالي الاستثمارات (المادية و اللامادية)المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
- المرحلة الثانية :بعد إنجاز 70% على الأقل من إجمالي الاستثمارات (المادية واللامادية)المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
- المرحلة الثالثة :بعد انتهاء المؤسسة من إنجاز خطة التأهيل.

المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي

الفرع الأول: البرنامج الأوروبي لمساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة EDPME

انطلق هذا البرنامج رسميا سبتمبر 2002, وهو بقيادة كل من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية ونيابة اللجنة الأوروبية في الجزائر بالتنسيق مع ممثلي الجمعيات الكبرى المهتمة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. يضم حوالي 25 خبير دائم و4 خبراء أوروبيين, وهو يمتد على مدار 5 سنوات بغلاف مالي يقدر ب 62.9 مليون أورو, حيث 57 مليون أورو مقدمة من طرف اللجنة الأوروبية و 3.4 مليون أورو مقدمة من طرف المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج. وهو يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخدماتية المتعلقة بالصناعة التابعة للقطاع الخاص, والمنتمية للقطاعات التالية:[1]

- الصناعات الميكانيكية و الحديدية
- الصناعات الغذائية
- الصناعات الكيميائية
- قطاع الجلود و صناعة الأحذية
- مواد البناء
- الكهرباء و الصناعات الالكترونية
- قطاع النسيج وصناعة الملابس
- قطاع الخشب و صناعة الأثاث

والتي يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية

- توظف مابين 20 إلى 25 عاملا
- تنشط على الأقل منذ 5 سنوات
- تصرح بضرائبها بشكل عادي
- منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي

[1] بن يعقوب الطاهر, "آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة", في الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, المنعقد يومي 13-14 نوفمبر, جامعة سطيف, الجزائر, ص 13

وعموما فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال: ([1])

- تبني تطبيق جيد للتسيير - تطبيق إستراتجية التنمية
- البحث الدائم عن التجديد - إدراك و احتلال موقع جيد في السوق
- تدعيم الموارد البشرية من خلال التأطير و التكوين

ويتدخل انطلاقا من:

- دعم مباشر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق عملية التشخيص وعملية التأهيل
- تيسير الوصول إلى البنوك من أجل الحصول على التمويل عن طريق مساندة صناديق الضمان
- الدعم المباشر لمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية, منظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية الخاصة بالفروع, غرف التجارة و الصناعة.

الفرع الثاني: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ (*)

في إطار التعاون الثنائي الجزائري الألماني نجد برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني الذي يهدف أساس إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مساندا بذلك برنامج التأهيل المسطر من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية, ويكون ذلك من خلال:[2]

1. دعم السياسات و الاستراتجيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من:
   - تحليل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التغيير الهيكلي لنسيج هذه المؤسسات
   - ترقية التكنولوجيات الجديدة و تحسين تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
   - دعم القطاع الخاص ومساندة هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. تطوير الخدمات الموجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تطوير سوق الخدمات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العرض والطلب)

- دعم وتطوير نظام المعلومات الاقتصادية والوثائقية و الإحصائية للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إعلام و تحسين و تكوين ومرافقة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على القروض

[1] prog_meda, « programme d appui aux pme/pmi algérienne euro développement pme », www.pmeart_dz.org, 02/05/2008

[2] Prog_meda, op cit, 22/05/2011

(*) Gessllschaft fur technicien zusammenarbeit = la coopération technique allemand pour le développement.

3. تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات التمويل عن طريق إنشاء مؤسسة تمويل لهذه المؤسسات بالمشاركة مع الهيئات الوطنية, والتي من شأنها إن تساعد في الحصول على التمويل من خلال:
   - دراسة العرض والطلب
   - البحث عن المرافقة الخارجية لهذه المؤسسات
4. دعم قدرات الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل, وهذا للأهمية التي تنطوي عليها هذه الهيئات في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: برنامج الهيئة الأوروبية ميدا

قصد إنجاح مستوى الشراكة الأورو جزائرية بأبعادها الثلاث السياسي, الاجتماعي و الاقتصادي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي فقد تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في البرنامج الذي عوض البرتوكولات التي سبقته. لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج بهدف تأهيل و تحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكييفه ومتطلبات اقتصاد السوق.

أولا: أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فبرنامج الدعم يرتكز على ثلاث محاور رئيسية هي:[1]

1. تحسين التسيير العلمي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير من إنتاج, تمويل, تسيير المنتجات, التوزيع والتصدير , الموارد البشرية, نظام المعلومات والاتصالات و غيرها. من خلال رفع مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2. دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها, وهذا لا يكون إلا بتشخيص و تأهيل وظائف المحاسبة والمالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
3. دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة, جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطية, معاهد التكوين, ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات, المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

ثانيا: شروط الاستفادة من البرنامج: فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب إن تتوفر فيها التالية: [2]

[1] سهام عبد الكريم, "برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية", مركز البصرة, دار الخلدونية للنشر و التوزيع, العدد 11, 2006, ص 88

[2] عروب رتيبة, عروب رتيبة, ربحي كريمة, "تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة", في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, المنعقد يومي 17-18 أفريل, جامعة الشلف, 2006, ص725.

- الممارسة في إحدى القطاعات التي أشار إليها البرنامج
- عدد العمال ما بين 10_250 عامل
- خفض على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (حددت المساهمة الجبائية ب 100000 دج)
- يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي)

فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع, تقدم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية, المطابقة مع التشريعات وتنظيمات السارية المفعول, وأن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي, الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية.

ثالثا: وسائل و مدة الدفع: يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني و إداري مكلف باستخدام إجراءات تنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضي بين الجزائر و اللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعى UGP, وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية, تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات. وتلعب UGP دور مركز الدعم لخبرائها, كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي POG ويغطي فترة 5 سنوات ومخططات عمل سنوية POA في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية واللجنة الوزارية.

وتقدر الميزانية المقدرة بالتنفيذ البرنامج على مدى 5 سنوات والهيكلة على النحو التالي: 66.445 مليون أورو منها 57 مليون أورو باسم الاتحاد الأوروبي, أي حولي 4.657 مليار دج, والمبلغ المتبقي على عاتق الخزينة العمومية الجزائرية, وقد منحت اللجنة الأوروبية الإشارة الخضراء لبرنامج « MEDA ».

رابعا: طرق التدخل: يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا وذلك بعد الاتصال بمقر UGP والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من هذا الأخير وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة, ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد, ويتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة وبعد الموافقة يوجه لمكتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية, ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.[1]

[1] نوري منيرة, "أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة", ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, 17_18 أفريل 2006, ص 877.

الفرع الرابع: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة: FINALEP

تم إنشاؤها في 30 جوان 1990 في إطار التعاون الجزائري الأوروبي وهذا بمبادرة كل من البنك التنمية المحلية BDL والقرض الشعبي الجزائري CPA والوكالة الفرنسية لتنمية AFD إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار الذي انظم إليها سنة 1995. وهي عبارة عن شركة مختلطة جزائرية_أوروبية تخضع للقانون الجزائري, مختصة بصفة انفرادية ولأول مرة في الجزائر في مجال رأس مال الاستثمار بدأت نشاطها برأس مال اجتماعي نتواضع يقدر ب 73.750.000 دج موزعة على النحو التالي:[1]

- بنك التنمية المحلية 40%
- القرض الشعبي الجزائري 20%
- الوكالة الفرنسية للتنمية 40%

ومع انضمام البنك الأوروبي للاستثمار بلغ حوالي 195.751.000 دج حيث أن

- بنك التنمية المحلية 40%
- القرض الشعبي الجزائري 20%
- الوكالة الفرنسية للتنمية 28.74%
- البنك الأوروبي للاستثمار 11.26%

أما عن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج فهي تتمثل فيما يلي:

- العمل على ترسيخ هذا النوع الجديد من أدوات التمويل في ثقافة التمويل الجزائري, والذي يسمح بتمويل و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تهيئة الوسائل والإجراءات الضرورية لعمل رأس مال الاستثمار
- تكوين مؤطرين لاستيعاب و نشر تقنيات هذا النوع من التمويل
- إظهار أهمية هذا النوع من التمويل لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع التمويل البنكي.

إضافة إلى أنها ساهمت في سير المفاوضات الشراكة الأورو_جزائرية.

خلاصة:

[1] نوري منيرة, نفس المرجع, ص871

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر على غرار باقي دول العالم وما أفرزته من أشكال وصيغ وأساليب في تنظيم المجتمع للتكفل بانشغالاته ، وعلى ضوء المصادقة على اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، فإن المؤسسة الاقتصادية مدعوة لتلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال دعم برامج تأهيلها لتطوير تنافسيها وترقية المنتج الوطني إلى مستوى المواصفات التقنية العالمية.

إن ترقية الإنتاج الوطني في ظل التحديات الحالية يتطلب تطوير التشاور مع جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، حول النظرة المستقبلية المنسجمة مع نموذج التنمية الاقتصادية المنتهج، ووضع هيكلة تعتمد على عصرنه المؤسسة الجزائرية وعلى فعالية وتحسين المردودية والمحيط العام للمؤسسة.

ولنجاح برامج التأهيل و ضمان السير الحسن للمؤسسة الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لابد من مراعاة ما يلي:

- إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني بما يتلاءم وأهداف سياسة التأهيل
- تعميق وتقوية طاقات وقدرات الهياكل الإرتكازية.
- تحسين خدمات البنية التحتية
- إصلاح النظام المصرفي والمالي وتحسين دور البنوك سواء في تمويل الاستثمار أو في مجال رفع أداء المؤسسة حسب الشروط الدولية
- حتمية بعث برنامج للتأهيل الكلي للاقتصاد على صعيد الإدارة، المؤسسة ، الجهاز البنكي والمالي ، والتشريع والقوانين وكذلك المحيط.

الفصل الثالث:

واقع عملية التأهيل و أثرها على الأداء المالي لمطاحن "مرمورة"

تمهيد:

تعتبر مؤسسة مرمورة من المؤسسات الوطنية لتبني برامج التأهيل في إطار الشراكة الأوروجزائرية حيث اعتبرتها كوسيلة من أجل التأقلم مع التحولات والتطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي العالمي والمحلي من جهة، ومن أجل التوسع ورفع قدرتها التنافسية لكي تضمن استمرارية نشاطها من جهة أخرى، فهي من المؤسسات الوطنية التي عانت الكثير من المشاكل المالية في فترات سابقة وتراكم في الخسائر وضعف في الهياكل المالية والمادية، وقد كان لابد من معالجتها من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية التي تقيس مدى السلامة المالية للأداء ومدى استقلاليته.

المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة" قالمة"

تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الأسهم مطاحن "Industrial et derives semoulerie minotorie" من بين المؤسسات التي لها أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري نظرا لطبيعة ما تقدمه من منتجات رئيسية للمجتمع الجزائري، ومن أجل معرفة الآفاق التنموية لهذه المؤسسة

وكذا قدرتها على البقاء والاستمرارية، وقع اختيارنا على المؤسسة الفرعية بمطاحن مرمورة "بهليوبوليس "كنموذج حي يعبر عن الواقع الذي تعيشه المؤسسات العمومية الجزائرية وعن آفاقها وتحدياتها في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

أولا :لمحة تاريخية وجغرافية

1. مجمع السميد قسنطينة :انبثق رياض قسنطينة سنة 1982 في أول الأمر عن شركة "سيناك "التي تحولت بعدها إلى شركة بالأسهم وهيكلت سنة1989 ، بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم 11 شركة أو مؤسسة فرعية إنتاجية لتحول الحبوب، إنتاج و تسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس، تكعيب النخالة.
2. المؤسسات الفرعية التابعة للمجمع:

_ مطاحن سيدي أوغيس" أم البواقي"

_ مطاحن الكبرى للعوينات" تبسة"

_ مطاحن الليطورال" سكسكدة"

_ مطاحن سيبوس" عنابة"

_ مطاحن سيدي راشد" قسنطينة"

_ مطاحن بن هارون" ميلة"

_ خمائر الشرق" بوشقوف"

_ المخبر المركزي" قسنطينة"

_ مطاحن مرمورة" قالمة :"هذا الأخير تأسس في شهر نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات وقد قامت شركة" سيناك "سابقا، واستقلت في شهر ماي 1990لكن في ديسمبر 1997 تم تحويل اسم المؤسسة إلى المؤسسة الفرعية "مطاحن مرمورة "لتشمل هذه الأخيرة ثلاث وحدات:

- وحدة المقر
- الوحدة الإنتاجية والتجارية هليوبوليس
- الوحدة الإنتاجية والتجارية بوشقوف.

تقع وحدة المقر والوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هليوبوليس وبالضبط في شارع "أحمد زمولي"، أما الوحدة الإنتاجية والتجارية بوشقوف على بعد 43 كلم شرق ولاية قالمة، وتتوزع الوحدة على مساحة تقدر ب 12500 :متر مربع مقسمة إلى عدة هياكل سيتم التطرق إليها لاحقا.

ثانيا :لمحة إنتاجية وديمغرافية

يتركز النشاط الأساسي للوحدة في إنتاج السميد العادي والممتاز وذلك باستخدام المادة الأولية الواحدة هي القمح وتبلغ قدرته الإنتاجية ب 65 :قنطار يوميا، وحوالي 18 ألف قنطار في الشهر بالإضافة إلى الزوال" النخالة "والتي تعتبر كفضلات مباعة.

المؤشرات الديمغرافية لمؤسسة مرمورة:

جدول رقم: (3_1) توزيع العمال على الوحدات الثلاث

الوحـــدة	العدد
وحدة المقر" هليوبوليس"	17
الوحدة الإنتاجية والتجارية" هليوبوليس"	64
الوحدة الإنتاجية والتجارية" بوشقوف"	55
المديرية العامة	**136**

المصدر :الوثائق الداخلية للمؤسسة، أفريل2014 .

نلاحظ أن عمال مطاحن مرمورة يتوزعون على مختلف فروع هذه المؤسسة حسب الجدول أعلاه، حيث أن الوحدة الإنتاجية والتجارية بهليوبوليس تحتوي على أكبر عدد باعتبارها أهم وحدة والأكثر إنتاجية، أما أقل عدد فهو في وحدة المقر التابعة للوحدة السابقة وهذا هو السبب في قلة العدد، أما الوحدة الإنتاجية والتجارية ببوشقوف هي المتوسطة العدد والتي تسعى للنمو.

جدول رقم: (3_2) توزيع الفئات المهنية و الإطارات بالمؤسسة

الفئـــة	العدد
إطارات سامية	07
إطارات متوسطة	21
أطار مسير	01

المصدر :الوثائق الداخلية الرسمية، أفريل.2014

يتضح من الجدول أن الفئات المهنية الأكثر في المناصب هي الإطارات المتوسطة وبعدها تأتي الإطارات السامية والتي على المستوى التعليمي أكثر، أما الإطار المسير فهو شخص واحد فقط وذلك بأهمية هذا المنصب ومسؤوليته الكبيرة.

ثالثا :نشاط الوحدة وأهدافها

1. طبيعة نشاط الوحدة:يتمثل نشاطها في إنتاج السميد و مشتقاته وبيع المنتج النهائي و هو نشاط الرئيسي للمؤسسة ويتم العمل بالتناوب بواسطة أربعة فوق متساوية (3/8) مقسما كالأتي:

- الفرقة (أ):من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا
- الفرقة(ب)من الساعة الواحدة زوالا إلى الساعة التاسعة مساءا
- الفرقة(ج)من الساعة التاسعة مساءا إلى الساعة الخامسة صباحا
- الفرقة(د)تكون في فترة راحة وهكذا...

2. وحدة الإنتاج :تمتلك مؤسسة مطاحن مرمورة طاقة إنتاجية تتمثل في وحدتين :وحدة إنتاج هليوبوليس، وحدة إنتاج بوشقوف.
3. الإنتاج :أن التقديرات الإنتاجية المعدة بوحدة هليوبوليس:

- سميد عادي 71.350 :قنطارا بسعر 3200 :دج
- سميد ممتاز 30.580 :قنطارا بسعر 3500 :دج
- بقايا الطحن 39.640 :بسعر 1200 :دج

أما بالنسبة لوحدة بوشقوف فقدر الإنتاج فيها ب:

- سميد عادي 62.204 :قنطارا
- سميد ممتاز 26.204 :قنطارا
- بقايا الطحن 34.588 :قنطارا

تتمثل أغلفة الوحدة في :كيس ذو 10 كلغ بالنسبة للسميد الممتاز، كيس ذو 25 كلغ بالنسبة للسميد العادي والممتاز، كيس ذو 50 كلغ بالنسبة لبقايا الطحين.

4. أهدافها :تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الربح
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات
- الاستحواذ على أكبر حصة سوقية
- العمل على تحسين منتجاتها

_ تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات في السوق الجزائرية.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولا :مديرية الوحدة :تشمل ما يلي:

_ المدير :الذي يعتبر أعلى رتبة في الوحدة ومن بين مهامه متابعة سير الوحدة ووضع القرارات وتحويلها إلى المصالح الأخرى ومراقبة العمليات وإصدار الأوامر.

_ الأمانة العامة (السكرتارية): وهي الرابطة بين العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى التوقيع.

ثانيا .مصلحة المستخدمين:

وتضم شؤون العمال حيث تحرص على تسوية وضعية كل عامل عند الحاجة، والمصلحة تشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعمال، وهذه المصلحة تمثل إدارة الموارد البشرية والتي تعنى بالعمال من لحظة دخولهم إلى المؤسسة إلى خروجهم منها.

ثالثا :مصلحة الوقاية والأمن:

كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها فهي بحاجة إلى الأمن والوقاية للمحافظة على موجودات المؤسسة من الضياع، وكذا تحسين الإنارة الداخلية والخارجية من أجل تحسين الإنتاج و الإنتاجية والحفاظ على البناية كاملة والعتاد و الأشخاص.

رابعا :مصلحة التجار:

تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج، إذ نلتقي مختلف ملفات المصالح.

خامسا :مصلحة المحاسبة والمالية:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات المحاسبية والمالية ومراجعتها، كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وهي تنقسم إلى فرعين:

_ فرع المحاسبة العامة :تقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات.

- فرع الخزينة والمالية :حيث تقوم بعملياتها بالتسجيل بأربع يوميات هي :يومية بنك الاستغلال، يومية بنك المدفوعات، يومية صندوق المقبوضات، يومية صندوق المدفوعات.

سادسا :مصلحة النقل:

حيث تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية القمح الصلب وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع.

سابعا :مصلحة الإنتاج:

تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية، وتضم مصلحة الإنتاج الورشات التالية:

- ورشة غسل وتنظيف القمح
- ورشة تجفيف القمح
- ورشة التنقية
- ورشة الطحن المبدئي :تقطع حبة القمح إلى قسمين :ورشة التعبئة في أكياس ذات 25 كلغ للسميد العادي و 10 كلغ للسميد الممتاز، كما يوجد مخبر مكلف بالتحاليل اليومية للسميد ونذكر منها :الرطوبة، اللون، الذوق.

ثامنا :مصلحة الصيانة:الصيانة في المؤسسة ضرورية جدا فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم أو مركز إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به ويلحق القسم عدد من الفنيين والعمال المختصين في أعمال الصيانة، كما يزود ما يحتاج إليه من أعمال الصيانة ومن مواد وقطع الغيار.

تاسعا :مصلحة المشتريات والمخزونات: ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات ورئيس فرع المخزونات

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

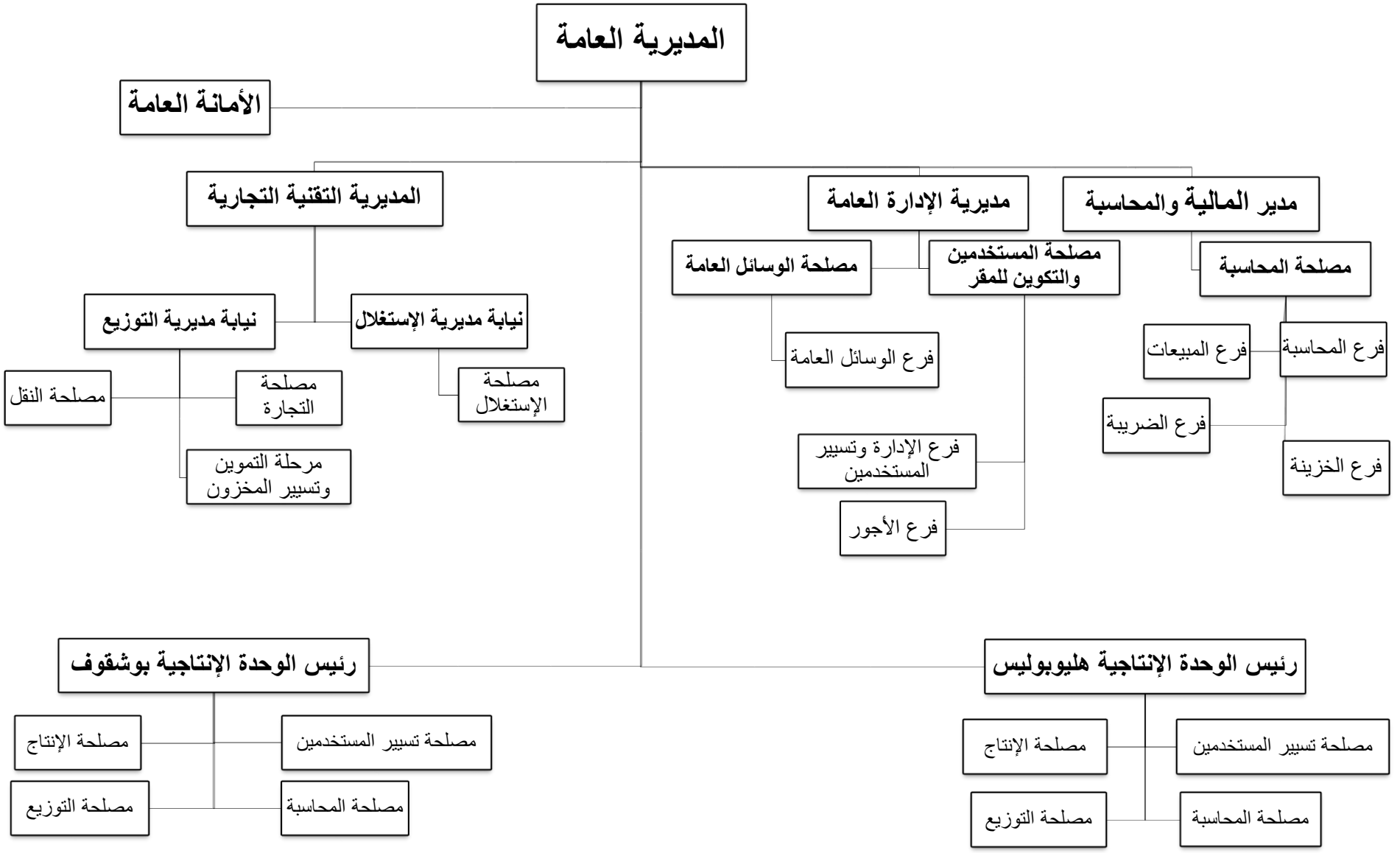

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن مرمورة

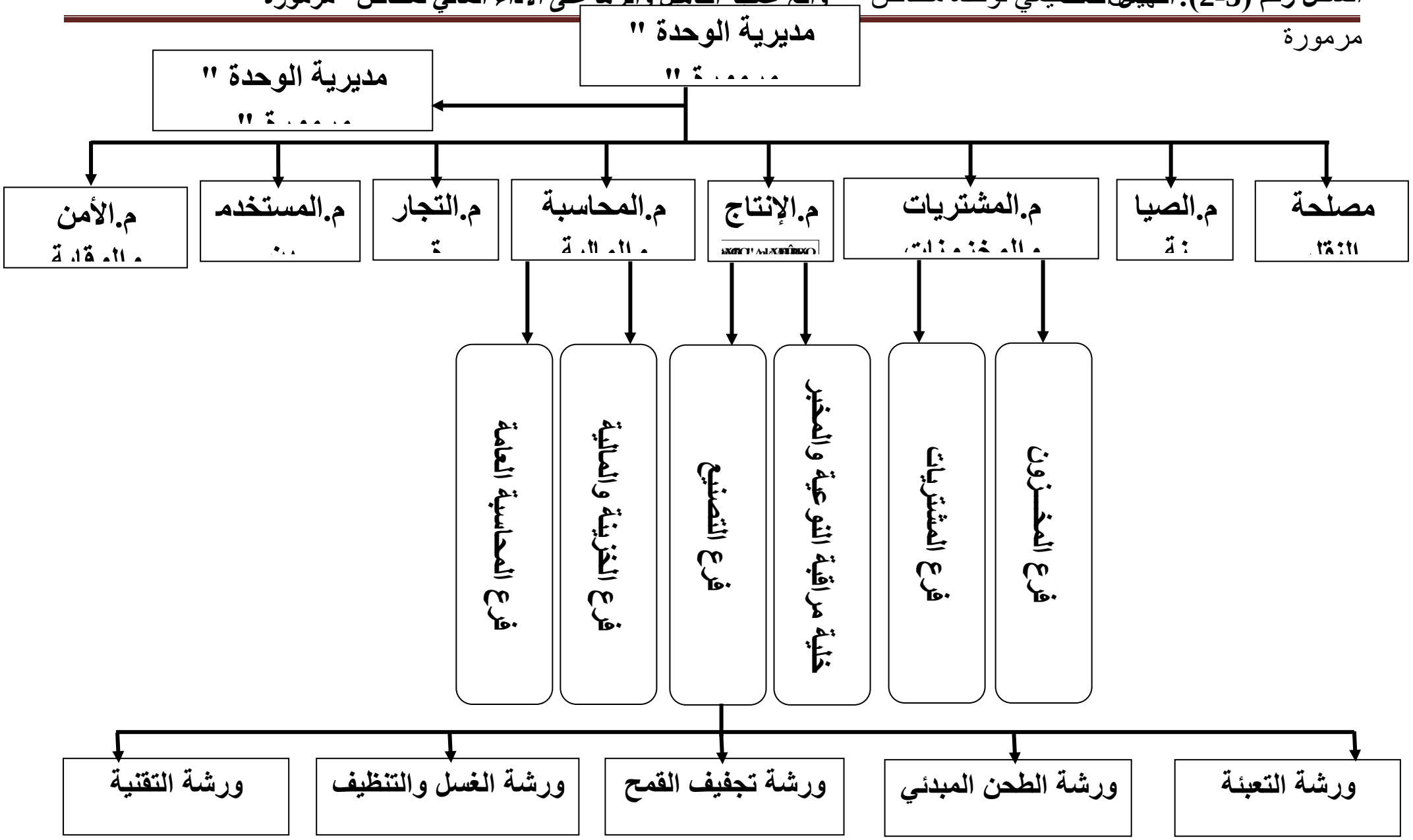

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثالث :المخطط التنموي (2011_2015) لإعادة تأهيل مطاحن مرمورة

لقد تم وضع مشروع تنموي في إطار إعادة التأهيل الممتد من 2011 غلى غاية 2015والتي استفادت منه مطاحن مرمورة خاصة فيما يتعلق بالإنتاج وتطويره.

أولا :عرض المشروع (المخطط التنموي)

هو مشروع استثماري مادي وغير مادي، يتمثل نشاطه في بيع وإنتاج السميد، وهو نشاط فلاحي غذائي ورمزه107101 ، يتموقع هذا المشروع بوحدة الإنتاج هليوبوليس ووحدة الإنتاج بوشقوف، نوع الاستثمار المراد اعتماده يتمثل في إعادة التأهيل، ويتمثل رأس مال المشروع أساسا في شكل شراكة مع مساهمة أجنبية، أما أشكال الاستغلال فهي متعددة منها :رخصة، تنازل...

ثانيا :تقديم المتعهد (الترقوية)

1. حالة المتعهد الشخص المعنوي :

- المقر الاجتماعي :مجموعة السميد، فرع مطاحن مرمورة بعنوان :نهج بن بروق حسين، هليوبوليس قالمة
- الشكل القانوني :عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية (مطاحن مرمورة)، رأس مالها الاجتماعي يقدر ب 1350.000.00 :دج، تضم مجموعة من المساهمين والمشاركين الرئيسيين، أما بالنسبة للتوطين فيعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية 821 قالمة بنك توطين هذا المشروع بالإضافة إلى جنسية الشركاء أو المساهمين الرئيسيين .مرجع المتعهد (وصف موجز لمراجع الشركاء والمساهمين الرئيسيين) من حصص الشركاء رقم الأعمال(السنة -1)، العمل (السنة س -1).

1. حالة المتعهد الشخص الطبيعي :تتضمن ما يلي :اسم ولقب المتعهد، الإقامة بالجزائر (مقيم، غير مقيم)، عنوان المقر الاجتماعي، بنك توطين المشروع، الجنسية، مراجع الترقية.

ثالثا :فائدة المشروع

تعليق على الفائدة التي يعود بها المشروع على الاقتصاد الوطني خاصة ما تعلق ب:

1. تحليل السوق :يدرس السوق المستهدفف (جهوي، وطني، تصديري) وموضوع حصة السوق المستهدفة، ومن ثمة حصة رقم الأعمال عند التصدير (الدولة المستهدفة).

2. معلومات متعلقة بتقييم اثر المشروع :تقييم الموارد المحلية، التطوير على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني،إلى الاستيراد، التصدير رفع إمكانيات الإنتاج الوطني، نقل التكنولوجيا واستخدام الطاقات المتجددة في إطار التطوير المستديم.

رابعا :وضعية أرضية الأساس

التوضيح إذا ما كان المشروع يحوز على من قبل على أرضية أساس :نعم.

- مساحة: 22600 متر مربع
- كيفيات المنح (منح مسبقة، تنازل، تحويل)
- توضيح ما إذا كانت أرضية الأساس في أرضية مهيأة :نعم، أي منطقة نشاط.

خامسا :احتياجات المنافع :الكهرباء،الغاز، الماء.

سادسا :المحافظة على المحيط :يجب على المتعهد أن يلتزم باحترام جميع إجراءات حماية المحيط طبقا للتنظيم الساري.

سابعا :تكوين المشروع :وصف المسار التكنولوجي للإنتاج :أصول المواد الأولية الرئيسية (أثمان المدخلات المحلية أو المستوردة)

- المحلية: 70 %
- المستوردة:30 %.

توضيح إمكانيات الإنتاج المتوقعة (الإمكانيات الاسمية والحقيقية المنتظرة) بحسب صنف المنتجات المنتهية (المقارنة مع الإمكانيات الوطنية والموجودة)

برنامج الإنتاج المتوقع للإنتاج في 3 سنوات حسب صنف المنتجات

- تقديم صور حول بعض المنتجات المراد صناعتها
- جدول التجهيزات المقيمة: مع التفريق بين التجهيزات المستوردة مباشرة وتجهيزات الاستيراد المكتسبة من السوق المحلي (وكلاء وممثلي الصانعين).
- تجهيزات الصناعة الوطنية.
-

ثامنا:آجال مخطط الإنجاز:

- آجال الإنجاز: من 2012/06/01 إلى غاية 2014/06/30 أي 24 شهرا
- مخطط الإنتاج: تهيئة الموقع، الهندسة المدنية، البنى التحتية والمرافق، تركيب التجهيزات والتجارب.

تاسعا: التقييم المالي للمشروع:

1. التكلفة الإجمالية لمشروع: 150.000 مليون دينار جزائري.
2. تقييم التكلفة حسب الأبواب: الوحدة: مليون دينار جزائري.

- الأرضية

- تهيئة الموقع:8.000
  الهندسة المدنية
- تجهيزات الإنتاج 102.000
- تجهيزات النقل والرفع 30.000
  الأملاك و الأدوات المساعدة
  المصالح المرتبطة بالاستثمار
- التأمينات
- النقل على الموقع
- مصاريف التركيب
- مصاريف التكوين والتجهيزات
- احتياجات رساميل السيولة.

الجدول رقم: (3_3) الجدول التمويلي للمخطط التنموي

البيان	سنة 01	سنة 02	سنة 03	سنة 04	سنة 05
المقبوضات:					
رأس المال الاجتماعي	135000	135000	135000	135000	135000
قروض بنكية	70500	79500			
إيرادات الاستغلال	558022	558022	973929	973929	979011
مجموع المقبوضان	**763522**	**772522**	**1108929**	**1108929**	**1114011**
المدفوعات:					
تمويل	480310	481564	864961	868827	868786
خدمات	5340	5607	5857	6181	6490
أعباء المستخدمين	60750	52573	68830	70325	73841
ضرائب ورسوم	1637	1719	1805	1895	1990
أعباء مالية	54	57	60	63	66
أعباء أخرى	1344	1411	1482	1556	1634
استثمارات	70500	79500	00	00	00

مجموع المدفوعات	619935	632431	934025	946847	952807
رصيد الخزينة	52474	78565	109469	136551	162755
وظيفة الخزينة	196061	218656	275373	298633	323959

المصدر: الوثائق الداخلية الرسمية للمؤسسة، أفريل 2014.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة بطريقتين، الأولى باستخدام مؤشرات التوازن المالي من خلال تقديم المؤشرات المالية التي على أساسها يتم إعداد الميزانيات الوظيفية التي تمكننا من حساب كل من رأس المال العامل والاحتياج من رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة. أما الطريقة الثانية فباستخدام النسب المالية التي تمكننا من متابعي مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثمة اتخاذ قرارات رشيدة تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة

تصم الميزانية المالية جانبين، جانب الأصول، وجانب الخصوم، حيث ترتب عناصر الأصول وفقا لمبدأ السيولة والسنوية، وترتب عناصر الخصوم وفقا لمبدأ الإستحقاقية والسنوية.

أولا: تقديم الميزانيات المالية المفصلة (2010 - 2013)

الجدول رقم (3_4): الميزانية المفصلة لجانب الأصول للفترة (2010_2013)

الأصول	2010	2011	2012	2013
الأصول غير جارية				
التثبيتات المعنوية	00	185916.67	167325	148733.33
التثبيتات العينية	105206754.76	102382574.23	98552957.95	96905859.13
الأصول المالية الأخرى غير الجارية	119404.09	119404.09	144404.09	144404.09
الضرائب المؤجلة على الأصول	4442641.01	4442641.01	4321294.18	4693317/14
مجموع الأصول غير الجارية	**109768799.86**	**107130536**	**103185981.22**	**1018923130.69**
الأصول الجارية				
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	15856134.11	20453190.12	21026545.09	30929547.11
الحسابات الدائنة للضرائب وما شابهها	35006695.53	35006695.53	00	00
على الحبوب				
الزبائن	5200093.26	7891185.50	8333161.99	7077965.93
المدينون الآخرون	176101.20	2446457.02	3890825.53	3921561.62
الضرائب وما شابهها	1325120.22	1106910.68	1028095.31	1227054.54
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة	792484.94	00	00	00
الأموال الموظفة والأصول المالية	00	00	40000000	40000000.00
الجارية الأخرى				
الخزينة	53716180.91	75055255.36	44345956.39	3247240.61
مجموع الأصول الجارية	**112072810.17**	**141959694**	**118624584.31**	**86403369.81**
مجموع الأصول	**221841610.03**	**249090230.39**	**221810565.53**	**188295683.50**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة أفريل2014.

الجدول (3_5): الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لفترة (2010_2013)

الخصوم	2010	2011	2012	2013
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس مال المصادر	135000000	13500000	13500000	135000000.00
العلاوات والاحتياطات	474262.50	474262.50	474262.50	77183170.97
النتيجة الصافية	-6860750.22	29243082.04	7244055.47	-7655913.09
الترحيل من جديد	_29974221.49	-36834971.71	13399779/10	13399779.10
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	98639290.79	127882372.83	156118097.07	148462183.98
الخصوم غير الجارية				
الضرائب المؤجلة على الخصوم	3088980.25	3088980.25	1859648.01	1458558.47
مؤونات ومنتجات	20854911.49	21578877.01	20324017.92	13455685.91
مجموع الخصوم غير الجارية	23943891.74	24667857.26	22183665.93	14914244.38
الخصوم غير الجارية				
ديون ضريبية على الحبوب	55998364.30	55998364.30	00	2474990.81
الموردون والحسابات الملحقة	34422107.09	32536944.28	32870204.06	15936332.16
الضرائب	1717336.04	1473634.93	1129165.78	1403764.67
الديون الأخرى	5382027.78	6531056.79	9509432.69	5104167.50
خزينة الخصوم	1738592.29	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	99258427.50	96540000.30	43508802.53	24919255.14
مجموع الخصوم	221841610.03	249090230.39	221810565.53	188295683.50

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة أفريل 2014.

ثانيا: تقديم الميزانيات المالية المختصرة (2010 - 2013)

الجدول(3_6): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	109768799.86	49.48%	**الأموال الدائمة**	122583182.53	55.26%
الأصول المتداولة	112072810.17	50.52%	رؤوس الأموال الخاصة	98639290.79	44.47%
قيم الاستغلال	15856134.11	7.15%	ديون طويلة الأجل	23943891.74	10.79%
قيم قابلة للتحقيق	42500495.15	19.16%			
قيم جاهزة	53716180.91	24.21%	ديون قصيرة الأجل	99258427.50	44.74%
مجموع الأصول	**221841610.03**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**221841610.03**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول (3_7): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**107130536**	%44.01	**الأموال الدائمة**	152550230.09	%61.24
الأصول المتداولة	**141959694**	%56.99	رؤوس الأموال الخاصة	127882372.83	%51.04
قيم الاستغلال	20453190.12	%08.21	ديون طويلة الأجل	24667857.26	%O9.90
قيم قابلة للتحقيق	46451248.91	%18.65			
قيم جاهزة	75055255.36	%30.13	ديون قصيرة الأجل	96540000.30	%38.76
مجموع الأصول	**249090230.39**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**249090230.39**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول (3_8): الميزانية المالية المختصرة لسنة2012.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	103185981.22	%46.52	**الأموال الدائمة**	178301763.02	%80.38
الأصول المتداولة	118624584.31	%53.48	رؤوس الأموال الخاصة	156118097.07	%70.38
قيم الاستغلال	21026545.09	%9.48	ديون طويلة الأجل	22183665.93	%10.00
قيم قابلة للتحقيق	53252082.83	%24.01			
قيم جاهزة	44345956.39	%19.99	ديون قصيرة الأجل	43508802.53	%19.62
مجموع الأصول	**221810565.53**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**221810565.53**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية

الجدول (3_9): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	1018923130.69	**%54.13**	**الأموال الدائمة**	163376428.36	**%86.77**
الأصول المتداولة	86403369.81	**%45.87**	رؤوس الأموال الخاصة	148462183.98	%78.85
قيم الاستغلال	30929547.11	%16.42			
قيم قابلة للتحقيق	52226562.09	%27.73	ديون طويلة الأجل	14914244.38	%7.92
قيم جاهزة	3247240.61	%1.72			
			ديون قصيرة الأجل	24919255.14	**%13.23**
مجموع الأصول	**188295683.50**	%100	**مجموع الخصوم**	**188295683.50**	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية

ملاحظة:

في الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة المقدمة سابقا تجدر الإشارة إلى أن الأصول غير جارية هي الأصول الثابتة، والأصول الجارية هي الأصول المتداولة هذا في جانب الأصول، أما في جانب الخصوم فالخصوم غير الجارية هي ديون طويلة الأجل، والأصول الجارية هي الديون قصير الأجل وذلك نظرا للانتقال من المخطط الوطني المحاسب (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (ACF).

ثالثا: تقييم التوازن المالي

الجدول(3_10): حساب رأس المال العامل الدائم بطريقتين للفترة (2010_2013)
الوحدة: دج

حساب رأس المال العامل بطريقة أعلى الميزانية				
البيان	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الأموال دائمة	122583182.53	152550230.09	178301763.02	163376428.36
أصول الثابتة	109768799.86	107130536	103185981.22	101892313.69
ر .م العامل الدائم	**12814382.7**	**45419694.1**	**75115781.8**	**61484114.7**
حساب رأس المال العامل بطريقة أسفل الميزانية				
البيان	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الأصول. م	112072810.17	141959694	118624584.31	86403369.81
د. ق. الأجل	99258427.50	96540000.30	43508802.53	24919255.14
ر .م العامل الدائم	**12814382.7**	**45419693.7**	**75115781.8**	**61484114.7**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم لسنة 2010 موجب وهذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن الاستخدامات الثابتة (الأصول الثابتة) تمول بالموارد الدائمة (الأموال الدائمة)، فالمؤسسة حققت هامش أمان بتمويلها جزء من الأصول المتداولة يقدر ب 12814382.7 دج. كما

نلاحظ في سنة 2011 أن رأس المال العامل موجب ويقدر ب: 45419694.1 دج، وقد سنة 2012 حيث قدر بـ: 75115781.8دج، يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الموارد الدائمة من جهة و نقص في الاستخدامات الثابتة من جهة أخرى، ما يعني أن التوازن المالي في حالة تحسن مقارنة بسنة 2010. إلى غاية 2013 تراجع قليلا فبلغ 61484114.7. وهذا راجع إلى زيادة حجم الاستخدامات الثابتة وتقلص في حجم الموارد الدائمة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

تضم نسبة هيكلة الأصول والخصوم ونسبة التمويل

أولا:نسب الهيكلة

1. حساب نسبة هيكلة الأصول ونسبة هيكلة الخصوم:

الجدول (3_11): تطور نسبة هيكلة الأصول والخصوم للفترة (2010_2013)

البيان	2010	2011	2012	2013
نسبة هيكلة الأصول				
_ نسبة الأصول الثابتة	% 49.48	% 43.01	% 46.52	% 54.13
_ نسبة الأصول المتداولة	% 50.52	% 56.52	% 53.48	% 45.87
نسبة هيكلة الخصوم				
_ نسبة رؤوس الأموال الخاصة	% 44.47	% 51.34	% 70.38	% 78.85
_ نسبة الديون طويلة الأجل	% 10.79	% 09.90	% 10.00	% 7.92
_ نسبة الديون قصيرة الأجل	% 44.74	% 38.76	% 19.62	% 13.23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

يلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة لسنة 2010 تقدر ب: 49.48 % غير أنها انخفضت إلى 43.01 % سنة 2011 لتعرف زيادة لسنة 2012 تقدر ب: 3.51 % وفي سنة 2013 ارتفعت لتصل إلى 54.13 %، أما في نسبة الأصول المتداولة لسنة 2010 تقدر ب: 50.52 % لتعرف زيادة تقدر ب: 06.46 % سنة 2011لتعود وتنخفض سنة إلى: 53.48 % أما سنة 2013 انخفضت إلى 45.87 %

أما ما يلاحظ عن نسبة هيكلة الخصوم فإن نسبة الأموال الخاصة في تزايد مستمر من سنة لأخرى، في حين أن نسبة ديون قصيرة الأجل في انخفاض مستمر طوال الفترة 2010_2013، أما نسبة الديون طويلة الأجل انخفضت من 10.79 % سنة 2010 إلى 09.90 % سنة 2011 لتعرف زيادة تقدر ب0.89 % سنة2012.لتعود وتنخفض سنة 2013 حيث قدرت بـ: 7.92 %..

2. نسبة التمويل الدائم

تحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الدائم= أموال دائمة/ أصول ثابتة

الجدول (3_12): تطور نسبة التمويل الدائم للفترة (2010_2013) **الوحدة: دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
أموال دائمة	122583182.53	152550230.09	178301763.02	163376428.36
أصول ثابتة	109768799.86	107130536	103185981.22	101892313.69
نسبة التمويل الدائم	**1.12**	**1.42**	**1.73**	**1.60**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في تزايد حيث تطورت من 1.12 سنة 2010 لتصل إلى 1.73 سنة 2012، إلى أنها انخفضت سنة 2013 حيث قدرت بـ: 1.60.

الشكل (3_3): أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة التمويل الدائم (2010_2013)

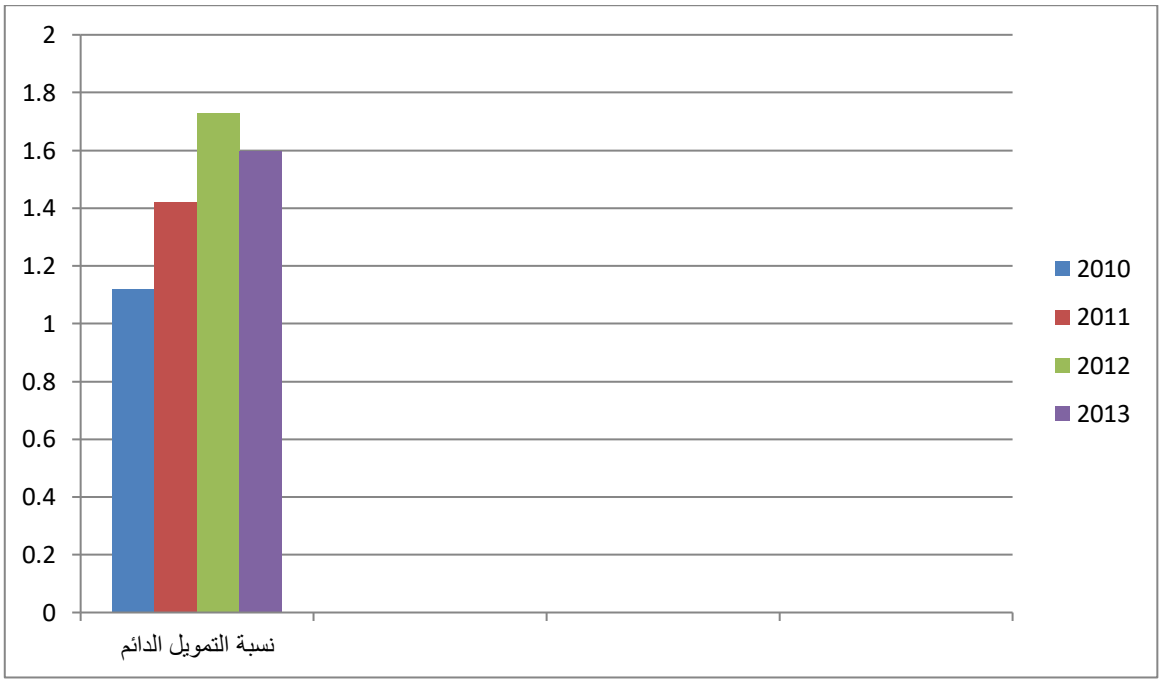

المصدر: من إعداد الطالب

3. نسبة التمويل الخاص:

وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الخاص= أموال خاصة/ أصول ثابتة

الجدول (3_13): نسبة التمويل الخاص للفترة (2010_2013) **الوحدة دج**

البيان	2010	2011	2012	2013

أموال خاصة أصول ثابتة	98639290.79 109768799.86	127882372.83 107130536	156118097.07 103185981.22	148462183.98 101892313.69
نسبة التمويل الخاص	**0.90**	**1.19**	**1.51**	**1.46**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

الشكل (3_4): أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة التمويل الخاص (2010_2013)

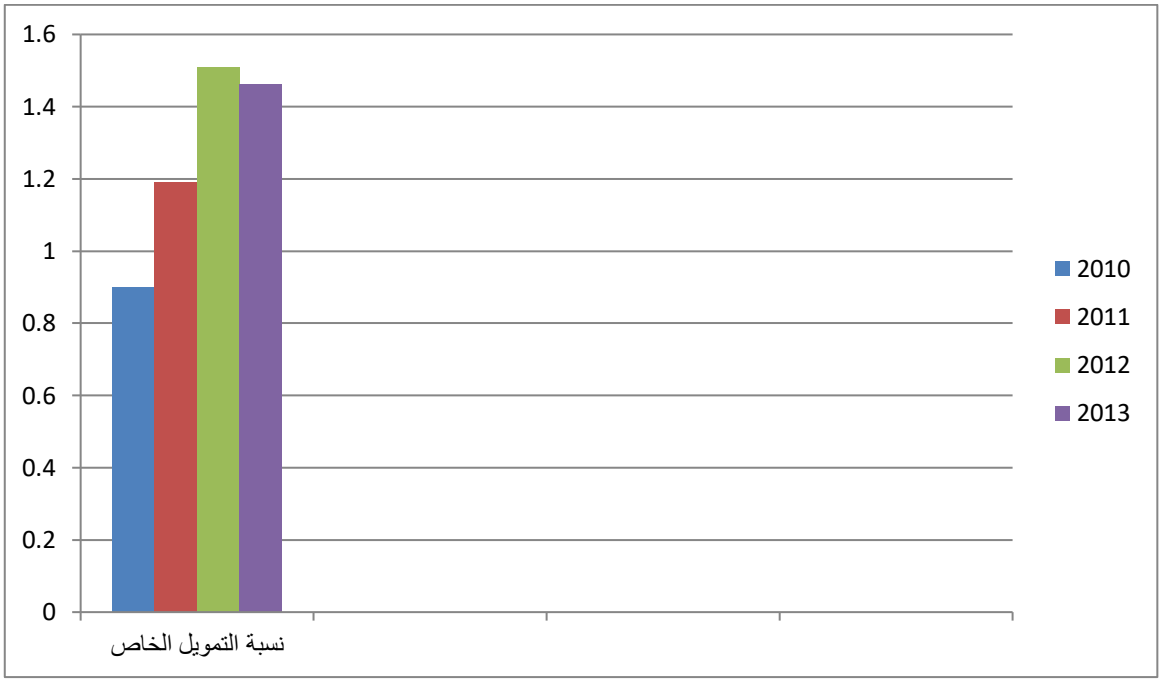

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: تقييم سيولة المؤسسة

1. نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

الجدول (3_14): نسبة السيولة العامة للفترة (2010_2013) **الوحدة دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	1354568989.12 99258427.50	164455873.34 96540000.30	140771994.02 43508802.53	86403369.81 24919255.14
نسبة السيولة العامة	**1.13**	**1.47**	**2.73**	**3.46**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

يلاحظ أن نسبة السيولة العامة للسنوات الأربع تجاوزت الحد الأدنى هو الواحد، فهي في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2010ب: 1.13لترتفع إلى 1.47 سنة 2011 لتصل إلى 2.32 سنة 2012، أما سنة 2013 فقدرت ب:3.46 . من هنا يمكن القول أن السيولة العامة جيدة.

الشكل (3_5): أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة العامة للفترة (2010_2013)

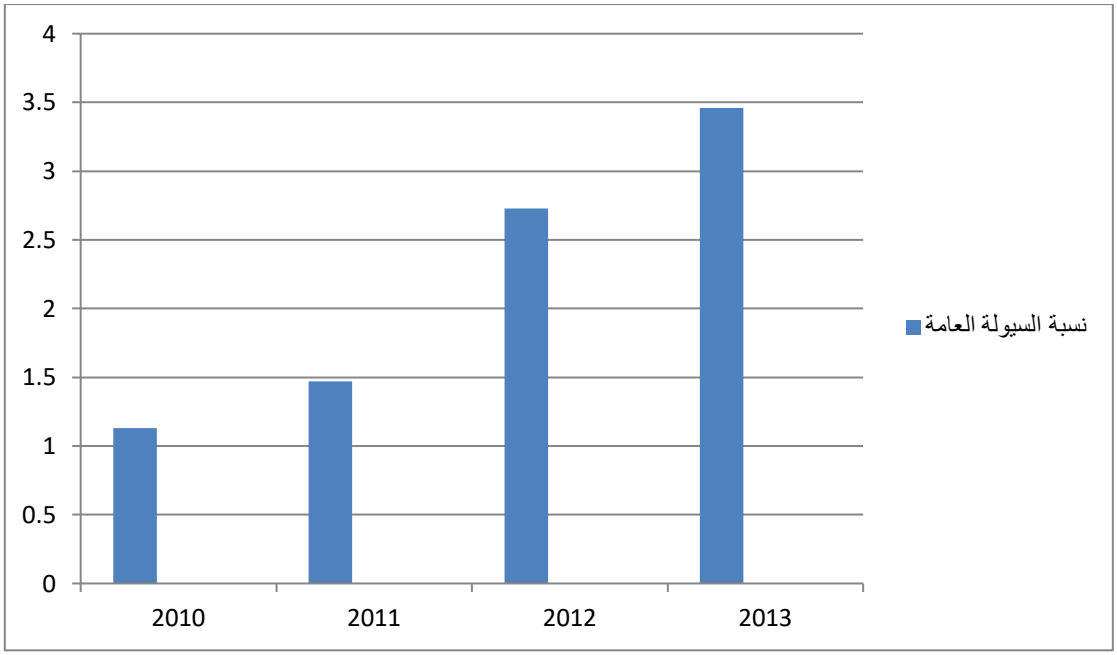

المصدر: من إعداد الطالب

2. نسبة الخزينة النسبية:

نسبة الخزينة النسبية= (قيم قابلة لتحقيق+ قيم جاهزة)/ الخصوم المتداولة

الجدول(3_15): تطور نسبة الخزينة النسبية للفترة (2010_2013) الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012	2013
القيم القابلة للتحقيق	42500495.15	46451248.91	53252082.83	52226562.09
القيم الجاهزة	53716180.91	75055255.36	44345956.39	3247240.61
الخصوم المتداولة	99258427.50	96540000.30	43508802.53	24919255.14
نسبة الخزينة النسبية	**0.97**	**01.25**	**02.24**	**2.22**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

يلاحظ في سنة 2010 أن نسبة السيولة النسبية أكبر من الحد الأدنى والمقدر ب: 0.75 فالنسبة المحققة 0.97 توحي بأن المؤسسة يمكن أن تواجه الديون قصيرة الأجل باستخدام قيمها الجاهزة وما لها لدى الغير، وفي السنوات 2011، 2012، 2013 كانت 1.25 ، 2.24 و 2.22 على التوالي فهي بذلك في تزايد مستمر سنة بعد سنة.

الشكل (3_6): أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة النسبية للفترة (2010_2013)

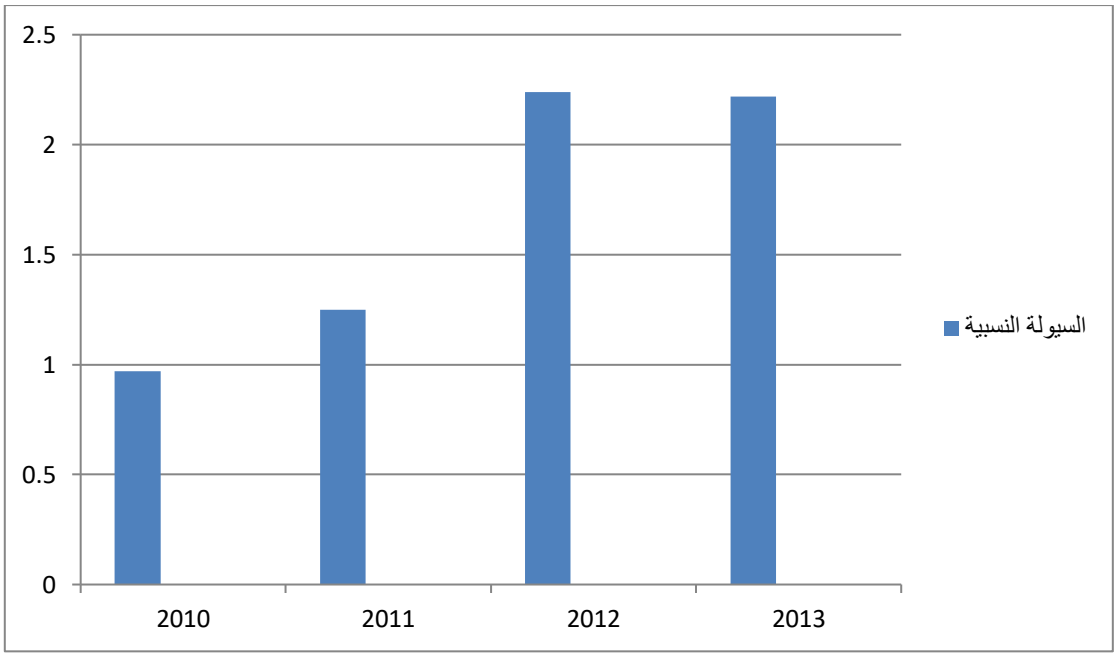

المصدر: من إعداد الطالب

3. نسبة الخزينة الفورية:

وتحسب بالعلاقة: نسبة الخزينة الفورية= القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

وتبين هذه النسبة نسبة ديون قصيرة الأجل التي تستطيع المؤسسة مواجهتها في أقرب الآجال.

الجدول (3_16): تطور نسبة الخزينة الفورية للفترة (2010_2013) **الوحدة: دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
القيم الجاهزة	53716180.91	75055255.36	44345956.39	3247240.61
الخصوم المتداولة	99258427.50	96540000.30	43508802.53	24919255.14
نسبة الخزينة الفورية	**0.54**	**0.77**	**1.01**	**0.13**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

يلاحظ في سنة 2010 أن نسبة الخزينة الفورية تقدر ب: 0.54 وفي السنوات 2011 ، 2012 ، قدرت ب 0.77 ، 1.01 على التوالي وهي نسبة كبيرة، أما سنة 2013 فقد بلغت

0.13 فهي بذلك ليست ضمن المجال المسموح به الذي حده الأدنى يقدر ب: 0.20 وحده الأقصى 0.40 بمعنى أن هناك تعطل وتجميد للسيولة. أما سنة 2013 فقد بلغت 0.13 فهي تحت الحد الأدنى خارج المجال المسموح.

الشكل (3_7): أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة السيولة الفورية للفترة (2010_2013)

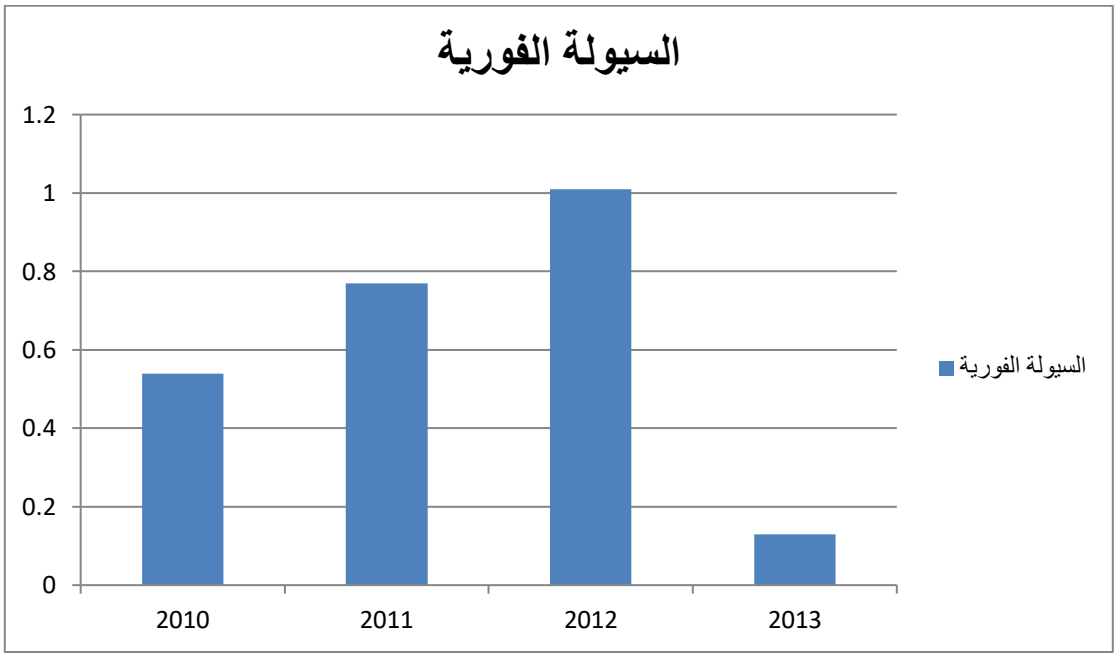

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث:تقييم مردودية المؤسسة

تعبر المردودية على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، فهي معيار مهم لتقديم أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي: مردودية النشاط، والمردودية الاقتصادية والمالية.

1. تقديم جدول حسابات النتائج:

الجدول (3_17) جدول حسابات النتائج للفترة (2010_2013) **الوحدة: دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	433781900.31	646747159.74	617935964.70	547893220.99
تغير المخزون من المنتجات	1054	5472209	177714	9711976.50

الإنتاج المثبت	-3546633.60	00	00	00
إنتاج السنة	**430236320.71**	**652219368.74**	**618113678.70**	**557605197.49**
المشتريات المستهلكة	367246365.91	544338642.68	532477988.67	487971171.96
الخدمات الخارجة والاستهلاكيات الأخرى	6344715.54	7121201.53	7013939.52	8704436.96
استهلاك السنة	**373591081.45**	**551459844.21**	**539491928.19**	**496675608.92**
القيمة المضافة للاستغلال	**56645239.26**	**100759524.53**	**78621750.51**	**60929588.57**
أعباء المستخدمين	67945692.53	75010129.03	71504129.29	70418537.53
الضرائب والرسوم المدفوعة والمماثلة	1416612	2035127	2870631	10710529.74
إجمالي فائض الاستغلال	**-12717065.27**	**23714268.50**	**4246990.22**	**-11199478.70**
المنتجات العملياتية الأخرى	3342681.57	10843227.58	11968592.05	8957258.34
الأعباء العملياتية الأخرى	24786136.18	2018969.63	7560263.35	1846306.07
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	3299485.99	4276823.43	4203024.95	5264779.98
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	30599255.65	981379.02	1271276.09	00
النتيجة العملياتية	**-6860750.22**	**29243082.04**	**5723570.06**	**-9353306.41**
المنتجات المالية	00	00	412500	924280.82
الأعباء الأخرى	00	00	00	
النتيجة المالية	**00**	**00**	**412500**	**924280.82**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**-6860750.22**	**29243082.04**	**6136070.06**	**-8429025.59**
الضرائب واجب دفعها من النتائج الجالية	00	00	00	00
الضرائب المؤجلة من النتائج العادية	00	00	-1107985.41	-773112.50
مجموع منتجات الأنشطة العادية	464178257.93	664043975.34	631766047.84	567486736.65
مجموع أعباء الأنشطة العادية	471039008.15	634800893.30	624521921.37	575142649.74
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-6860750.22**	**29243082.04**	**7244055.47**	**-7655913.09**
العناصر غير العادية - منتجات	00	00	00	00
العناصر غير العادية - الأعباء	00	00	00	00
النتيجة غير العادية	**00**	**00**	**00**	**00**
النتيجة الصافية للسنة	**-6860750.22**	**29243082.04**	**7244055.47**	**-7655913.09**

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

2. مردودية النشاط: يمكن حساب مؤشرين هما:

الهامش الإجمالي للاستغلال= الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال

الهامش الصافي= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

الجدول (3_18): تطور مردودية النشاط للفترة (2010_2013) **الوحدة: دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
الفائض الإجمالي للاستغلال	-12717065.27	23714268.50	4246990.22	-11199479
النتيجة الصافية	-6860750.22	29243082.04	7244055.47	-7655913.0
رقم الأعمال	433781900.31	646747159.74	617935964.70	547893221
الهامش الإجمالي للاستغلال	**-0.029**	**0.037**	**0.007**	**-0.020**

الهامش الصافي	-0.016	0.045	0.012	-0.014

المصدر: من إعداد الطالب

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال لسنة 2010 و 2013 هي نسبة غير مقبولة، فالمؤسسة لا تستطيع إشباع الإهتلاكات التي تعتبر بمثابة مكافأة لرأس المال الاقتصادي وإشباع المؤونات التي تحمى وتؤمن ممتلكات المؤسسة وتغطية الخسائر الاستثنائية على عكس نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال للسنتين 2011 و 2012 التي بإمكانها إشباع معظم الإهتلاكات والمؤونات وتغطية الخسائر.

نسبة الهامش الصافي لسنة 2010 قدرت ب: 0.016- وهي نسبة غير مقبولة، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت إلى 0.045 لترجع وتنخفض سنة 2012 وهي نسبة انخفضت ب: 0.033 عن سنة 2011 لتستمر في الانخفاض سنة 2013 حيث قدرت ب 0.012- .

الشكل (3_8): أعمدة بيانية تمثل تطور مردودية النشاط للفترة (2010_2013)

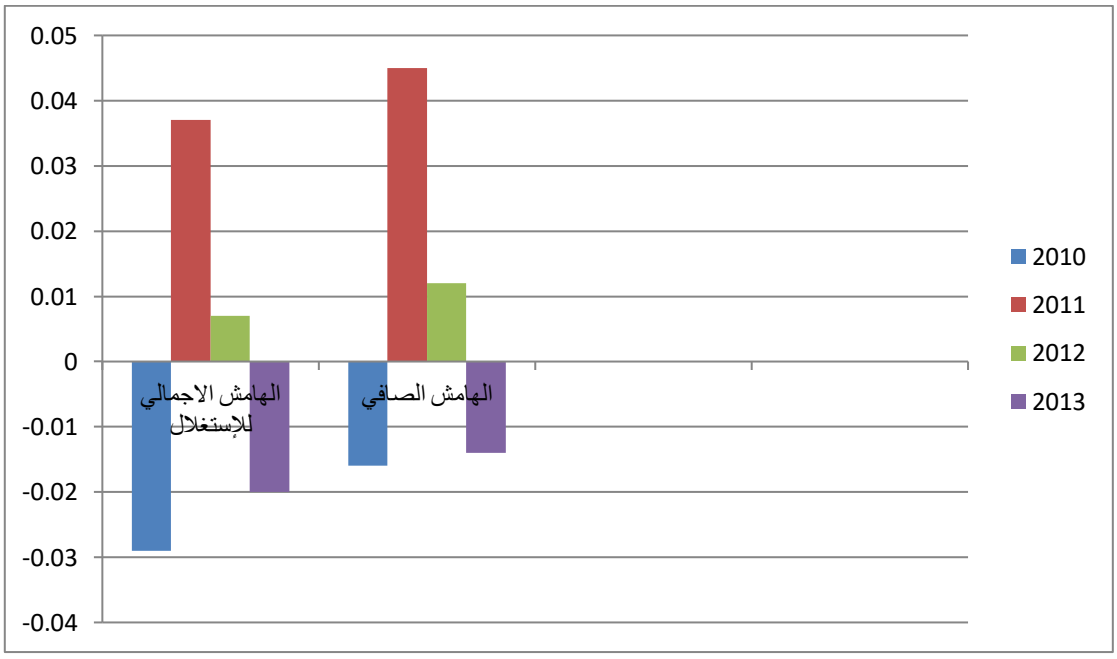

المصدر: من إعداد الطالب

3. المردودية الاقتصادية: وتشتمل كل من المردودية الاقتصادية الإجمالية والمردودية الاقتصادية الصافية.

_ المردودية الاقتصادية الإجمالية= الفائض الإجمالي للاستغلال – الأصول

_ المردودية الاقتصادية الصافية= الهامش الربحي X معدل دوران الأصول

= (نتيجة الاستغلال/المبيعات) X (المبيعات/الأصول)

الجدول (3_19) تطور المردودية الاقتصادية الإجمالية والصافية للفترة (2010_2013) الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012	2013
الفائض الإجمالي للاستغلال	-12717065.27	23714268.50	4246990.22	-11199478.70
الأصول	221841610.03	249090230.39	221810565.53	188295683.50
المردودية الاقتصادية الإجمالية	**-0.057**	**0.095**	**0.019**	**-0.059**
الهامش الربحي	-0.016	0.045	0.09	-0.014
معدل دوران الأصول	1.955	2.596	2.785	2.90
المردودية الاقتصادية الصافية	**-0.031**	**0.016**	**0.025**	**-0.040**

المصدر: من إعداد الطالب.

المردودية الاقتصادية الإجمالية لسنة 2010 تقدر ب: 0.057- وفي سنة 2011 ارتفعت إلى 0.095 ويعود ذلك إلى ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال. أما في سنة 2012 انخفضت إلى 0.019 ويعدو ذلك إلى انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال. وفي سنة 2013 فقد قدرت بـ: 0.059-

ويعود هذا الانخفاض إلى الفائض الإجمالي للاستغلال.

أما المردودية الاقتصادية الصافية فبلغت 0.031- ويعني هذا المعدل أن الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة يحقق خسارة مقدارها 0.031 دج، ويلاحظ أن هامش الربح غير مقبول في حين أن معدل دوران الأصول مقبول، فالمؤسسة لم تستطع تغطية أصولها بالمبيعات المحققة. وفي سنة 2011 و 2012 فالمردودية الاقتصادية الصافية المحققة 0.016 و 0.025 ، فالمؤسسة تولد 0.016 دج و 0.025 دج عن كل دينار تستثمره في كل سنة على التوالي وذلك لزيادة كل من الهامش الربحي ومعدل دوران الأصول معا. أما سنة 2013 فقد تراجعت المؤسسة حيث بلغت المردودية الاقتصادية 0.040- بمعنى أن الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة يحقق لها خسارة تقدر بـ: 0.040 دج.

الشكل (3_9): أعمدة بيانية تمثل تطور المردودية الاقتصادية الإجمالية والصافية للفترة (2013_2010)

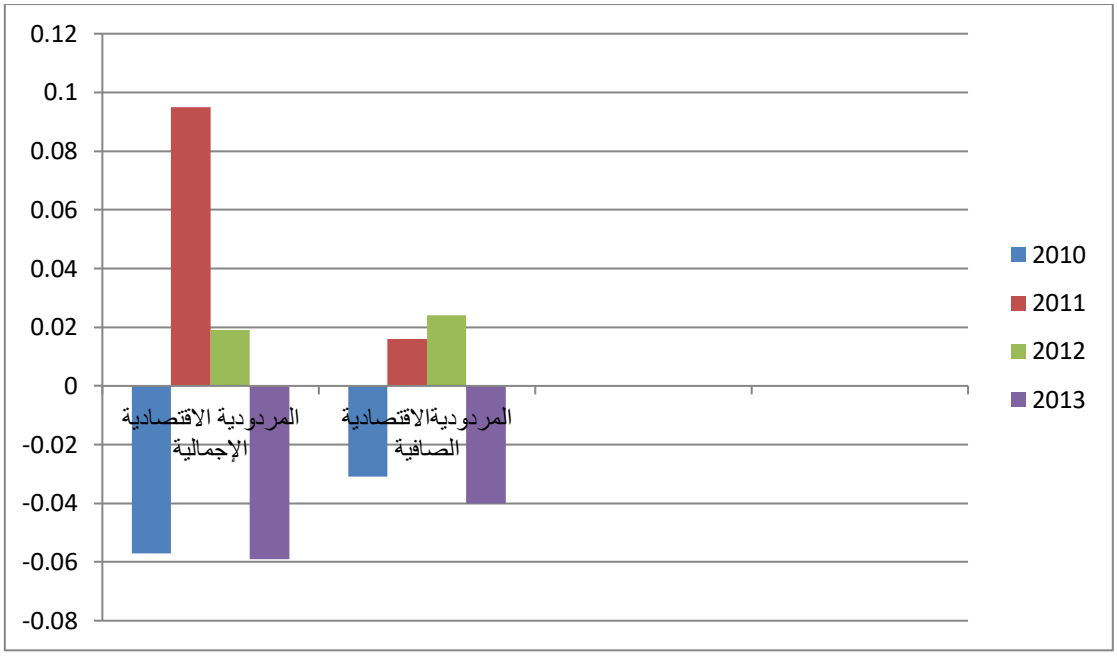

المصدر: من إعداد الطالب.

4. المردودية المالية:

المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول (3_20) تطور المردودية المالية للفترة (2013_2010) **الوحدة: دج**

البيان	2010	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	-6860750.22	29243082.04	7244055.47	-7655913.09
الأموال الخاصة	98639290.79	127882372.83	156118097.07	148462183.98
المردودية المالية	-0.069	0.229	0.049	-0.051

المصدر: من إعداد الطالب.

في سنة 2010 بلغت المردودية المالية 0.069- وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال يولد خسارة قدرها 0.069 دج، وفي سنة 2011 ارتفعت فالدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.229 كربح، وأما سنة 2012 قدرت المردودية المالية ب : 0.046 و انخفضت مقارنة بسنة 2011 فالدينار الواحد من رأس المال ينتج عنه 0.046 دج كربح. واستمرت في الانخفاض سنة 2013 حيث قدرت بـ: 0.049- أي أنه كل دينار مستثمر يحقق خسارة بـ: 0.049 دج.

الشكل (3_10): أعمدة بيانية تمثل تطور المردودية المالية للفترة (2013_2010)

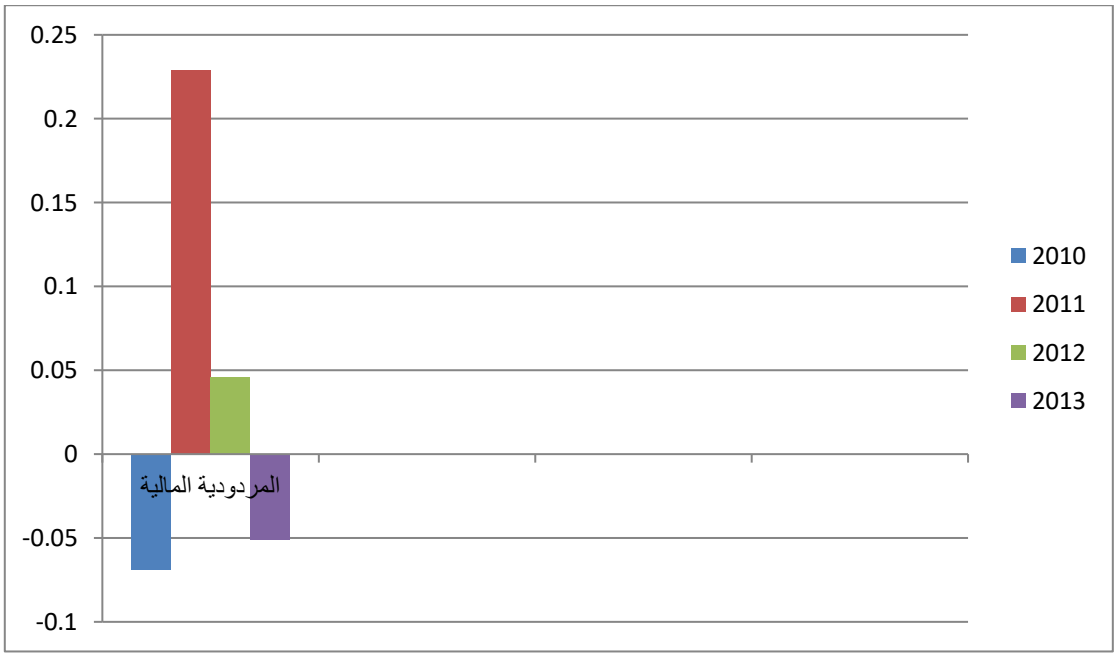

المصدر: من إعداد الطالب.

بعد أن قمنا بحساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، نقوم بحساب أثر الرفع المالي والذي يساوي الفرق بين المردوديتين.

الجدول (3_21) أثر الرفع المالي للفترة (2010_2013)

البيان	2010	2011	2012	2013
المردودية المالية	-0.069	0.229	0.046	-0.051
المردودية الاقتصادية الصافية	-0.031	0.016	0.025	-0.040
أثر الرفع المالي	-0.038	0.113	0.021	-0.011

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ أن أثر الرفع المالي لسنة 2010 كان سالبا، في حين كان موجبا في سنتي 2011، 2012 فهو يلعب دورا إيجابيا، أي أن مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب في مردودية المؤسسة، فكلما زادت النسبة (الديون/ الأموال الخاصة) كلما زادت المردودية المالية. أما في سنة 2013 فرقد كان سالبا ما يلعب دورا سلبيا في المؤسسة.

المبحث الثالث :تفسير النتائج وفق الفرضيات

المطلب الأول :تفسير النتائج وفق الفرضية الأولى

يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قد خضعت لشروط لقبولها في برامج التأهيل المسطرة في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، حيث تختلف هذه الشروط من مؤسسة لأخرى وذلك حسب طبيعة البرنامج المراد الاستفادة منه (البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وكذا باختلاف المؤسسات الممولة البرنامج، و من خلال دراستنا وتحليلنا لنتائج برامج التأهيل الثلاثة نلاحظ أنها لم تتقدم بشكل قوي عموما، ونجد ذلك راجع لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، وآجال تكوين الملفات التي تبدو أنها طويلة، خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية، كشهادات الموافقة على تمويل مخطط التأهيل من طرف البنوك، ويمكن إجمال أهم العراقيل فيما يلي:

- بدءا من مضمون برامج التأهيل التي تعتبر اختيارية طوعية، ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حول تلك البرامج فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات وتخوف أصحابها من مواصلة كامل مراحل برامج التأهيل.
- وصولا إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل لتحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل،

حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسب معينة من تكاليف التأهيل، وهذا أمر لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها.

- كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

المطلب الثاني :تفسير النتائج وفق الفرضية الثانية

من خلال المعطيات الإحصائية والدراسة الميدانية، اتضح لنا أن لبرامج التأهيل تأثير على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة، حيث تبين لنا الدراسة أن :المؤسسة متوازنة ماليا وذلك من خلال رأس مالها العامل الذي حق رصيد موجبا ومتزايدا، حيث قدر سنة 2010 ب: 12814382.7 دج. كما نلاحظ في سنة 2011 أن رأس المال العامل موجب ارتفع حيث قدر ب: 45419694.1 دج، وفي سنة 2012 استمر في الارتفاع فقدر بـ: 75115781.8دج، لكن في سنة 2013 تراجع قليلا فبلغ 61484114.7

كما أن المؤسسة لديها سيولة تساهم في معرفة الوضعية المالية لها حيث تبين أن : نسبة السيولة العامة ونسبة الخزينة النسبية للسنوات الأربع توجد في أحسن أحوالها، أما بالنسبة للخزينة الفورية فهناك تعطيل وتجميد للأموال مما يفوت فرص استثمارها.

للرفع المالي أثر على المؤسسة حيث يمثل الفرق بين المردوديتين المالية والاقتصادية، حيث قدرت نسبة الرفع المالي لسنة 2010 بـ: (0.038 _) وباقي السنوات 2011،2012 ، 2013 حققت 0.013 ، 0.021 ، 0.011- على التوالي فهو يلعب دورا ايجابيا، أي أن مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب في مردودية المؤسسة، فكلما زادت نسبة (الديون على الأموال الخاصة) كلما زادت نسبة المردودية المالية.

المطلب الثالث: تفسير النتائج وفق الفرضية الثالثة

من خلال المخطط التنموي (2011_2015) تبين أن طبيعة المشروع هو عبارة عن مشروع أساسي ابتدائي حيث أنه لم يشمل كل وظائف المؤسسة بل اعتمد وبالدرجة الأولى

على وظيفة الإنتاج والتي تخص إنتاج) سميد (وهو بحد ذاته يعتبر مادة أولية ضرورية لا يمكن التخلي عنها والعائد من هذا المشروع موجه للاستهلاك العام والرفع من معيشة الفرد وتحسين الوضعية الاجتماعية وهذا يتطلب أموال مختلفة، وهو يترجم في حجم الأموال المخصصة لذلك البرنامج حيث تقدر التكلفة الإجمالية بـ: 150000000 دج.

كما يساهم هذا المشروع التنموي المتضمن خاصة وظيفة الإنتاج في الرفع من إمكانيات الإنتاج الوطني وتهيئة الموقع و الاعتماد على التكنولوجيا والتحول من الاستيراد إلى التصدير .

من هنا يظهر جليا أن المخطط التنموي لا يولي اهتماما كبيرا للاستثمارات غير المادية حيث لم تخصص لها مبالغ من تكلفة المشروع و من بين هذه الاستثمارات نجد : البحث والتطوير، تدريب وتكوين العمال، ... بل ركزت اهتمامها أكثر على الاستثمارات المادية حيث خصصت تجهيزات النقل والرفع مبلغ 30000 دج و 102000 دج لتجهيزات الإنتاج...

على الرغم من عدم الاهتمام بهذه الاستثمارات بشكل جيد (غير مادية) إلا أنها تعتبر عنصر مهم لتحسين العملية الإنتاجية وتساهم في تحقيق عائد للمؤسسة وهذا ما يدعو إلى اهتمام أكبر بها.

خلاصة:

إن مطاحن مرمورة من المؤسسات التي تحظى بمكانة معتبرة في إنتاج السميد العادي والممتاز والذي يعد مادة أولية وأساسية، وهذا من خلال وضع خطة تنموية تأهيلية في إطار تحكمه مجموعة من القوانين ومقومات المنافسة العالمية، وبعد مضي ثلاث سنوات على بداية المشروع نستطيع القول أنها حققت تطورا ملحوظا في حجم المبيعات ما كان لها الأثر الإيجابي على الخزينة فكان رصيدها موجبا وفي تحسن، وكذا رأس المال العامل فقد حقق هو الآخر رصيدا موجبا بمعني أنها في هامش الأمان. ومن خلال دراستنا للمردودية كانت تسجل هي الأخرى تحسنا كل سنة غير أنها تراجعت قليلا في السنة الأخيرة.

الخاتمة العامة:

يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال توقيعه اتفاق الشراكة مع الجزائر في أفريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر أور وجزائرية، يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي الذي يسيطر على % 60 من التجارة الخارجية الجزائرية ولذلك فمن المتوقع أن يتحمل الاقتصاد الجزائري تكاليف وخسائر معتبرة سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي، والتي يمكن إيجازه فيما يلي:

- تدني إيرادات الدولة من خلال سياسة التدمير الجمركي.
- ارتفاع الواردات الصناعية الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.
- غلق وإفلاس المؤسسات الوطنية والتخلي عن بعض الأنشطة.
- تسريح العمال وتراجع الأجور وبالتالي تدني مستوى المعيشة خاصة لدى الفئات الفقيرة.

وعلى هذا الأساس فإن مسعى الجزائر الهادف إلى تأهيل مؤسساتها الاقتصادية من خلال دعمها ماليا ورفع قدرتها التنافسية عن طريق تطوير المتوج الجزائري واكتسابه ميزات نسبية يصطدم بشحه المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعهداته، وكذلك ذهابها وتوجيهها إلى قطاعات هامشية، إضافة إلى اقتصار منطقة التبادل الحر على المنتجات الصناعية دون الزراعية، الأمر الذي يفوق إمكانية إقامة صناعة تحويلية جزائرية، نظرا لتقدم الصناعات الأوروبية وازدهارها نوعا وكما.

وبالمقابل يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين أن إقامة منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تفضي إلى سياسة ديناميكية للنهوض بمستوى الكفاءة والمنافسة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحقق بعض المكاسب المنتظرة على المدى الطويل من خلال إعادة تخفيض عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، إلا أن ذلك يبقى رهين جملة من الإجراءات والتصحيحات التي يجب القيام بها، كالتأهيل التنافسي للنسيج الصناعي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم في إطار تعزيز وتفضيل التعاون الاقتصادي والجهوي والإقليمي.

<u>نتائج اختبار الفروض:</u>

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في دراستنا هاته توصلنا إلى نتائج الفرضيات التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى:المتعلقة بالشروط المطلوبة لقبول المؤسسات في برامج التأهيل فتحققت من خلال ملاحظتنا لجملة الشروط التي نص عليها كل برنامج من البرامج الثلاثة في إطار الشراكة الأوروجزائرية، وعليه يؤدي بنا هذا إلى قبول الفرضية الأولى التي نصت على: **" في إطار برامج التأهيل يجب أن تتوفر عدة شروط في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قصد قبولها للانخراط فيها والاستفادة من الأموال الممنوحة والمتفق عليها"**
- بالنسبة للفرضية الثانية: المتعلقة بأثر برامج التأهيل على الأداء المالي، فقد لاحظنا ذلك من خلال الدراسة التطبيقية كيف كان لبرنامج التأهيل الأثر الإيجابي على الأداء المالي للمؤسسة، وعليه يؤدي بنا هذا إلى قبول الفرضية الثانية التي نصت على:" **لبرامج التأهيل أثر على الأداء المالي للمؤسسة"**

- بالنسبة للفرضية الثالثة: المتعلقة بمدى شمولية عملية التأهيل لكل وظائف المؤسسة، فقد لاحظنا أنها لا تولي اهتماما كبيرا للاستثمارات غير المادية وأنها لا تشمل كل وظائف المؤسسة، وعليه يؤدي بنا هذا إلى قبول الفرضية الثانية التي نصت على:" **المؤسسة محل الدراسة لا تولي اهتمام كبير للاستثمارات غير مادية وعملية التأهيل لا تشمل كل وظائف المؤسسة"**

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع بجوانبه المختلفة توصلنا للنتائج التالية:

- أن برامج التأهيل لها جملة من الشروط الصعبة التي أدت إلى عرقلة العملية في العديد من المؤسسات.
- ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمر حتمي لضمان الاستمرار.
- تحمل برامج التأهيل جملة من الشروط يصعب على المؤسسات تحقيقها.
- برامج التأهيل لم تشمل كل وظائف المؤسسة.
- لم يتم الاعتماد على الاستثمارات غير المادية في عملية التأهيل.
- تتمثل عملية تقييم المؤسسة الاقتصادية في تقييم نشاطها.

التوصيات

من خلال تحليلنا لنتائج الدراسة فإنه يمكن التأكيد على جملة من التوصيات نوجزها كالآتي:

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل رفع كفاءتها وتعزيز قدرتها التنافسية، مع دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحريك عجلة التنمية بالجزائر.
- القيام بدراسات الجدوى للمشاريع وحجم الأموال المطلوبة وضرورة استهلاكها في آجالها المحددة وتوجيهها إلى مشاريع منتجة.
- الاهتمام أكثر بالاستثمارات غير المادية، التي تعتبر عنصرا هاما ومكملا للاستثمارات المادية.
- على الدولة تهيئة المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الاقتصادية ووضع مخطط تنموي يشمل جميع الوظائف.
- إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني لما يتماشى مع أهداف وسياسات التأهيل.

آفاق البحث:

في النهاية نتمنى أننا نكون قد وفقنا إلى اختيار الموضوع وأن يكون البحث قد وصل إلى المستوى المطلوب في إبراز واقع عملية التأهيل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثرها على الأداء المالي فيها، إلا أننا نترك الباب مفتوحا لمواصلة البحث

في المجالات التي لم نتطرق إليها وذلك لتكملة ما قدمناه من جهد في سبيل إثراء هذا الموضوع مستقبلا إن شاء الله.

قائمة المراجع

أولا: بالعربية

✓ الكتب:

1. منجد الطلاب، المشرق، بيروت، 1974.
2. رابح قزي وحورية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ابتراك للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
3. سهام عبد الكريم, "برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية", مركز البصرة, دار الخلدونية للنشر و التوزيع, العدد 11, 2006.
4. فتح الله ولهلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"، دار توبقال للنشر، 1997
5. فريد التجار، "التحالفات الإستراتجية من المنافسة إلى التعاون"، استيراد النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1999.
6. عبد الرحمان مبتول، "الجزائر في مواجهة تحديات العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2002.
7. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 2003.
8. محمد طارق،"مهارات التفاوض والتعاقد الحديثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
9. محمد محمود الإمام, " تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي", مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, طبعة 1, 2006.
10. ناصر دادي عدون وآخرون, "الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة", دار المحمدية العامة, الجزائر, 2003.
11. توفيق عبد الرحيم، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

✓ الملتقيات:

12. آمال رزيق وعمار بوزعرور، " التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحرية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29/ 30 أكتوبر 2001 .
13. بخاخشة موسى, "تأهيل المؤسسات الاقتصادية لدعم الميزة التنافسية", الملتقى الوطني التأني حول تسيير المؤسسة الاقتصادية, جامعة قالمة, 2007.

14. بلعزوز بن علي، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل"2، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18_17 أفريل2006 .
15. بن يعقوب الطاهر, "آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة", في الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, المنعقد يومي 13-14 نوفمبر, جامعة سطيف, الجزائر.
16. حبيب عبد الرزاق، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة 2002.
17. صالح صالحي، "أساليب تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/ 27 نوفمبر2007 .
18. صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **"الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"**، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17_َ8 أفريل2006 .
19. سمير سحنون و شعيب بونوة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17_18 أفريل 2006.
20. طاهر سيلم، "إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية"، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، يومي 12/ 15 سبتمبر 2006
21. عبد المجيد قدي, "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف،سنة 2004
22. عبد الحق بوعتروس و محمد دهان، "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة"، الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21/ 22 نوفمبر 2006.
23. عروب رتيبة, عروب رتيبة, ربحي كريمة, "تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة", في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, المنعقد يومي 17-18 أفريل, جامعة الشلف, 2006.
24. كمال رزيق ومسدود فارس، "الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، محاضرة قدمت في

الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.

25. نصيرة قريش، " آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 16 و 17 أفريل 2006

26. نجار حياة و مليكة زغيب، " إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية" ، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة، يومي 23 /22 أفريل 2003

27. نوري منير، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة . و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006

28. نوري منيرة, "أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة", ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, 17_18 أفريل 2006

✓ **الجرائد والمجلات:**

29. مرسوم تنفيذي رقم 02_ 373 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر . 2002

30. المرسوم الرئاسي رقم 04_134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 أفريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض .استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل2004 .

31. المرسوم التنفيذي رقم05 _ 165المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 ، الصادرة في 4 ماي2005 .

32. المرسوم التنفيذي رقم06 - 240المؤرخ في 8 جمادى الثاني 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، الصادرة بتاريخ 9 جويلية 2006 .

33. مرسوم تنفيذي رقم 06_240، المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 4 يوليو 2006 يحدد آليات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124_302 الذي

عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزايرية، العدد 45 ، الصادرة .بتاريخ 9 يوليو2006 .

34. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 محرم 1428 الموافق ل 7 فبراير 2007 ، يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 124_302 الذي عنوانه:الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 ، الصادرة بتاريخ 17، 18 مارس2007 .

35. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي التقديري لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

36. سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

37. لخضر فراط, "مجالات التعاون الأورو جزائرية", جريدة الخبر, العدد 2988, الصادر بتاريخ 2002/01/12.

38. عرفان تقي حسين، "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة الدراسات العليا، طرابلس، العدد 6، 1996.

39. مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤى مشتركة للشراكة الأورومتوسطية"، مجلة شؤون عربية، العدد 88، 2004.

40. محمد محمود الامام، "اتفاقية الشراكة الأوروبية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، 1998.

✓ **المذكرات:**

41. أحلام سويداني، "التسير الفعال للمديونية الخارجية في اطار الشراكة الأوروجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، دفعة 2006.

42. أمزلين سليم، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، دفعة 2007.

43. إبتسام بوشويط، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، دفعة 2010.

44. بتول بشرى عبيدي سامية، "الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، دفعة 2011.

45. سلامي شمس الدين, "تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصادي العالمي في ظل الشراكة الأورو متوسطية", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير, تخصص مالية المؤسسات,جامعة قالمة, دفعة 2011.

46. عبيد كمال،"الشراكة الأوروجزائرية الواقع والتحديات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعه الشلف، دفعة 2006

✓ **مواقع الانترنت:**

47. الشراكة، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، عن الموقع: http//ax.wikipédia.org
48. يومية الخبر، العدد 37224، 11 مارس 2003، ص 3 عن الموقع: www.elkhaber.com .
49. أنجيلا ميركل, "إرساء الشراكة المستدامة", 2008, عن موقع: www.djazairess.com.
50. تصريح عبد المجيد مناصرة لجريدة المساء بتاريخ 2002/01/18 عن الموقع: www.elmassa.com
51. تصريح عبد المجيد مناصرة لجريدة المساء بتاريخ 28-01-2001 عن الموقع www.elmassa.com
52. ملوكي إبراهيم, "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد", 2008, عن موقع: www.3loum.org
53. مداخلة السيد مصطفى بن بادة، حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قصر الثقافة عنابة، يوم 29 أفريل 2007 ، على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours2
54. كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة، نجدها على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours5 ، .تاريخ الاطلاع 14/ 08/ 2008
55. علي شوقي بوديعة، "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2007 موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29

تاريخ الاطلاع يوم 23.12.2008

56. موقع صندوق الضمان:
http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=36&Itemid=43
تاريخ الاطلاع: 23/ 12/2008

57. "الشراكة الأورومتوسطية"، عن الموقع: http://www.4algeria.com/vb/4algeria.336024/

ثانيا: بالفرنسية

✓ **livres**

58. Petit Larousse illustré, maison débitions Larousse, paris 1999.
59. Abdelhak Lamiri ,"Management de l' information , redressement et mise à niveau des enterprises **",** OPU, Alger, 2003.
60. Bruno Ponson, "Une typologie des partenariats nord-sud", paris, 2000.
61. Fatiha Talahite, "partenairait euro-méditerranéen", Paris, 1998.
62. Kamal Hamdi, Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise**,** Rissalah, Alger, 1995.

✓ **Rapports et Articles**

63. Abdelkrim Boughadou, "Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne: Ce que vous devez savoir"**,** Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat ,Octobre2005.
64. Boughadou Abdelkrime, " Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes", Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger , 2006.
65. Funds de Promotion de la Competitive Industrial, "Questionnaire d' information préalable pour l'adhésion au Programmers de mise a niveau ", Minister de l' Industries et de la restructuration,2000.
66. Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, "Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique", Ministère de L'Industrie & ONUDI Alger, 2003.
67. Manuel Des Procédures," nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle", Ministère de l'Industrie.

68. Euro Développement PME, "Programme MEDA d'appui aux PME/PMI Algériennes", Commission &Ministère de la PME et l'Artisana. Européenn
69. Programme MEDA, "Euro Développement PME, programme d'appui aux petites et moyennes entreprises privées", Commission Européenne&Ministère de la PME et l'Artisanat,juin 2005
70. Programme Nationale de Mise à Niveau de la PME Algérienne, sur site: http://www.algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/Programme-National-de-Mise-de-Niveau-de-la-PME-Alg%C3%A9rienne ,dernier vus.21/11/2008 .
71. prog_meda, « programme d appui aux pme/pmi algérienne euro développement pme », www.pmeart_dz.org, 02/05/2008.

الملخص:

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ تنافسي، من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والعمل على تشجيع انخراطها في هذه البرامج، نظرا لما لهذه الأخيرة من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي(المؤسس),أو على المستوى الكلي.

وتتطلب برامج التأهيل مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم السلطات العمومية بتوفيرها لفائدة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قصد تعزيز تنافسيتها وتحسين مردوديتها في ظل المنافسة العالمية المتنامية، غير أن فعالية هذه البرامج مرهونة بتوفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ عمليات التأهيل المقترحة.

Résumé:

la réussite de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne et l'adhésion prochaine à l'Organisation mondiale du commerce, exige l'adoption de politiques et une série de mesures d'accompagnement qui contribuent à créer un environnement concurrentiel afin de corriger les déséquilibres structurels que vit l'économie nationale. Parmi ces mesures: les programmes de mise à niveau des entreprises économiques algériennes et l'encouragement à l'adhésion massive à ce programme constituent un atout majeur eu égard au rôle important que jouent les entreprises dans le processus de développement économique, tant au niveau, micro que macro-économique.

En effet les programmes de mises à niveau nécessitent la prise en charge, par les pouvoirs publics, d'un ensemble de mesures visant l'amélioration de la compétitivité et de la rentabilité des entreprises économiques algériennes surtout dans un contexte d'une concurrence mondiale effrénée.

A l'évidence, l'efficacité du programme de mise à niveau reste tributaire, en grande partie, de l'importance de moyens financiers mobilisés pour l'exécution des actions proposées dans les programmes de mise à niveau.

Abstract:

The success of the Association Agreement between Algeria and the European Union and the forthcoming accession to the World Trade Organization requires the adoption of policies and a series of measures which contribute to a competitive environment in order to correct the structural imbalances that saw the national economy among these measures: the upgrading of economic enterprises and the encouragement of mass membership in this program are a major advantage given the important role that businesses play in the process of economic development at both micro and macro – economic.

Indeed programs upgrades require supported by the government, a set of measurements aimed to improve competitiveness and profitability, especially in an environment of unbridled global competition the engagement in the process of upgrading should lead to improved productivity and rising level of competitiveness en front of the national and international markets.

Clearly, the effectiveness of the program upgrade is largely although, the significance of financial resources mobilized for the implementation of the actions are proposed in the program upgrade.